الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت–

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة و الأدب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللّغة والآدب العربي.

موســـــــــــــــــــومة بـ:

دراســـــــــــــــــــة كتاب:

الترادف في اللّغة لـ: حاكم مالك لعيبي

تخصص: تعليمية اللّغات.

إعداد الطالبتـــــــين:

– العبداني صارة

– بلعبدي شيماء

إشـــــــــــراف:

د. يونسي محمد

بن فريحة الجيلالي	رئيسا
يونسي محمد	مشرفا ومقررا
عابد لزرق	عضوا مناقشا

السّنة الجامعيّة: 1442/1441هـ– 2020/2019م

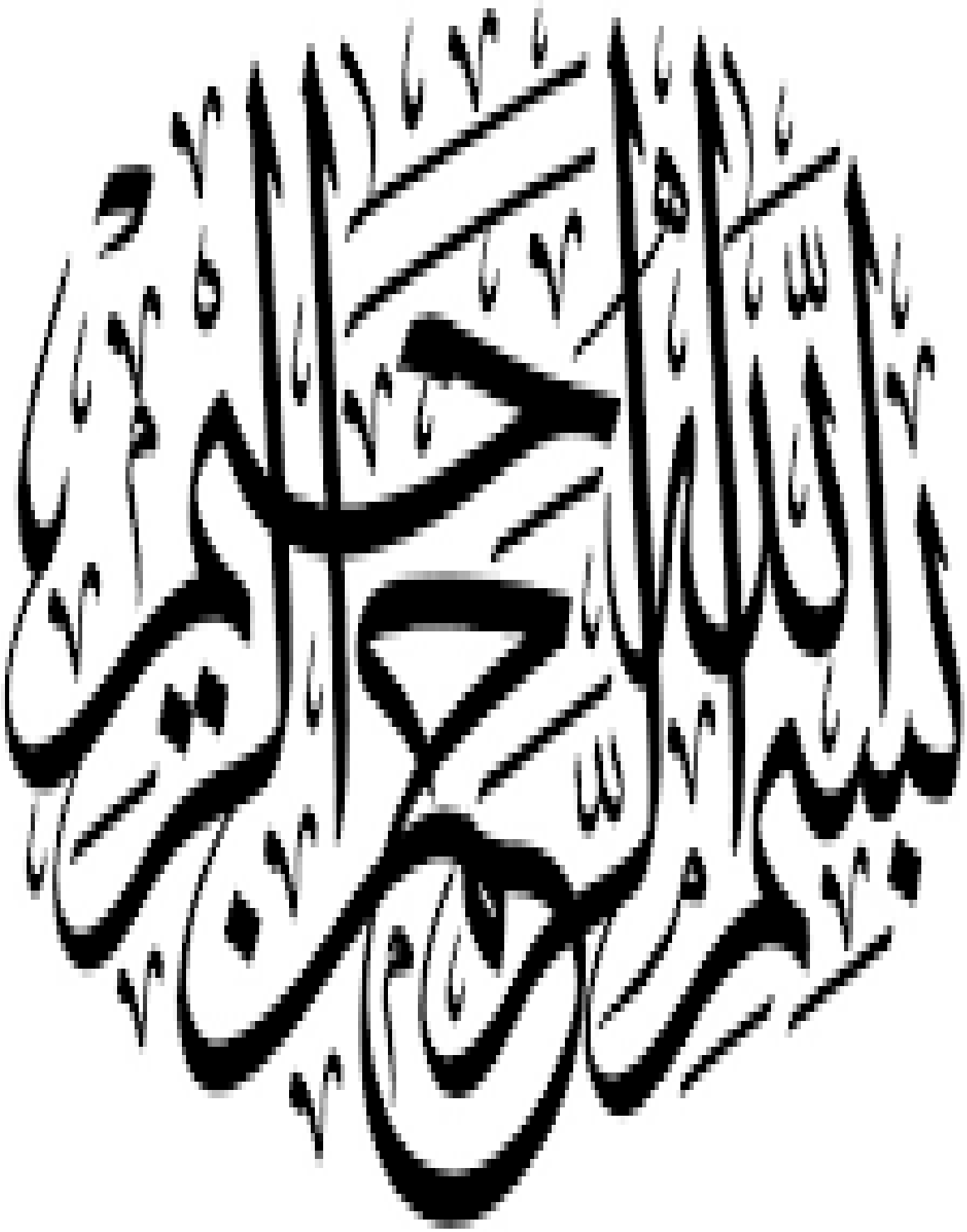

شكـــــــــــــــــــــر

قال الله تعالى :" و لا تنسوا الفضل بينكم."

و عليه نتقدم بالشكر و الإمتنان لكل من
ساعدنا في إعداد هذه المذكرة

إهداء

إلـــــى طلاب العلم.

خطة البحث

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة.

مدخل .

تقديم وعرض:

تمهيد في التطور الدلالي

الفصل الأول: فكرة الترادف و تفسير حدوثها

المبحث الأول: فكرة الترادف.

المطلب الأول: فكرة الترادف.

المطلب الثاني: الترادف في الدراسات اللغوية.

المطلب الثالث: مفهوم الترادف تطوره و تحديده.

المطلب الرابع: الترادف عند الأصوليين و المناطقة.

المطلب الخامس: الترادف عند المحدثين.

المبحث الثاني: تفسير حدوث الترادف.

المطلب الأول: أثر التطور الدلالي في حدوث الترادف.

المطلب الثاني: المجاز.

المطلب الثالث: نموذج في مرادفات الداهية.

المطلب الرابع : الصفات الغالبة.

المطلب الخامس: اختلاف اللغات.

المطلب السادس: المعرب و الدخيل.

الفصل الثاني: الخلاف حول الترادف و كثرته في العربية.

المبحث الأول: مسألة الخلاف حول الترادف.

المطلب الأول: آراء القدامى.

المطلب الثاني: دراسة في بعض كتب الفروق اللغوية.

المطلب الثالث: آراء المحدثين.

المبحث الثاني:كثرة الترادف في العربية .

المطلب الأول: التطور الصوتي.

المطلب الثاني: الفخر و الاعتزاز.

المطلب الثالث: النظرة التاريخية.

المطلب الرابع: الوضع و الوهم و الخطأ.

المطلب الخامس: التقارب في المعاني.

المطلب السادس: التصحيف و التحريف.

نقد وتقويم.

خاتمة.

قائمة المصادر و المراجع.

فهرس.

مقدمة

مقدمة:

اللغة العربية، لغة قوية، ثرية، شاعرة، أكثر ما تتميز به عن اللغات الإنسانية الأخرى هو كثرة و غزارة مادتها فهي بحر لا يحده عمق إذ تتربع على حوالي 12 مليون مفردة مما جعل إدراك ما فيها من حقائق و أسرار أمرا في غاية الصعوبة، حيث عكف العلماء على دراستها و صبر أغوارها، ومن أهم الظواهر اللغوية التي نالت عناية العلماء ظاهرة الترادف، حيث كانت و ما تزال هذه القضية محل خلاف بين العلماء بين إقرار و إنكار.

نجد الكثير من المؤلفات في هذا الموضوع منها في اللهجات العربية، علم الدلالة، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق و كتاب الترادف في اللغة لحاكم مالك حيث يعد هذا الأخير من المحدثين الذين تناولوا هذه الظاهرة بالشرح و التحليل، و بحثنا هذا عبارة عن دراسة في هذا الكتاب القيم الذي بمثابة ماء يخمد نار كل تساؤل حول هذه الظاهرة، حيث أحاط بها و لملم بجميع الجوانب فخصص الفصل الأول لفكرة الترادف حيث قدم تعريفات عدة و كذلك التعرض لمفهوم الترادف عند كل من الأصوليين و المناطقة و المحدثين.

أما الفصل الثاني فأفرده للحديث عن تفسير حدوث الترادف أما الفصل الثالث فطرح فيه قضية الخلاف حول الترادف و ذكر بعض الأمثلة عن الفروق إضافة إلى آراء المحدثين، و ختام كتابه هذا جعله للحديث عن كثرة الترادف. و قد ولج الكاتب إلى كل هذه القضايا بأسلوب سلس و بسيط غير معقد.

لقد كان حب الاطلاع و معرفة المزيد عن هذا الموضوع هو ما دفعنا لاختياره، كما أنه من الكتب القليلة التي تناولت الترادف بشكل منفرد عن القضايا الأخرى.

و عليه نطرح الإشكال التالي: فيما تتمثل حجج كل من المنكرين و المؤيدين للترادف ؟ وهل مفهوم الترادف عند القدامى هو نفسه عند المحدثين ؟ ما السبب الذي أدى إلى كثرة المترادفات في اللغة العربية. كل هذه التساؤلات و غيرها سنجيب عليها من خلال دراسة فصول هذا الكتاب.

و قد أنجزنا هذا البحث عن طريق إتباع خطة بحث مبسطة هي كالآتي:

افتتحنا بحثنا بمقدمة ومدخل وعرض وتقويم انطوى تحته: تمهيد في التطور الدلالي ثم قسمنا البحث إلى فصلين، كان الأول بعنوان: فكرة الترادف و تفسيرها، حيث يندرج تحته مبحثان، المبحث الأول يتحدث عن فكرة الترادف أما المبحث الثاني فعن أسباب حدوث الترادف.

في حين عنونا الفصل الثاني ب:الخلاف حول الترادف و كثرته، و انطوى تحت هذا الفصل هو الآخر مبحثين، الأول بعنوان مسألة الخلاف حول الترادف و الثاني بعنوان كثرة الترادف في العربية بالإضافة إلى نقد وتقويم وخاتمة كانت بمثابة حوصلة للموضوع.

لقد زاوجنا في إعداد هذه الدراسة بين المنهج الوصفي التحليلي و المقارن.

لقد كان سندنا لإتمام هذا البحث مجموعة من الكتب منها: المزهر في علوم اللغة للسيوطي, الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، الترادف في القرآن الكريم لنور الدين المنجد، في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، علم الدلالة لأحمد مختار عمر.

و ختاما نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف و كل من مد يد العون لنا

العبـــــــداني صـــــــارة

بلعبـــــــدي شيمـــــــاء

بتاريـخ: 2020/05/16

المدخل

dr shwaihy
5-10-2010

المتراد في

الفقه المالكي

حاكم مالك لعيبي

www.almaktabah.net

بطـــــــــــاقة فنية

- **المُؤلِّف**: حاكم مالك لعيبي.
- **المؤلَّف**: الترادف في اللغة.
- **دار النشر**: دار الحرية.
- **الطبعة**: دون طبعة.
- **السنة**: 1980م.
- **عدد الصفحات**: 330 صفحة.
- **الحجم**: كبير.

دراسة سيميائية للغلاف

الغلاف واجهة الكتاب ووجهه الذي يستقبل به القارئ فله دلالات و إشارات كما يرتبط الغلاف بالعنوان لأنه يكتب عليه، فبينهما علاقة عضوية، و هذا الكتاب حول الترادف.

إذا جئنا إلى هذا الغلاف نجد أنه في غاية البساطة حيث اكتسى لونا موحدا و هو الأصفر الباهت و بعض الخطوط المتوازية ترسم شكلا ثمانيا، حيث يشير اللون الأصفر و الشكل الثماني إلى أصالة الموضوع ذلك أن اللون الأصفر الباهت يشير إلى لون المخطوطات و المجلدات القديمة التراثية و كذلك الشكل الثماني حيث نجده في الزخارف العربية القديمة، أما عن الخطوط المتوازية ذات الألوان المتمايزة فكأنها الألفاظ المترادفة فهي تختلف في اللفظ و تتفق في المعنى.

كتب عنوان الكتاب في الوسط بخط عريض لإبراز أهمية الموضوع، أما أسفل الكتاب فقد كتب عليه اسم الكاتب بخط عريض أيضا.

السيرة الذاتية للكاتب:

حاكم مالك لعيبي، من مواليد الديوانية في جنوب العراق تلقى تعليما نظاميا فالتحق بإحدى المدارس الابتدائية في بلدة الدغارة سنة 1951، و حصل على الشهادة مما أهله لإكمال دراسته المتوسطة و الثانوية في ثانوية الديوانية للبنين سنة 1963 ثم التحق بقسم اللغة العربية في كلية التربية جامعة بغداد و تخرج فيها حاصلا على شهادة البكالوريوس سنة 1968.

واصل دراسته العليا بجامعة بغداد فحصل على درجة الماجستير في اللغة العربية سنة 1976 ثم الدكتوراه سنة 1981، ثم عمل معلما في معهد إعداد المعلمين في مدينة الديوانية (1974-1981) ثم انتقل للعمل في جامعة القادسية و راح يتدرج في مناصبه حتى بلغ منصب رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بهذه الجامعة.

يعتبر حاكم مالك شاعرا مجددا يلتزم في شعره النظام التفعيلي و السطر الشعري، معبرا به عن رؤيته و مشاعره الخاصة و وجدانيته له قصائد في معالجة بعض القضايا الوطنية يميل فيها إلى استخدام الرمز و يصور بعض أوضاع المجتمع في سياق الحروب و الحصار و الجوع و موت الأطفال و الشيوخ تحت نيران القصف الجوي في قصيدته "حوار".

من أشهر مؤلفاته: كتاب المزاوجة اللفظية في العربية، كتاب المفردة بين الدلالة الوظيفية و التركيبية عند عبد القاهر الجرجاني، و كتاب دلالات التعقيب بين الأحداث و الدوات في القرآن الكريم

أما عن إنتاجه الشعري فله قصائد عدة نشرتها صحف و مجلات عصره منها: "لوح"، " الطيف المشرق و الحصار الظالم"، " حوار " و " إنه الحسين".

توفي حاكم مالك مقتولا بسبب عبوة ناسفة أثناء عودته من مناقشة."[1]

[1]- من موقع www.almoajam. Org يوم 29 جانفي 2019، الساعة 6:30.

تحتل اللغة مكانة هامة في المجتمعات، ذلك أنها سبيل التواصل بين الأفراد كما أنها تعبر عن احتياجاتهم و عن مشاعرهم و أفكارهم، و نظرا لأهمية اللغة البالغة نالت القسط الكبير من البحث من قبل الدارسين و الباحثين سواء حول نشأتها أو حول مستوياتها أو حول الظواهر اللغوية التي تتميز بها.

تعد ظاهرة الترادف خاصية تنفرد بها العربية دون غيرها من اللغات و قد تشعب البحث في هذه المسألة كثيرا، و كتاب حاكم مالك " الترادف في اللغة " أحد الكتب التي تناولت هذا النوع من الموضوعات المهمة التي تتصل بخصائص اللغة العربية، لقد أحاط الكاتب بهذه القضية من شتى جوانبها فكان ما استهل به دراسته هاته هو التعرض لمفهوم الترادف لغة و اصطلاحا مبينا حدود فكرة الترادف عند كل من الأصوليين و المناطقة و كيف أن مفهوم الترادف تطور و اختلف عند المحدثين عما كان عنه لدى القدامى.

تطرق الكاتب أيضا إلى أسباب حدوث الترادف و العوامل التي أدت إليه، إضافة إلى رصد معظم الآراء التي قيلت حول هذه الظاهرة من مجوزين و مانعين قدامى و محدثين، كما ذكر أيضا نماذج عن الفروق اللغوية و أقوال العلماء فيها، أما ختام كتابه فجعله للحديث عن كثرة الترادف.

جاءت مقدمة الكاتب مختصرة بعض الشيء حيث استهلها بالحديث عن حبه و شغفه و تعلقه بالمصادر العربية و هذا أثناء دراسته الجامعية، و كيف أن هاته المصادر قد شدته للبحث في هذا الموضوع، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن خطة كتابه، و أشار إلى بعض من الصعوبات التي أعاقته خلال هذه الدراسة مثل الخلط و الاضطرابات الموجودة في كتب الأقدمين و كذا صعوبة ترجمة بعض النصوص الأجنبية.

الحقل المعرفي لهذه الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل اللغويات، ذلك أن الكاتب قد عالج قضية لغوية تعتبر من أهم مزايا اللغة العربية.

تاريخ البحث في هذه المسألة:

لم يكن البحث في هذه القضية بالأمر الجديد، فلقد تناولها علماؤنا القدامى في مؤلفاتهم، كما لا يزال البحث قائما فيها.

أهميته مقارنة مع الكتب الأخرى :

هذا المؤلَف شبيه بالكتب الأخرى إلا أنه يتميز عنها بجمعه للكثير من القضايا الخاصة بالترادف في كتاب واحد.

الدوافع التي جعلت الكاتب يؤلف هذا الكتاب:

لقد ولد الاحتكاك الكثير بين المؤلف و المصادر العربية شحنة دفعته لاستقصاء و بيان حقيقة الترادف حيث يقول في مقدمته: " و إذا بداهية الدواهي في قول حمزة الأصفهاني ... تشدني إلى موضوع الترادف شدا وثيقا."[1] لقد كانت هذه المقولة بمثابة الشرارة الأولى التي أوقدت فيه نار البحث، كما دفع ذلك الخلاف المحتدم حول الترادف الكاتب إلى الغوص في هذا الموضوع لكشف حقيقته، و مما دفع حاكم مالك أيضا للقيام بهذه الدراسة هو عدم وجود دراسة علمية مستقلة تقنع الباحث و تشفي غليله و تجيب عن تساؤلاته حيال هذه القضية.

الجديد الذي جاء به المؤلِف:

لم تكن هذه الدراسة مجرد تقليد و رصف للمعلومات و الأفكار فقط؛ بل حمل هذا الكتاب بعض المعلومات التي نحصل عليها من كتب أخرى، حيث تعرض الكاتب بالشرح و التحليل فكان يبدي رأيه في الكثير من المواضع، و يعتبر هذا الكتاب من المراجع القليلة التي تطرقت لهذه الظاهرة بشكل معمق و مستقل؛ إذ إن أغلب المؤلفين لا يخصصون سوى جزء يسير من مؤلفاتهم لهذه القضية.

[1]- حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 5.

المادة المعرفية التي استسقى منها الكاتب مادته:

لقد اغترف الكاتب مادته المعرفية من مشارب متعددة و متنوعة فأخذ من أمهات الكتب و وظف العديد من المراجع العربية و الأجنبية نذكر منها:

المصادر:

ـ ما اختلفت ألفاظه و اتفقت معانيه، أبو سعيد عبد المالك بن قريب الأصمعي، مخطوط مصور بالمايكروفيلم ضمن مجموعة برقم (1607) في مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب جامعة بغداد عن مخطوط مكتبة القاهرة بدمشق.

ـ الألفاظ المترادفة، أبي الحسن بن عيسى الرماني، شرح و تصحيح محمد محمود الرافعي، مطبعة الموضوعات، مصر.

ـ الفروق اللغوية، أبو الهلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، 1303 هـ.

ـ الأضداد، محمد بن قاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات و النشر، الكويت، 1960.

ـ المزهر في علوم اللغة و أنواعها، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى و آخرين، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1958.

المراجع العربية:

ـ في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1952.

ـ المنطق الوضعي، زكي نجيب محمود، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، مصر، الطبعة الرابعة، 1965.

ـ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال محمد بشر، المطبعة العثمانية، الطبعة الثالثة، 1972.

المراجع الأجنبية:

-Philosophy of language , william p . alston ,twelve edition library of congres , u.s.a.

the principles of semantics, stphen uilmann, seconon, edition, London,1975.

تمهید

وراء كل كلمة معنى ينشده المتكلم فهذا الأخير ينتقي من المفردات ما يتناسب مع المعنى المراد.

يقصد بالمعنى الدلالة أما علم الدلالة فلم يظهر إلا بعد أن كثر البحث و تشعب في هذا الموضوع و تعددت آراء و نظريات البحثة حوله، حتى أضحى علما مستقلا بذاته يعرف بعلم الدلالة"[1]، حيث يعرفه أحمد مختار في كتابه علم الدلالة بأنه "العلم الذي يدرس المعنى"[2] أو كما تعرفه نادية رمضان النجار "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى".[3] إذن علم الدلالة يختص بدراسة المعنى وكل ما يرتبط به.

في حين يشير مصطلح التطور الدلالي إلى تطور دلالات مفردات لغة معينة لتعطي إيحاءات جديدة تختلف عن معناه الأصلي "[4]، " و التطور في اللغة أمر حتمي يشبه أن يكون وجها من وجوه تطور الحياة نفسها، وهو في معناه البسيط التغير الذي يطرأ على اللغة سواء في أصواتها أو دلالة مفرداتها أو في الزيادة التي تكتسبها اللغة أو في النقصان الذي يصيبها."[5]

إذن التطور الدلالي أمر لا مفر منه حاصل في جميع اللغات يمس اللغة من جميع جوانبها.

هذا التغير ليس حكرا على لغة معينة أو زمن و مكان معينين، إنما هو ظاهرة تصيب كل لغات البشرية، "[6] " فمما لا شك فيه أن اللغة لا يمكن أن تستمر على حال شأنها في ذلك

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 13.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط 4، 1993، ص 11.

[3] – نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء و المحدثين، دار الوفاء، مصر، د ط، د ت، ص 219.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 13.

[5] –عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و لغة القرآن الكريم، مكتبة المنار، الأردن، ط 1، 1995، ص 45.

[6] –ينظر، المرجع السابق، ص 13.

شأن الكائن الحي النامي"[1]، وعليه فنواري يشبه اللغة بالكائن الحي الذي ينمو و يتغير ولا يثبت على نفس الحال.

هذا التطور الذي يصيب اللغات يدل على قدرتها على التجديد و تلبية حاجات متحدثيها حسب اختلاف ظروفهم الاجتماعية والطبيعية"[2]، إذن فهذا التغير الذي يصيب اللغات ما هو إلا دليل على قابليتها لموائمة ومسايرة متطلبات مستخدميها، "فليس من شك أن التطور اللغوي مرتبط بسنن التطور العام في حياة الإنسان، و اللغة ظاهرة اجتماعية تتأثر بكل ما يعتري الإنسان من أحوال عامة يشترك فيها جميع أفراد الأمة المعينة في فترات حياتها."[3]

من خلال ما تقدم ذكره يتبين لنا أن حدوث تغيرات في بيئة المستخدم يستدعي بالضرورة حدوث تغير في اللغة وذلك لملائمة متطلباته الجديدة .

يجري التطور الدلالي وفق اتجاهات عامة في نماذج خاصة ولا يتم بطريقة عشوائية, حيث لا يستطيع أحد وقف عمله أو تغيير ما يؤدي إليه أو جعله ثابتا"[4]،حيث تذكر **نور الهدى لوشن** أن من خواص التطور الدلالي أنه "يسير ببطء و تدرج فتغير الكلمة لا يتم بشكل فجائي سريع بل؛ يستغرق وقتا طويلا و يحدث عادة في صورة تدريجية،"[5] ومنه فالتطور الدلالي لا يحدث بين ليلة وضحاها إنما؛ يستغرق زمنا طويلا حيث لا نلحظه أثناء حدوثه، إضافة إلى انه " يجري من تلقاء نفسه بطريق آلي لا دخل فيه للإرادة الإنسانية."[6]

---

[1] – نواري سعودي أبو زيد، محاضرات في علم الدلالة، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط 1، 2011، ص 141.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 13.

[3] – عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و لغة القرآن الكريم، ص 14.

[4] – ينظر، المرجع السابق، ص 13 – 14.

[5] – نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، جامعة الشارقة، د ط، 2008، ص 208-207.

[6] – علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر، القاهرة، ط9، 2004، ص 315.

إذن مما أنف الحديث فيه، يتبين أن التطور الدلالي سنة من سنن حياة اللغات ولا يخضع للبشر.

ذلك التغير الذي يطال اللغة لا يقتصر على المعاني فقط بل؛ حتى الأصوات فهو يشمل جميع مستويات اللغة، فهذه الأخيرة "عرضة للتغير و التبدل سواء في مجال الألفاظ أو الدلالات، ومن ثم فهي في حركة دائبة لا تتوقف."[1] و منه فالتغير ليس حكرا على المعاني فقط بل؛ يجتاح جميع مستويات اللغة.

تعود أسباب تغير المعاني إلى عوامل كثيرة حيث ذكر أحد الباحثين حوالي واحد و ثلاثين احتمالا،"[2] وقد لخص أنطوان ميل أسباب تغير المعاني في ثلاثة عوامل هي: "اللغوية و التاريخية و الاجتماعية"[3] وعليه فهذه العناصر الثلاثة تلعب دورا كبيرا و فاعلا في حدوث التطور الدلالي.

كما يشير الكاتب هنا إلى أن أسباب حدوث التطور الدلالي لا تقتصر على هذه الأسباب الثلاثة و إنما؛ هناك عوامل عديدة مثل: العوامل النفسية و التأثير الأجنبي و الحاجة إلى اسم جديد، إذن التطور الدلالي لا يقع نتيجة لسبب واحد بل؛ نتيجة لأسباب كثيرة ومتعددة.

بعد جهود الدارسين الحدثين في مجال التطور الدلالي في مختلف اللغات أوردوا له أمثلة كثيرة، وعزوا هذا التطور إلى الانتقال من المعاني المادية الحسية إلى المعنوية المجردة."[4]

و اللغة العربية لم تكن يوما بمعزل عن هذا التطور، و مثال ذلك تلك المفردات التي اكتسبت معاني جديدة بعد مجيء الإسلام حيث لحقها تغيير قليل أو كثير و حدث هذا أيضا في العصور التي تلت نتيجة تطور المجتمعات و الحاجة إلى التجديد"[5]، و نجد في كتاب **الصاحبي**

---

(1) – نواري سعودي أبو زيد، محاضرات في علم الدلالة، ص 141.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 15.

(3) – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر كمال محمد بشير، مكتبة الشباب، د بلد، د ط، د ت، ص 154.

(4) – ينظر، المرجع السابق، ص 15.

(5) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 15.

لابن فارس العديد من الأمثلة عن بعض الكلمات التي تغيرت معانيها بعد ظهور الإسلام مثل: "المؤمن, المسلم، الكافر، المنافق، الحج و الزكاة."[1]

لقد عرف القدامى ظاهرة التطور الدلالي لكنهم جعلوا ما حدث بعد عصور الاحتجاج مولدا أو لحنا رغم أن الظاهرة واحدة، ومن أمثلة الألفاظ التي تطورت دلالتها و تحدث عنها القدامى،"[2] ما أورده المؤلِّف عن **الجوهري*** حيث يقول:" و الحميم الماء الحار و الحميمة مثله، وقد استحممت إذا اغتسلت به، هذا هو الأصل، ثم صار كل اغتسال استحماما بأي ماء كان."[3]

إذن فكلمة الاغتسال كانت في الأصل تعني الاستحمام بالماء الحار ثم توسع معناها فأصبحت تعني الاستحمام بأي ماء.

رغم معرفة علماءنا لهذا التطور الدلالي إلا أنهم حصروه في حقبة معينة وردعوا كل تغير في المعنى جاء بعد ذلك فوقف معظمهم وقفة معارضة و استنكار لهذا الجديد في الدلالة، و ذلك حرصا منهم على سلامة اللغة و صونها من أي لحن، و يرى الكاتب أن هذا الموقف لم يكن ليؤثر في الحركة الدائبة لتطور دلالة الألفاظ،"[4] وعليه فعلماءنا القدامى كانوا يرون في هذا التغير انحرافا عن المعنى الأصلي للكلمات و لحن شاب صفاء اللغة.

ظل العلماء القدامى يتمسكون بالدلالة القديمة للكلمة و المعنى الأصلي الذي ورد في المعاجم إبان ما تعارفوا عليه في عصر الاحتجاج اللغوي فقد ذهب ابن فارس إلى أن أي تغير

---

[1] – أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا الرازي، الصاحبي في فقه اللغة، تح عمر الفاروق، بيروت، ط 1، 1993، ص 78-81، بتصرف.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص16.

* الجوهري : إسماعيل بن حماد الجوهري، هو عالم ولغوي، من أشهر كتبه تاج اللغة وصحاح العربية، له كتاب في العروض و مقدمته في النحو، توفي عام 393 هـ – 1300م.

[3] – المرجع السابق، ص 16، نقلا عن الجوهري، الصحاح، مادة حمم و ج 5، ص 190.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 17.

يحدث فهو موقوف على ما سُمع"[1]، حيث عقب بعد ذكر طائفة من الألفاظ التي تبدلت معانيها قائلا: "و كل ذلك عندنا توقيف على ما احتججنا له و قول هؤلاء أنه كثر حتى صار كذا فعلى ما فسرناه من أن الأصل موقف عليه."[2] و منه فابن فارس يعول على المعنى الأصلي للكلمات و يرى أن دلالتها توقيفية.

يرى الكاتب أن هذا الموقف نابع من الحدود الزمانية والمكانية التي وضعوها لأخذ اللغة و رفض كل ما جاء بعدها من تغيير، و لعل هذا يوافق ما قال به ابن فارس بشأن أن اللغة توقيفية حيث تتعارض هذه النظرية مع التطور الدلالي، و هكذا بقيت الكلمات تنتقل من واحد إلى آخر تبعا لدلالتها في الأصلية كما وردت في المعاجم رغم تغير الزمان و المكان."[3]

مما سبق الحديث فيه يتضح لنا أن نظرة هؤلاء للغة كونها توقيفا هي ما تولد عنه هذا الاستنكار و الرفض للتطور الدلالي.

كان موقف أصحاب كتب لحن العامة حيال هذا التغير في المعاني أيضا الرفض و الإنكار بل؛ عدوه لحنا و خطأ و راحوا يصوبونه، كما وصفوه بعدة صفات منها: المولد، المحدث، الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، ما يضعه الناس غير موضعه، المزال و المفسد،" [4]إذن فهؤلاء يعتبرون التغير و التبدل في دلالات المفردات عدولا عن المعنى الأصلي و أنه لحن وخطأ و فسادا في اللغة لا بد من تصحيحه و تصويبه.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 17.

[2] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص96.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 18.

[4] – ينظر، حاكم مالك، الترادف في اللغة، ص 18.

لقد أحصى **عبد العزيز مطر*** في كتاب أدب الكاتب اثنان وثلاثون كلمة تغير مجال استعمالها كما ورد عن العرب و ذكر **ابن قتيبة*** معانيها الأصلية، كما جمع من كتاب تقويم اللسان تسعا وخمسين مادة ذكرها **ابن الجوزي*** على أنها أخطاء العامة في دلالة الألفاظ، و من خلال تصنيفه لهذه المواد اتضح له أن التغير في المعنى قد تم في أحد الاتجاهات الثلاثة التالية: تخصيص العام، و تعميم الخاص، و تغيير مجال الدلالة"[1]، و منه فبعد تتبع مطر لتلك المفردات التي تغير مجال استعمالها اهتدى إلى أن التغير في المعاني يتم في أحد تلك الاتجاهات المذكورة سابقا و هذا ما سنفصل فيه الحديث لاحقا.

ما يعيبه **حاكم مالك** على المعجم القديم هو تدوينه للألفاظ و معانيها على أساس زمن ومكان معينين و هذا ما أدى إلى فقدان تدوين دلالة الألفاظ المتطورة"[2]، و قد أورد هنا الكاتب قولا للسامرائي ذكر فيه الكثير من المآخذ و النتائج التي تولدت إزاء إنكارهم لهذا التطور حيث يقول " و من نقص الأدوات عندنا لمعرفة اللغة معرفة علمية أن كتب اللغة لا تشير إلى اللفظة المفردة وطرائق استعمالها عبر العصور، و ذلك أن أصحابها مقلدون في بحثهم اللغوي للفكرة الأولى التي قيدت الفصاحة و البلاغة بحقبة معينة لا تتعداها إلى غيرها كما أسلفنا، و أصحابنا من

* عبد العزيز مطر : أستاذ جامعي وشاعر مصري، له عدة مؤلفات أشهرها: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وقصائد منشودة كقصيدة ذكرى المولد النبوي، توفي سنة 1999م.

* ابن قتيبة : ابن قتيبة: هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. ولد بالكوفة سنة 213 هجري الموافق ل828 م وتوفي سنة 276هـ في شهر رجب. من أهم مؤلفاته تفسير غريب القرآن. غريب الحديث. عيون الأخبار. تأويل مشكل القرآن... وغيرها.

* ابن الجوزي :هو أبو الفرج عبد الرحمان بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي التيمي البكري، فقيه حنبلي محدث ومؤرخ ومتكلم ولد عام 510 هـ، بلغت مصنافاته نحو ثلاثمائة مصنف، من أشهرها : زاد المسير في علم التفسير، ونواسخ القرآن، توفي عام 597 هـ.

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 18

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص19.

المعنيين باللغة و بأساليب القول فيها بدع بين أقرانهم من علماء اللغات الأخرى، فاللغوي الحديث يؤمن بالنظرة التاريخية و بالتطور الذي تستدعيه عوامل التطور المختلفة."[1]

و منه فتشبث العلماء القدامى بالمعنى الأصلي قد أدى إلى خسارة دلالة الكثير الألفاظ المتطورة فقد أهملوها و ظلوا يسلطون الضوء على الدلالة الأولى فقط.

هاهنا ذكر المؤلِّف رأي **إبراهيم أنيس*** أيضا حيث رأى أن العلماء العرب قد قصروا السليقة اللغوية على قوم معينين و زمن معين و بيئة معينة"[2]، و منه فهذه النظرة المسيجة بحدود زمانية ومكانية قد حصرت السليقة في فترة محددة.

لقد أوصدت هذه النظرة كل سبل البحث في مجال التطور الدلالي باستثناء تلك الفترة فقط و رغم هذا التعصب و الاستنكار للتطور الدلالي نجد من أشار إليه بطريقة ما أو على حد قول الكاتب اضطرارا للاعتراف به على وجه التأويل أو محاولة التماس سبب له و تخريجه."[3]

مظاهر التطور الدلالي:

لقد أشرنا سابقا إلى مظاهر التطور الدلالي وذكرنا أنها تتلخص في ثلاثة مظاهر هي تخصيص العام، تعميم الخاص و تغيير مجال الدلالة و الآن سنفصل فيها.

درس المحدثون التطور الدلالي و سلموا بوجوده و حصوله في كل اللغات و بعد بحوثهم المعمقة استطاعوا حصر مظاهره الرئيسية و التي تصلح على جميع اللغات و هي كالآتي:[4]

---

[1] ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 19، نقلا عن التطور التاريخي اللغوي، ص29.

* إبراهيم أنيس : رائد الدراسات اللغوية العربية وباحث لغوي. ولد في عام 1324 هـ، من مؤلفاته: الأصوات اللغوية، من أسرار اللغة العربية، موسيقى الشعر، توفي عام 1397 هـ.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 20.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ص 21.

[4] – ينظر، المرجع السابق، ص 21.

1. تخصيص العام:

أو ما يسميه **ستيفن أولمان*** "بتضييق المعنى" [1]، و يعني "تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها"[2]، أي: يكون معنى الدلالة واسعا ثم تضيق دلالته و تتقلص لتعني شيئا محددا.

لقد أورد الكاتب أمثلة كثيرة في هذا الشأن اقتصرنا على بعضها فقط منها: كلمة meat التي كانت تعني الطعام ثم تخصصت لتعني اللحم، كذلك كلمة shtarf الروسية التي كانت تعني العقوبة بوجه عام ثم تخصصت دلالتها بالغرامة المالية"[3]، و من الأمثلة على هذا أيضا "كلمة poison حيث كان معناها الجرعة من أي سائل ثم ضاق معناها ليدل على السم ذلك أن الجرعات السامة دون غيرها هي التي استرعت الانتباه و استأثرت به لسبب أو لآخر."[4]

ومنه فهذه الكلمات كانت دلالتها عامة و واسعة لكن مع الزمن أصبحت تضيق شيئا فشيئا حتى اختصت بمعنى معين.

و من الأمثلة على هذا في اللغة العربية ما ورد عند السيوطي في المزهر حيث يقول: "الحج أصله قصدك الشيء. و تحريدك له، ثم خُص بقصد البيت."[5] إذن فالحج كان يعني القصد

---

* ستيفن أولمان : لغوي مجري، ولد عام 1914، ودرس بجامعة أوتفوش لوراند، له العديد من المؤلفات من أشهرها:semantics: an introduction to the science of meaning، دور الكلمة في اللغة، توفي عام 1976م.

(1) – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 162.

(2) – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 245.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 22.

(4) – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص249 بتصرف.

(5) – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، دار التراث، مصر، شرح محمد أحمد جاد و آخرون، ط 3، د ت، ج 1، ص 427.

بصفة عامة لكن بعد دخول الإسلام تخصصت دلالته لتعني قصد بيت الله فقط، كذلك لفظة "السبت فإنه في اللغة الدهر ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع."[1]

قد يقع التخصيص بسبب حذف المضاف إليه أو الصفة و مثال هذا لفظة الدنيا و الأصل هو الحياة الدنيا، و يرى الكاتب أن التخصيص أوسع من التعميم و أكثر حدوثا في التطور الدلالي."[2] و عليه فالتخصيص يمكن أن يقع أيضا نتيجة لحذف المضاف إليه أو الصفة.

2. تعميم الخاص:

أو على قول **ستيفن أولمان** " توسيع المعنى "[3] و يقصد به " الانتقال من معنى خاص إلى معنى أشمل و أعم."[4] إذن فتعميم الخاص هو عكس تخصيص العام حيث يكون معنى الكلمة يختص بشيء معين ثم يتوسع ليشمل أشياء أخرى. و هنا يشاطر حاكم مالك رأيه مع إبراهيم أنيس الذي يرى أن " تعميم الدلالات أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها و أقل أثر في تطور الدلالات و تغيرها" [5]، على عكس أحمد مختار الذي يبدو له أن " حدوث التطور الدلالي في اللغة يقف على قدم المساواة في الأهمية مع الشكل الآخر،"[6] أي؛ تضييق المعنى.و عطفا على ما ما قيل يظهر لنا تمايز آراء الدارسين حول أيمن هذه المظاهر هو الأكثر شيوعا من الآخر.

و تأسيسا على ما سبق الحديث فيه فتوسيع المعنى هو نقل دلالة الكلمة من نطاقها الخاص الضيق إلى نطاق أوسع حيث يصبح مجال استعمالها أوسع من ذي قبل.

---

(1) – السيوطي، المزهر، ص427.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 22.

(3) – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 162.

(4) – حسام البهنساوي، علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط1، 2009، ص141.

(5) – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3، 1976، ص154.

(6) – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 243.

لقد مثل المؤلف لهذا المظهر بما قاله **فندريس**[*] عن الطفل الباريسي الذي يقول حين يرى نهرا أرى "سينا"، و هذه هي حال الأطفال اللذين يسمون الأنهار باسم النهر الذي يسقي البلدة التي يعيشون فيها، " [1]إذن فكلمة سين قد توسع معناها من الدلالة على نهر السين إلى الدلالة على كل الأنهار الموجودة في فرنسا.

و من الأمثلة على هذا في العربية ما نقله الكاتب عن السيوطي في المزهر من الفصل الثالث الذي سماه "فيما وضع في الأصل خاصا ثم استعمل عاما"[2]حيث يقول السيوطي: " أصل الورد إتيان الماء ثم صار إتيان كل شيء وردا، "[3] كذلك كلمة القرب حيث يقول: " و القُرب طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب فيقال: هو يقرب كذا أي يطلبه."[4]

إذن فكلتا الكلمتين كانت تختص بالدلالة على شيء معين بحد ذاته ثم أصبحت دلالتها أوسع من ذلك فصارت كلمة الإتيان تعني جلب أي شيء بدلا من جلب الماء فقط، و أضحت القرب هي الأخرى تعني طلب أي شيء بدلا من طلب الماء و حسب.

3 – تغيير مجال الدلالة:

و يعني انتقال دلالة اللفظ من حقل إلى حقل آخر لعلاقة مشابهة واضحة بين المعنيين و يسير هذا المظهر على طريقين: "[5]

---

[*] جوزيف فندريس : لغوي فرنسي، ولد عام 1875 بباريس، كان رئيسا للأدب واللغات الكلتية في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وعمل كذلك في مجالات أخرى، له عدة مؤلفات من بينها: history choix d'études linguistiques et celtiques، توفي عام 1960 م.

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص23.

[2] – السيوطي، المزهر، ص 429.

[3] – المصدر نفسه، ص 429.

[4] – المصدر السابق، ص429.

[5] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 24.

أ – الاستعارة: و هي" مجاز لغوي"[1] يقوم على انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين، حيث يسمي **ستيفن أولمان** هذا الضرب بالمشابهة بين المدلولين "[2]و يوضح ذلك بقوله " إننا حين نتحدث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالا مجازيا أما الذي صوغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو و الثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله " [3]

إذن فالاستعارة هي استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي مع وجود علاقة مشابهة بين المعنيين مثل عين الإنسان و عين الإبرة كما ذكرنا آنفا.

و من الأمثلة على هذا استعمال أهل الأندلس كلمة القلادة في معنى الحزام ذلك أن الحزام يحيط بالوسط كما تحيط القلادة بالعنق."[4] فالتشابه بين الحزام والقلادة هو في كون كليهما يحيطان بمكان من الجسم.

ب – المجاز المرسل: و هو اللفظة المستعملة قصدا في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين"[5] و أهم علاقات المجاز المرسل هي: " السببية، المسببية، الكلية، الجزئية، اللازمية، الملزومية، الآلية، العموم، الخصوص، ما كان عليه الشيء، ما سيكون، المحلية، الحالية و المبدلية."[6]

وعليه فالمجاز المرسل هو استخدام اللفظ في غير موضعه لعلاقة غير المشابهة.

---

[1] – راجي الأسمر، علوم البلاغة، دار الجيل، لبنان، د ط، 2011، ص 101.

[2] – ينظر، المرجع السابق، ص 24.

[3] – ستيفن أولمان، دور الكلمة، ص 165.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 24- 25.

[5] – ينظر، المرجع نفسه، ص 25.

[6] – راجي الأسمر، علوم البلاغة، ص 98- 99- 100.

يضرب **ستيفن أولمان** للمجاز المرسل مثالا بكلمة bureau مكتب حيث يقول:" قد يكون معناها اليوم المكتب الذي يجلس إليه الإنسان و يكتب عليه أو المصلحة الحكومية أو الأماكن التي تدار منها الأعمال و على هذا فالفكرتان مرتبط بعضها ببعض في ذهن المتكلم، أو قل أنهما تنتميان إلى مجاز عقلي واحد, هذا هو التفسير النفسي لذلك النوع من المجاز المعروف بالمجاز المرسل motonymy ."[1]

من أمثلة المجاز في اللغة العربية انتقال دلالة كلمة الوغى التي تعني اختلاط الأصوات في الحرب إلى الدلالة على الحرب نفسها لعلاقة المسببية، كذلك كلمة الظغينة و التي معناها في الأصل المرأة في الهودج ثم تعمم معناها ليدل على الهودج نفسه و على البعير و على المرأة و هذا لعلاقة الحالية كذلك قول عامة الأندلس: يوم شات أي؛ مطير للعلاقة الزمانية ذلك أن فصل الشتاء هو زمن المطر غالبا."[2]

مظاهر التطور الدلالي كثيرة ولا تقتصر على ما ذكرناه فقط فهناك مظاهر أخرى لكنها أقل شيوعا مثل: سوء الفهم، البلى المعنوي، الغموض،"[3] "إنحطاط المعنى، المبالغة"[4]، "رقي الدلالة"[5]، و غيرها من المظاهر.

---

[1] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 169.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 26.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ص 27.

[4] – حسام البهنساوي، علم الدلالة، ص 146.

[5] – نادية رمضان، اللغة العربية وأنظمتها بين القدماء و المحدثين، ص 226.

الفصل الأول

المبحث الأول: فكرة الترادف.

المطلب الأول: الترادف لغة واصطلاحا.

الترادف أحد أهم الظواهر التي تحدث في اللغات، فله علاقة بالمعاني التي يتواصل بها أفراد المجتمع، ونالت هذه الظاهرة الاهتمام من قبل علماء اللغة والأصول والمنطق، وبالتالي اختلفت الآراء والنظريات والاتجاهات حوله وفيما يلي بيان ذلك.

كما جرت العادة في الأبحاث قبل الولوج إلى أي قضية، لا بد من التعريف بها فكان أول ما تعرّض له المؤلِّف في الفصل الأول؛ تعريف الترادف فاغترف عدة تعاريف من المعاجم والمصادر اللغوية التراثية.

معنى الترادف في اللغة:

"التتابع، والرديف الذي يرادفك،"[1] ومنه "وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف والجمع الردافى،"[2] "والترادف ركوب أحد خلف آخر، ويقال ردف الرجل وأردفه أي: ركب خلفه، والردف الراكب خلفك، وعلى هذا قيل للحقيبة ونحوها مما يكون وراء الإنسان ردفا."[3]

من خلال هذه التعريفات يتبين أنه لا يخرج على المعنى الحقيقي لها وهو التتابع والركوب.

تلك المعاني السابق ذكرها لهي المعنى الحقيقي لكلمة الترادف وما سيذكر لاحقا ليس إلا الاستعمال المجازي للكلمة، حيث يظهر التجاوز والتوسع في معنى كلمة الترادف،"[4].

---

[1] – أبو الحسن ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 2، 2008، ج 1، ص 519.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، ج 2، ص 112.

[3] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 32.

[4] – ينظر، المرجع نفسه، ص 32.

والترادف اصطلاحا كما يعرفه **فخر الرازي**[*] نقلا عن **السيوطي**[*] في كتابه المزهر: "هو تلك الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[1].

ويراد بالترادف الكلمات المفردة التي توحي إلى نفس المعنى والدلالة أي: إطلاق عدة مسميات على الشيء الواحد.

وتأسيسا على ما سبق يمكن التماس العلاقة بين ما تمّ تقديمه من تعريفات لغوية وبين المعنى الاصطلاحي، فإذا كان الترادف لغة يعني التتابع وركوب أحد خلف آخر؛ فهو في الاصطلاح يعني ركوب كلمتين أو أكثر على معنى واحد، أي: انتقلت الكلمة من المعنى الحقيقي إلى المجازي والعلاقة هي علاقة مشابهة،"[2] .

ومنه فقد أخذ الترادف اسمه هذا لاشتراك لفظين على ذات المعنى وترادفهما عليه.

لقد حاول المؤلِّف توضيح العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في أكثر من موضع، مستشهدا لذلك بما تناوله **الجرجاني**[*] فيما يخصّ الترادف حيث يقول:" الترادف ما كان معناه واحد وأسماؤه كثيرة وهو ضدّ المشترك، أُخذ من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف الآخر، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان كالليث والأسد."[3]

---

[*] – فخر الدين الرازي : هو إمام مفسر فقيه أصولي وعالم موسوعي ولد عام 544 هـ، من مؤلفاته: معالم أصول الدين، الإشارة في علم الكلام، وقيل أنه توفي عام 606 هـ.

[*] – السيوطي : هو عبد الرحمان بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين الخضيري الأسيوطي المشهور باسم جلال الدين السيوطي، هو من كبار علماء المسلمين، ولد عام 1445 م، من أشهر أعماله: الإتقان في علوم القرآن، تفسير الجلالين، تاريخ الخلفاء، توفي عام 1505 م.

[1] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، مصر، ط 3، 2008، ج 1، ص402.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص33.

[*] – الجرجاني : أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، نحوي ومتكلم، ولد عام 1009 م، من كتبه أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز، العوامل المئة، ويعتبر من أحد مؤسسي علم البلاغة، توفي عام 1078 م.

[3] – المرجع السابق، ص 33.

مما لا شك فيه أن هذا القول يؤكد ما ذُكر آنفا، فكما يترادف الراكبان على الدابة كذلك تترادف الألفاظ على المعنى الواحد؛ استنادا إلى ما قيل يتضح لنا كيف اصطلحوا على تسمية الألفاظ التي تتابع على المعنى الواحد بالترادف وصارت هذه الظاهرة اللغوية شائعة بين اللغويين والدارسين بهذا الاسم اصطلاحا."[1]

المطلب الثاني: الترادف في الدراسات اللغوية

لم تَخف ظاهرة الترادف على علمائنا القدامى بل تفطنوا لها في وقت مبكر، حيث كانت هنالك الكثير من الملاحظات في مؤلفاتهم التي تشير بوضوح إلى فكرة الترادف فقد سجلت هذه الآثار عدة أسماء للمعنى الواحد دون ذكر أي فرق."[2]

إذن العلماء القدامى عرفوا هذه الظاهرة وكتبوا عنها في مؤلفاتهم حيث أوردوا عدة أسماء للشيء الواحد دون إبراز تلك الفروق بين الأسماء، و يدعم هذا قول **نور الدين المنجد**[*] حيث يقول: "

وهكذا نجد أن العلماء الأوائل قد فطنوا إلى فكرة الترادف في اللغة فعبروا عنها بتسميات متقاربة."[3] و عليه فهذا الكلام يؤكد ما ذُكر سابقا بشأن معرفة العرب لهذه الظاهرة، كما يضيف أنهم لم يصطلحوا على تسمية واحدة بل عبروا عنها بأسماء متقاربة وهذا ما سنفصل فيه.

حتى يكشف المؤلِّف ملامح ظاهرة الترادف كان لا بد له من استقراء النصوص اللغوية التي أشارت إلى هذه الظاهرة من قريب أو بعيد وكذا التعرف على مسمياتها قبل الاصطلاح على الترادف وبعده.

جاء مصطلح الترادف متأخرا بعض الشيء ودليل ذلك أنه لم يرد في مصنفات العلماء القدامى رغم معرفتهم بهذه الظاهرة وتمثلها في أقوالهم ومصنفاتهم، ويبدو أن المصطلح اللغوي لم

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 33.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 33.

[*] – محمد نور الدين المنجد : ولد بدمشق عام 1963 م، محاضر بجامعة الإمارات وجامعة الشارقة، من أعماله: التضاد في القرآن الكريم، فن الكتابة والتعبير، الترادف في القرآن الكريم.

[3] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، سوريا، ط 1، 1997، ص32.

يظهر إلا في القرن 3هـ، وحسب –حاكم مالك–فأقدم نص لغوي بين أيدينا ورد فيه هذا المصطلح هو ل**ثعلب*** وذلك في إنكاره للترادف[1] ؛حيث يقول **تاج السبكي***: ذهب بعض الناس إلى إنكار الترادف في اللغة العربية، وزعم أنه كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات... وقد اختار هذا المذهب **أبو الحسن أحمد ابن فارس*** في كتابه الذي ألفه في **فقه اللغة العربية وسنن العرب وكلامها** ونقله عن شيخه **أبي العباس ثعلب**"[2].

و منه فالمؤلِّف يرى أن أقدم نص جاءت فيه كلمة الترادف هو لثعلب فيما نقله عنه تاج السبكي.

لكن هنا يعارض **نور الدين المنجد** المؤلِّف، حيث يقول: "والذي نرجحه غير ذلك إذ إن النص الذي اعتمد عليه الباحث من صياغة **تاج السبكي**، وليس من صياغة ثعلب؛ فالمصطلح في عصر السبكي كان موجودا واستخدمه ليعبر عما ارتآه ثعلب من الإنكار فكان نقلا عنه بالمعنى وليس باللفظ."[3]

وعليه فهذا الأخير يرى أن ما قال به المؤلِّف أمر غير وارد ذلك أن النص صاغه تاج السبكي واستخدم مصطلح الترادف؛ لأنه كان معروفا في عصره، فحاول أن يعبر عن رأي ثعلب ولم ينقل قوله حرفيا.

---

* – ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد بن سيار النحوي، المعروف بثعلب، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد عام 816 م، من كتبه: معاني الشعر، حد النحو، كتاب المصون، توفي عام 903 م.

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 34.

* – تاج السبكي : هو أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، فقيه شافعي، ومؤرخ عربي وقاضي القضاة في دمشق، ولد عام 1327 م، له الكثير من المؤلفات منها: كتاب الأربعين في الحديث، شرح مختصر ابن حاجب، معجم الشيوخ، توفي عام 1370 م.

* – أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا القزويني الرازي، الإمام اللغوي المفسر، من أعلام اللغة والنحو والفقه والحديث، له تصانيف كثيرة منها : مقاييس اللغة، حلية الفقهاء، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، توفي عام 395 هـ.

[2] – جلال الدين السيوطي، المزهر، ص 403.

[3] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 31.

وفي رأي **نور الدين المنجد** أن " أول من ذكر الترادف صراحة هو **علي ابن عيسى الرماني*** الذي جعله عنوانا صريحا لكتابه الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى."[1]

أما في القرن الرابع للهجري تأخذ بعض المؤلفات المعنونة التسمية الاصطلاحية؛ ككتاب علي بن عيسى الرماني الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى إضافة إلى ورودها صراحة في كتاب **الصاحبي**، ويرى المؤلِّف أنه من غير المعقول أن يكونوا قد تواضعوا على هذه التسمية في هذا العصر ذاته الذي صنفوا فيه بعض الكتب بهذا الاسم."[2] .

وعليه يمكن القول أنّ مصطلح الترادف لم يكن معروفا قبل القرن الثالث أما في القرن الرابع ظهرت بعض الكتب المعنونة بالتسمية الاصطلاحية.

يرى **حاكم مالك** أن ما سلف ذكره لا ينفي معرفة علماء اللغة ورواتها بهذه الظاهرة فقد سبق ظهور هذا المصطلح مسميات تعبر عن فكرة الترادف بطريقة إجمالية،"[3] إذن ها هنا يتضح أنه قبل ولادة مصطلح الترادف كان علماء اللغة ورواتها على دراية بهذه الظاهرة حيث صاغوا لها عدة تسميات لكنها كانت بطريقة واسعة و فضفاضة.

لعل من أقدم الآثار التي بين أيدينا والتي تشير بوضوح إلى الترادف هي تقسيمات **سيبويه*** في الكتاب"[4] حيث يقول:" اعلم أن من كلامهم اختلاف

---

* – علي ابن عيسى الرماني : هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني، أحد الأئمة المشاهير، من كبار النحاة ولد عام 909 م، من مؤلفاته: تفسير القرآن، الخلاف بين النحويين، السؤال والجواب، وقيل أنه كان يمزج في أسلوبه النحو بالمنطق، توفي عام 994 م.

(1) – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 31.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 24.

(3) – ينظر ، المرجع نفسه، ص25.

* – سبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي البصري، من أشهر علماء اللغة العربية، لم يستطع المؤرخون معرفة ولا تحديد تاريخ مولده لكنهم استطاعوا حساب ذلك بشكل تقريبي أي أنه ولد في العام 135، من أعماله: كتاب سبويه في علم النحو.

(4) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 25.

اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين...واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق." [1]

ومنه ففي كلام سيبويه إشارة واضحة إلى الترادف وذلك في عبارة اختلاف اللفظين والمعنى واحد فهذه العبارة تهدي إلى وجود كلمتين تدلان على نفس المعنى.

ما يهمنا في هذا الصدد القسم الثاني؛ حيث يتكلم بوضوح عن الترادف ويسوغ له أمثلة، وإن هذا النص من النصوص التي أشارت إلى فترة الترادف من غير تحديد؛ فقد أصبح هذا التقسيم متداولا بين العلماء والدارسين سواء بالتصرف أو الشرح أو الزيادة"[2]

"من تقسيمه هذا كانت إشارة البدء لمن بعده بالبحث في المتباين والمشترك اللفظي والمترادف وقد طار هذا التقسيم شهرة بين العلماء حتى جعل أساسا تبنى عليه الكتب."[3]

يعدّ تقسيم **سيبويه** صافرة البداية للبحث في الظواهر اللغوية، فجُعل قوله عمادا تبنى عليه المؤلفات، ومن العلماء من زاد فيه ومنهم من شرحه.

---

[1] – سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988، ج1، ص 24.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص25.

[3] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق،ص 30.

وممن عرضوا لهذا التقسيم **الأصمعي*** و**المبرد*** و **أبوعبيدة*** حيث "جعلوا شطرا منه عنوانا لبعض مصنفاتهم ككتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد وكتاب الأشياء المختلفة للشيء الواحد من الغريب المصنف لأبي عبيدة، أما **ابن الأنباري*** و**قطرب*** فجعلا تقسيم **سيبويه** في مقدمة كتابيهما في الأضداد ويفصلان شرحا وتعليقا."[1]

من خلال ما سبق القول عنه، نخلص إلى أن ذلك التقسيم الذي وضعه **سيبويه** لم يقف عند حد التعليق عليه وحسب؛ بل إلى تأليف كتب وعنونتها بجزء منه وتمثل قوله في مؤلفاتهم.

لقد سبق وذكرنا أن ممن علَّقوا على قول سيبويه ابن الأنباري، حيث يقول في مقدمته:" أكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين: إحداهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك: الرجل والمرأة، والجمل والناقة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهو الكثير الذي لا يحاط به، والضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك: البر والحنطة، والعَير والحار، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى."[2]

---

* – الأصمعي: هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، وسُمّيَ الأصمعي نسبةً إلى جدّه أصمع. ولد في مدينة البصرة في العراق عام 122هـ. من مؤلفاته: كتاب أصول الكلام، كتاب الأجناس، كتاب معاني الشعر، كما عرف بقصيدة صوت صفير البلبل.وتوفي عام 217 هـ.

* – المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبرد، جهبذ في علوم البلاغة والنحو والنقد، ولد عام 210 هـ، من مؤلفاته : الكامل، شرح لامية العرب، المقتضب، توفي عام 286 هـ.

* – أبو عبيدة، معمر بن المثنى، أديب، لغوي، إخباري، ولد عام 110 هـ، له الكثير من التصانيف منها : مآثر العرب، الزرع، الشوارد، توفي عام 209 هـ.

* – ابن الأنباري: أبو بكر الأنباري، الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، ولد عام 271 هـ، من أعماله : كتاب الأضداد، الأمالي، توفي عام 328 هـ

* – قطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري، فقيه وعالم أحد من اختلف إلى سبويه وتعلم منه، وكان يدلج إليه، وإذا خرج رآه على بابه غدوة وعشية، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به،من مؤلفاته : كتاب الأزمنة، كتاب الأصوات، كتاب الصفات، توفي عام206 هـ.

[1] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 30.

[2] – أبو بكر محمد بن قاسم بن الأنباري, الأضداد,ص 4.

مما لا شك فيه أن كلام **الأنباري** يشبه إلى حد كبير كلام سيبويه ويتطابق معه فهو الأخر يشير أيضا إلى الترادف ويصوغ له أمثلة.

هناك من لم يكتف بالحديث عن الظاهرة فقط بل حاول التعليل لها ويتمثل هذا القول الذي أورده الكاتب عن **قطرب** حيث يقول هذا الأخير: "إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب."[1] استنادا على قول **قطرب** فهو يبرر لحدوث الترادف في العربية فعزاه إلى الدلالة على توسع كلام العرب وتنوعه .

كان **الأصمعي** أيضا ممن تعرضوا لهذه الظاهرة لكن تحت مسمى آخر، فإذا كان الترادف عند سيبويه هو اختلاف اللفظين والمعنى واحد، فإنه عند الأصمعي ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، فقد عنون أحد كتبه بهذه التسمية ومما لا شك فيه هنا أن العبارتين متشابهتين لفظا ومعنى."[2] وبناءً على ما قيل نستطيع أن نلمس ذلك التشابه والتقارب بين التسميتين فكل منهما توحي إلى وجود عدة ألفاظ تدل على مسمى واحد.

لقد أورد الأصمعي في كتابه هذا العديد من الأمثلة عن الترادف ولكنه ذكر ألفاظا ليست مترادفة بالمعنى الحقيقي، أي: أشار هو الأخر إلى هذه الظاهرة بصورة عامة فليس كل ما اختلف لفظه واتفق معناه ترادفا ومن أمثلة هذا في كتابه حاضت المرأة وطمثت وعركت..."[3]

وعليه فقضية الترادف كانت فضفاضة عند علمائنا القدامى، فكل من الأصمعي وسيبويه كانوا قد مثلوا للترادف بألفاظ ليست منه في شيء.

يرى المؤلِّف أنَّ **الأصمعي** قد جاء بالعديد من الألفاظ ذات المعنى الواحد في كتابه إلا أنه لا يمكن عد كل ما جاء به ترادفا، فقد ذكر في بعض الأحيان حتى الجمل والعبارات المختلفة التي تحمل نفس المعنى كما جعل تلك الكلمات الدالة على المعنى الواحد لكن اختلاف لفظها جاء

---

[1] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 36.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 37.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ص 37.

بسبب القلب أو الإبدال وما إلى ذلك من اختلاف صوتي ترادفا، مثل جذب و جبذ، واضمحل وامضحل، وهذا لا يعد ترادفا لأنها كلمة واحدة جاءت بصور مختلفة."[1]

إذن فما قدمه الأصمعي من أمثلة لا يمكن حمله كله على أنه ترادف والسبب في ذلك إتيانه بالجمل والعبارات ذات المعنى الواحد، وعده لتلك الألفاظ المختلفة بسبب التطور الصوتي ترادفا، فجذب و جبذ ليسا مترادفين لأنهما في الأصل واحد وما خلق الاختلاف بينهما هو التطور الصوتي فقط، ويمكن دعم هذا بقول **إبراهيم أنيس** الذي يقول في كتابه "في اللهجات العربية":" ... حين نقارن بين الجثل والجفل بمعنى النمل نلحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلا والأخرى تطورا لها. "[2]

ممن ظهرت عندهم فكرة الترادف واضحة كذلك **أبو عبيدة القاسم بن سلام*** في كتابه الغريب المصنف؛حيث خصص قسما منه سماه كتاب الأشياء المختلفة للشيء الواحد،كما أفرد مواضع متفرقة لذكر أسماء الخمر والعسل والسيف وأسماء الزوجة والداهية، ناقلا هذه المترادفات عمن سبقوه من اللغويين أمثال **الأصمعي** و**الكسائي*** و**الفراء*** وغيرهم"[3].

وعليه فأبو عبيدة من الذين كتبوا أيضا في الترادف، حيث جمع وللم مفردات جم للشيء الواحد كان قد استمدها ممن سبقوه من العلماء، كما نلاحظ أن عنوان القسم الذي خصه بهذه الأسماء يشبه تلك التسميات عند من سبقوه مثل **الأصمعي** و**سيبويه**.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 38.

[2] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية،مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 1، 1996، ص 179.

* – أبو عبيدة القاسم بن سلام الهروي، عالم لغة وفقيه ومحدث وإمام من أئمة الجرح والتعديل، ولد عام 157 هـ، من أشهر كتبه : الغريب المصنف، غريب الحديث، كتاب الأموال، توفي عام 224 هـ.

* – الكسائي : أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي، كان إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وسابع القراء السبع، ولد عام 119 هـ، له عدد من التصانيف أشهرها : كتاب الهجاء، وكتاب في القراءات، وكتاب العدد، توفي عام 189هـ.

* – الفراء : أبو زكريا الفراء، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد عام 144 هـ، من كتبه : الحدود، المعاني وكتاب آلة الكاتب، توفي عام 207 هـ.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 39.

لقد اعتمد المتأخرون على كتاب الغريب المصنف في تأليف كتبهم حيث نقلوا عنه الكثير من المترادفات وأضافوا إليها كثيرا وضاعفوها حتى بلغت المئات، ومنه ففكرة الترادف تبدو واضحة جدا في هذا الكتاب ذلك لغناه بالمترادفات."[1]ومنه فهذا الكتاب يعد منجما للمترادفات نهل منه المتأخرون الكثير من الكلمات وزادوا عليها حتى تخطت المئات.

نوه **حاكم مالك** إلى عدم الحكم على كل هذه الألفاظ المختلفة بأنها مترادفات، فقد ذكر أبو عبيدة بعض الأسماء التي تدل على أحوال وأنواع وصفات الشيء مثل كتب الموضوعات الأخرى علاوة على ذكره عدة صيغ للكلمة الواحدة مثل: رفهنية ورفاهية ورفاغية وهذه ليست من الترادف الحقيقي."[2] وعليه فشأن فكرة الترادف عند أبو عبيدة هو شأنه عند سابقيه من العلماء حيث حوى كتابه بعض الكلمات التي ليست من الترادف.

إضافة إلى كتاب أبي عبيدة كانت فكرة الترادف واضحة أيضا في كتب الموضوعات مثل" أسماء الخمر وأسماء السحاب والرياح والأمطار وأسماء الحجارة وأسماء الدواهي،"[3] حيث تعد هذه الرسائل اللبنة الأولى التي نمت منها المعاجم، وما يهمنا هنا أن هذه المصنفات لا تخلو من المترادفات فغالبا ما نجد فيها عدة مسميات للشيء الواحد،"[4] إذن فكرة الترادف تجلت أيضا في كتب الموضوعات فهذه الأخيرة كان يُرص فيها الأسماء المتعددة للشيء الواحد وبالتالي هي ثرية بالمترادفات.

وقد نقل المؤلِّف أمثلة عن هذا من كتاب النخل والكرم للأصمعي حيث يقول:" من صغار النخل الجثيث وهو أول ما يطلع من أمه، وهو الودىء والهراء والفسيل..."[5]وعليه فالجثيث والودىء والهراء والفسيل كلها مفردات تدل على معنى واحد.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص40.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 41.

[3] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 18-19 .

[4] – ينظر، المرجع نفسه، ص 43.

[5] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص43، نقلا عن كتاب النخل والكرم للأصمعي64 – 65.

ومن الأمور الجيدة التي نجدها في هذه الألفاظ أن الرواة والعلماء يذكرون أحيانا المعرب والدخيل منها، كما يشيرون تارة أخرى إلى اختلاف لغات القبائل، إضافة إلى هذه المصنفات نجد في النوادر الكثير من المترادفات التي لا تحصى، ونجد أيضا المترادفات في كتب الأمالي مثل **أمالي القالي** و**الزجاجي*** وقد أخذ **السيوطي** من هذه المترادفات وساقها أمثلة في مزهره.

لم ينس المؤلِّف الإشارة إلى الأدباء الذين لمحوا لظاهرة الترادف وذلك قبل القرن الرابع، فذكر منهم **صالح بن جناح** حيث قال هذا الأخير: اعلم أن العرب قد تجعل للشيء الواحد أسماء وتسمي بالشيء الواحد أشياء... ومما لا شك فيه أن صالح بن جناح يشير إلى الترادف.

من جملة كل ما سبق قوله نخلص إلى أن علماء العربية والقدامى ورواتها قد عرفوا فكرة الترادف معبرين عنها بتسميات متقاربة، علاوة على ورودها في مصنفاتهم ومؤلفاتهم، بحيث لا يمكن إنكار تفطنهم لهذه الظاهرة."[1]

وهنا يعجب حاكم مالك من قول **عبد الحميد الشلقاني**، الذي ينكر معرفة القدامى لهذه الظاهرة؛ حيث يقول في كتابه رواية اللغة: " لكن الأمثلة التي قرأناها لقدامى الرواة لا تدل على أنهم كانوا يقصدون الترادف وإنما كانوا يعنون الشيء وصفته والشيء وقرينه."[2] ويكتفي حاكم مالك بالرد عليه بقول المنكر نفسه الذي يقول فيه:" لكن الرواة الذين جمعوا اللغة وعنوا بالمعاني جمعوا الأسماء المترادفة."[3] إذن فهاهو هنا يعترف بما أنكره.

أشار المؤلِّف إلى أمر في غاية الأهمية وهو ورود الترادف في مؤلفات منكريه مثل **ابن الأعرابي***، و**ثعلب**، و**ابن فارس**. ويرى الكاتب في هذه النصوص والشواهد السابقة الذكر دليلا

---

* – الزجاجي : هو النحوي عبد الرحمان بن اسحاق الزجاجي كنيته أبو القاسم، له العديد من المصنفات في النحو واللغة منها : كتاب الأمالي، الإيضاح في علل النحو، توفي عام 340هـ.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 44.

(2) – عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف، مصر،د ط، د ت، ص 325.

(3) – المرجع نفسه ، ص 327– 328.

* – ابن الأعرابي: هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي، إمام لغة وراوية وناسب علامة باللغة، ولد عام 150 هـ، له مصنفات أدبية منها : النوادر، الأنواء، أبيات المعاني، توفي عام 231هـ.

قاطعا على إمكانية تعدد الألفاظ للمعنى الواحد في اللغة، كما تبين عن تفطن علمائنا ومعرفتهم بظاهرة الترادف وجوازها في العرف اللغوي، حتى أنهم كانوا يتباهون بمعرفة عدة أسماء للشيء الواحد،"[1] فمثلا "**ابن خلويه***[*] يتباهى بأنه يحفظ للسيف خمسين اسما، أما أبو العلاء فيشتم من لا يعرف للكلب سبعين اسما،"[2]وهذا يثبت شرع الظاهرة بينهم آنذاك ولو لم تكن كذلك لما خصصوا لها نصيبا من مؤلفاتهم .

وأما الخلاف حول الترادف فيرجع إلى القرن الثالث للهجري حيث يرى **محمد نور الدين المنجد** أن "التكثر والتفاخر والمغالاة في الترادف كانت الشرارة الأولى التي أوقدت نار الخلاف في القرن الثالث وغذته في القرون التوالي"[3] وعليه فهذا التفاخر كان أول مدعاة للخلاف، حيث لم يشهد أي خلاف أو جدل بشأن الترادف قبل هذا العصر فكل الآثار دلت على التسليم بقضية الترادف أي لم تكن ظاهرة الترادف محل نزاع بين العلماء قبل القرن الثالث."[4]

ما إن حل القرن الرابع حتى احتدم الجدال، فألف مناصرو الترادف كتبا جمعوا فيها المترادفات، أما المنكرون فكتبوا في الفروق اللغوية لدحض وإبطال فكرة الترادف،"[5] وبهذا قامت حرب ضروس بين الفريقين وراح كل منهما ينتصر لرأيه.

المطلب الثالث: مفهوم الترادف، تحديده، وتطوره

ما إن فرغ **حاكم مالك** من الحديث عن الترادف عند القدامى ومعرفتهم به حتى طفق يحدد مفهوم الترادف، ذلك أن تعريفه لم يكن متطابقا بين جميع الدارسين على اختلاف العصور إذ كان يضيق ويتسع نتيجة تباين مناهج هؤلاء الدارسين له من قدامى ومحدثين سواء من علماء اللغة أو

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 46 – 47.

[*] – ابن خلويه : هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، عالم لغوي بارز،عاصر المتنبي، من مؤلفاته : شرح مقصورة ابن دريد، رسالة في أسماء الريح، توفي عام 370 هـ.

[2] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، مصر،ط 6، 1999، ص 316.

[3] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم ، ص 37.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 47.

[5] – ينظر، المرجع نفسه، ص 47.

الأصول أو المنطق. وعليه فمفهوم الترادف لم يكن محل اتفاق بين دارسيه بل اختلف تبعا لاختلاف مناهجهم وخلفياتهم.

بعد أن كانت فكرة الترادف تعني اختلاف الألفاظ واتفاق المعنى، حاول بعض العلماء أن يضعوا اعتبارات لغوية وذلك حتى يخرجوا من الترادف ما ليس منه وبهذا أصبحت فكرة الترادف أكثر وضوحا وتحديدا من ذي قبل بفضل البحث اللغوي آنذاك."[1] إذن فكرة الترادف الواسعة لم ترق بعض الدارسين لذلك وضعوا حدودا لمفهومه حتى لا يدخل تحت مظلة الترادف ما ليس ترادفا وبالتالي أصبح المفهوم أكثر دقة مما كان عليه.

ومثال ما سبق الحديث عنه تعريف **التهناوي** للترادف حيث يقول: " الترادف لغة يعني ركوب أحد خلف آخر، وعند أهل العربية والأصول والميزان هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة وتلك الألفاظ تسمى مترادفة ... ويقابل الترادف التباين."[2] و**التهناوي** هنا قيّد الترادف أكثر؛ فحال مثلا دون حمل الجمل والعبارات على أنها ترادف لأنه قال توارد لفظين مفردين .

لقد ميز العلماء وفصلوا بين الترادف وبعض الظواهر اللغوية الأخرى كالاتباع حيث يقول **الرازي** " قد يتوهم بعض الناس أن العلاقة بين التابع والمتبوع علاقة ترادف فأزال هذا الوهم بقوله والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئا كقولنا: عطشان عطشان."[3] كما فرّقوا أيضا بين الترادف والتوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي.

ويبين الفرق بينهما الرازي بقوله: "والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر والتوكيد يفيد الثاني تقوية الأول."[4] إذن فالفرق بين التوكيد والترادف هو إفادة أن الأول يفيد تقوية المعنى أما الترادف فكلا المفردتين تفيدان نفس الشيء.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 49.

[2] – المرجع نفسه، ص 49.

[3] – عبد العال سالم مكرم الترادف في الحقل القرآني، عالم الكتب، مصر، ط 1، 2009،ص 11.

[4] – المرجع نفسه، ص 10.

أقصي من الترادف أيضا الألفاظ الدالة على نفس المعنى مجازا، كذلك الجمل والعبارات المشتركة في المعنى، حيث أن الترادف إنما يكون في الكلمات المفردة وليس الجمل، وقد تأتي الكثير من الجمل على المعنى الواحد لكن هذا من باب تنوع الأساليب والتعابير، علاوة على أن الجدال كان قائما حول الكلمات المفردة لا الجمل والعبارات،"[1] واستنادا على ما سبق ذكره فقد تمت تصفية الترادف من التابع والتوكيد والجمل والعبارات.

بعد هذا نجد أن العلماء يقسمون الترادف إلى قسمين؛ حيث يقول السيوطي:" قال **الكيا** في تعليقه في الأصول: الألفاظ التي بمعنى واحد تنقسم إلى ألفاظ متواردة، وألفاظ مترادفة، فالمتوارد كما تسمى الخمر عقارا وصهباء وقهوة والسبع أسدا وليثا وضرغاما، والمترادفة هي التي يقوم لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد كما يقال: أصلح الفاسد ولم الشعث."[2] يرى **حسن مالك** هنا أن **الكيا** عكس الأمر فجعل الترادف في الجمل والعبارات وهذا عكس ما ذهب إليه أغلب العلماء وهذا التقسيم نادر وغريب"[3]، وعليه فقد جعل **الكيا** الترادف تواردا والتوارد ترادفا.

على الرغم من هذا بعض الدارسين المحدثين أخذوا بقول **الكيا** وخلطوا بين التوارد والترادف كثيرا، كما ذهب بعض المحدثون إلى تسمية الترادف بالمشترك المعنوي، ويرى المؤلف أنهم قصدوا مقابلة المشترك اللفظي الذي هو عكس الترادف تماما. "[4]

المطلب الرابع: الترادف عند الأصوليين والمناطقة:

لم تكن دراسة الظواهر اللغوية والبحث فيها حكرا على علماء اللغة فقط، بل شاركهم البحث في ذلك علماء الأصول والمنطق والفقه... لما لهم من حاجة إلى اللغة في العديد من

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 50.

[2] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ص 406-407.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص50.

[4] – ينظر، المرجع نفسه، ص 51.

القضايا والأحكام وطرق الاستدلال وتعد ظاهرة الترادف من جملة الظواهر اللغوية التي بحث فيها هؤلاء.

لقد تناول علماء الأصول الترادف وعرفوه بأنه " الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد،"[1] ثم شرحوا بعض ألفاظ التعريف" واحترزنا بقولنا المفردة عن الرسم والحد وبقولنا باعتبار واحد عن اللفظين إذا دلا على شيء واحد باعتبار صفتين: كالصارم والمهند أو باعتبار الصفة وصفة الصفة: كالفصيح والناطق فإنها من المتباينات."[2]

ومنه فالترادف عند علماء الأصول هو ورود لفظين مفردين يدلان على نفس المعنى لكن باعتبار واحد وبالتالي أخرجوا من الترادف اعتبار الصفات المتعددة وصفة الصفة.

لقد وضعوا حدا بين الترادف والتابع والتوكيد كما سبق الذكر، كما كانوا يعجبون من آراء المنكرين ويقولون ببطلان حججهم ويرون في تلك الفروق تعسفا ظاهرا مثل الفرق بين الإنسان والبشر والخمر والعقار والقعود والجلوس."[3] وعليه فهؤلاء يأيدون وجود الترادف في اللغة ويرون في إنكار الترادف مجرد مغالاة.

ونجد في كتاب **السيوطي** قولا لتاج السبكي وهو يسفه فيه حجج المنكرين حيث يقول:" ذهب بعض الناس إلى إنكار الترادف في اللغة العربية وزعم أنه كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر. فالأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس والثاني باعتبار عقر الدَّن لشدتها وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب."[4] إذن فتاج السبكي يعجب من هذه الفروق ويصف هذا بالتكلف .

ومنه فقد سلم علماء الأصول بفكرة الترادف وأنه لا إشكال في وقوعه في اللغة، وأما البحث في إنكاره مجرد عبث ومكابرة.

---

[1] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق،ص 94.

[2] – المرجع نفسه، ص 94.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 55.

[4] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ص 403.

رغم اعتراف هؤلاء بالترادف في اللغة والقرآن الكريم والسنة النبوية، فقد اختلفوا حول وضع كل من المترادفين مكان الآخر"[1] " فمنهم من أجازه مطلقا، ومنهم من منعه مطلقا ومنهم من اشترط فيه لصحة جوازه."[2] إذن فقد اتفقوا حول وجود الترادف في كل من اللغة والقرآن الكريم والسنة لكن لم يتفق حول تعويض اللفظ مكان مرادفه حيث راحت آرائهم تتمايز بين الجواز والإنكار أو اعتبار بعض الشروط.

تطرق الأصوليون إلى فوائد الترادف كما تعرضوا لأسباب الترادف أيضا وردوها إلى سببين الأول: و" أن يكون من واضعين وهو الأكثر، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى الاسم الآخر من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية، والثاني أن يكون من واضع واحد وهو الأقل."[3]

تأسيسا على ما قيل عزى علماء الأصول حدوث الترادف إلى سببين هما: الأول هو اختلاف لغات القبائل حيث تسمي كل قبيلة نفس الشيء باسم مختلف عن الأخرى دون شعور كل منهما وبالتالي ينتج عن هذا أسماء مختلفة لمسمى واحد أما السبب الثاني فهو أن يضع شخص واحد عدة مسميات للشيء الواحد وهذا قليل الورود .

ومن الملاحظ عند هؤلاء أنهم توهموا الترادف هم الآخرون في تلك الألفاظ المتطور صوتيا مثل تلعثم وتعلذم وجذوة وجثوة. "[4]

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 56.

[2] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 104.

[3] – وليد العناتي، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، دار جرير، الأردن، ط 1، 2009، ص 249.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 58.

أما الترادف عند المناطقة فهو" نسبة لفظ إلى لفظ من جهة دلالة كل منهما على معنى واحد يشتركان في الدلالة عليه، ففي الترادف يتحد المعنى ويتعدد اللفظ،"[1] إذن الترادف عند أصحاب هذا المنهج هو ما اتحد معناه و تعدد لفظه.

[1] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، ص 95.

لقد عول المناطقة على الواقع اللغوي كثيرا وأخذوا منه الكثير من أمثلة وسجلوا لنا عدة مترادفات مما جرى في الاستعمال بين الناس، كما ورد في تقسيمات **ابن حزم*** للأسماء حيث يقول " والرابع أن يكون المسمى يوافق المسمى في حده ويخالفه في اسمه مثل قولنا سنور وضيون وهر."[1]

من الجدير بالذكر هنا أن فكرة الترادف ليست بغريبة على أصحاب المنطق فقد أشار إليها **أرسطو** في مباحث التصورات وكذلك تقسيماته للأسماء في باب الحدود وقد تنبه أرسطو لتعدد الأسماء للمعنى الواحد وقرر أنه يمكن أن يقال الشيء بعينه متى كانت له أسماء كثيرة والمعنى واحد بعينه وذلك بمنزلة الرداء والثوب." [2]

نجد عند المناطقة ما يسمى بالتعريف بالمرادف، فهم يعرفون الشيء بمرادف أوضح منه مثل اليراع والقلم ويجيز المناطقة استخدام اللفظ مكان مرادفه ذلك أنهما متكافئان ومتساويان منطقا ودلالة وقد أخذت المعاجم العربية بهذه الطريقة في بيان الكثير من الكلمات فالمترادفات تتفاوت من حيث الشهرة. "[3]

هذه الحاجة اللغوية للترادف تناولها الوضعيون وهي عندهم ضرب من التعريف الاسمي وسموها بالتعريف القاموسي الذي يعرف الكلمة بمرادفها معتمدا في ذلك على الاستعمال القائم بين الناس،"[4] إذن التعريف القاموسي هو الأخر قائم على الترادف أي شرح اللفظ بمرادفه الأوضح منه.

* – ابن حزم : من أكبر علماء الأندلس وأكبر علماء الإسلام تصنيفا وتأليفا بعد الطبري، ولد عام 384 هـ، من مؤلفاته : نقط العروس، طوق الحمامة، الرد على من اعترض على الفصل، توفي عام 456 هـ.

[1] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 60.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 60.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ص 61.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص61.

توسع أصحاب المنطق الوضعي في هذا الضرب من التعريفات، فعندهم كل لفظة في اللغة يمكن تعريفها بحذفها ووضع ما يساويها فلا فرق عندهم بين لفظة وأخرى، كما لم يقفوا عند المفردات وحسب بل: حتى الجمل والعبارات. يرى المؤلِّف أنه رغم توسعهم فإن نظرتهم إلى التعريف القاموسي بأنه حالة تاريخية نظرة صائبة ذلك أنه تسجيل للكلمات وبحسب استعمال الناس لها في ظروف معينة "[1] "فإذا كان "س" مرادف "ص" فهذا تسجيل تاريخي لحالة قامت بالفعل في الماضي وقد تكون قائمة اليوم كذلك."[2]

أوجب هؤلاء ضرورة تقييد هذا التعريف بزمان ومكان معينين ذلك أن المعاني القاموسية تسجيل لما يجري به الاستعمال بين الناس وهذا الاستعمال قابل للتغيير"[3] " فليست المعاني القاموسية بالحقائق الثابتة ثباتا مطلقا كجدول الضرب في الحساب."[4]

نخلص من هذا إلى أن أصحاب المنطق الوضعي قد اقتربوا كثيرا من فكرة الترادف وخاصة عندما ربطوا التعريف القاموسي بالجانب التاريخي.

أكد أصحاب هذا المنهج على ضرورة التطابق التام بين دلالة المترادفين حتى يكون التعريف صحيح ودقيق وهو ما عبروا عليه بالذاتية والتساوي وهذا يعني أننا إذا استعملنا اللفظ مكان الآخر وكأننا استعملنا الكلمة مكان نفسها. "[5]

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 62.

[2] – نجيب محفوظ، المنطق الوضعي، ص 129، بتصرف.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 62.

[4] – المرجع السابق، ص 129.

[5] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 63.

المطلب الخامس : الترادف عند المحدثين

قضية الترادف من القضايا التي نالت الاهتمام الكبير من قبل الدارسين والباحثين قديما وحديثا وفي ما سبق عرضنا للترادف عند القدامى وفيما سيأتي سنعرض للترادف لدى المحدثين وهدف الكاتب من هذا هو بيان نظرة المحدثين للترادف.

رؤية هذه الظاهرة تتمايز وتختلف عن القدامى وهنا نلمس تطور هذه الفكرة عما كانت عليه سابقا، فقد تطور البحث العلمي وقطع شوطا كبيرا في مجال الكشف والبحث مما أفضى إلى تطور هائل في الدرس اللغوي خاصة في الدلالة واللهجات والأصوات.

ما توافر للمحدثين من وسائل وأدوات لم تتوافر للقدامى جعلهم ينظرون إلى الترادف بدقة وموضوعية عكس نظرة القدامى التي كانت تتصف بالسعة والشمولية،"[1] إذن فكرة الترادف لدى المحدثين أضحت مختلفة عما كانت عليه حيث أصبحت أكثر تحديد.

لقد تمحورت نظرة المحدثين حول الشروط اللغوية التي لا بد من تحققها حتى يمكن القول بالترادف وهذه الشروط تتمثل فيما يلي:

1. " الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي كان يفهم حقا من كلمة " جلس" شيئا لا يستفيده من كلمة " قعد " قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف."[2]
2. "الاتحاد في العصر: فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين ... فإذا بحثنا عن الترادف يجب أن لا نلتمسه في شعر شاعر من الجاهليين ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قد يرجع إلى العهود المسيحية مثلا هذا هو ما جعل **ابن خلويه** وأمثاله يرون للسيف ونحوه عدة أسماء."[3]

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 65.

[2] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 322.

[3] – محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية،لبنان، د ط، 2009، ص 305.

3. " الاتحاد في البيئة أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات"[1]

4. "ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي كما في الجثل والجفل بمعنى النمل."[2]

من هنا نلاحظ أن المحدثين قد حدوا الترادف وصاغوا له شروطا لابد من تحققها للقول بالترادف بين الألفاظ.

يرى المؤلِّف أن هذه الشروط تكشف أن المحدثين لا يشترطون الاتفاق التام في المعنى وحسب ؛بل يعتمدون أيضا على ما يسمى بمبدأ الاستعاضة أي تعويض الكلمة بما يرادفها في النص اللغوي دون أي تغيير في المعنى وجعلوا هذا مقياسا للتحقق من الترادف، وهذا هو المفهوم الدقيق للترادف في فقه اللغة المعاصر."[3]

هذه الشروط أخرجت أعدادا هائلة من الألفاظ التي عدها القدامى مترادفة حيث صارت المترادفات بالقدر المعقول كأنهم قد عالجوا ذلك الاضطراب والخلط في هذه المسألة، وحتى لا يبخس المؤلِّف حق القدامى أشار إلى بعض من تنبهوا لمثل هذه الشروط مثل **الأصفهاني*** الذي كان يجيز الترادف في اللهجتين ويستنكره في اللهجة الواحدة وهذه نظرة صائبة تتجه إلى ما قال به المحدثون. "[4]

---

[1] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 179.

[2] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 35.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 68.

* – الأصفهاني : علي بن حسين بن محمد بن أحمد بن هيثم المرواني الأموي، كان أديبا عربيا ومن الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي،ولد عام 284 هـ، من أشهر مؤلفاته : الأغاني، مقاتل الطالبيين، توفي عام 356 هـ.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 68.

أما **ابن جني**[*] فقد اقترب من المفهوم الحديث للترادف وذلك في قوله "كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد "[1] وهنا فمن خلال كلامه هذا يكاد يتفق مع نظرة المحدثين خاصة في قوله فسمعت في لغة إنسان واحد إضافة إلى قول القدامى باتفاق المعنى في المترادفات وضرورة دلالتها على المسمى الواحد باعتبار واحد.

وعليه فرغم تلك النظرة الفضفاضة والواسعة للترادف من طرف علمائنا القدامى إلا أنه نجد بعض الشروط المبثوثة في مؤلفاتهم والتي تشبه إلى حد كبير تلك الشروط التي قال بها المحدثون.

كما اختلف القدامى حول مفهوم الترادف اختلف المحدثون منهم أيضا حوله مثلا محمود فهمي حجازي يرى أن المعنى الحديث للترادف هو في الألفاظ ذات الدلالات المتقاربة وليس في اتفاق المعاني أما بعض الأجانب فارتأوا أنه ألفاظ متحدة المعنى قابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق وهناك من جعل الترادف على ضربين التام"[2] أو كما يسميه **أحمد مختار عمر**[*]" الترادف الكامل وهو أن يتطابق اللفظان تمام المطابقة ولا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما ولذا يبادلون بحرية في كل السياقات"[3] أي أن اللفظين متساويين بحيث لا يُحدث تعويض واحد مكان الأخر أي فرق في السياق.

أما الضرب الثاني فهو الترادف الجزئي وهو أن تتقارب الألفاظ في دلالتها على الشيء الواحد، وهناك من اللغويين الأجانب من أورد تقسيما مشابها لهذا حيث ذكر أن تلك الكلمات

---

[*] – ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني، عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام 322هـ، له ما يفوق الخمسين كتابا وأشهرها الخصائص الذي يتحدث فيه عن بنية اللغة وفقهها، وكتاب سر صناعة الإعراب ، ووصل ابن جني إلى مرتبة علمية لم يصل إليها إلا القليل توفي عام 392 هـ.

[1] – محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الحياة، بيروت، ط 1، 1980، ص 415.

[2] – ينظر حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 69.

[*] – أحمد مختار عمر: أستاذ سابق للغة العربية بكلية العلوم جامعة القاهرة ولد عام 1933 م، من أهم أعماله : كتاب علم الدلالة، اللغة واللون، تاريخ اللغة العربية، توفي عام 2003 م.

[3] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 220.

التي يمكن وصفها بالمترادفة هي تلك الكلمات التي يمكن أن تحل إحداها محل الأخرى وتنوب عنها في أي نص لغوي دون أقل تغيير في المعنى الفكري والمضمون العاطفي لها"[1]

إن التطبيق الكلي لهذين المقياسين يعطينا تقسيما ثلاثيا لأنواع الترادف :

1. المرادف التام أو الصرف وهو ما يمتد زمانا ومكانا وقابل للمبادلة في القيمة العقلية والتأثيرية

2. شبه المرادف:

أ- الشامل أو المتطابق في الحدود والقابل للإبدال في نص لغوي بعينه ولا يجوز ذلك في غيره نحو قفز ووثب ويساعد ويعين ويسعف.

ب- الشامل أو المتطابق في الحدود القابل للإبدال من الوجهة الفكرية لا الناحية الوجدانية مثل الحرية والعتق ويخفي ويخبئ."[2]

لا يتوقف هذا التقسيم على النظر إلى الألفاظ من ناحية دلالتها؛بل يأخذ في الاعتبار التأثيرات الوجدانية للكلمة وما تفضي إليه من خواطر ومعاني إضافية، والذي يهمنا هنا هو الترادف التام الذي يمثل المعنى الحقيقي للترادف في اللغة؛ أما الترادف الجزئي فلا يمثل المعنى الدقيق للترادف ولعل هذا النوع هو ما قصده **فهمي حجازي*** فيما ذكرنا آنفا؛ حيث عدّه المعنى الحديث للترادف .

ويرى المؤلِّف أنه ليس من الصواب أن يكون الترادف في تقارب المعاني لأن المنكرين لهذه المسألة من القدامى والمحدثين قد ذهبوا إلى التماس الفروق الدقيقة بين الكلمات وقضية الاتفاق في

---

[1] - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 69.

[2] - ينظر، المرجع نفسه، ص 70.

* - فهمي حجازي: ولد محمود فهمي حجازي عام 1940 م، كان أستاذا لعلوم اللغة بكلية الآداب جامعة القاهرة وعضو المجمع المصري وتقلد العديد من المناصب، ترجم وحقق وراجع المادة العلمية لتاريخ التراث العربي تأليف فؤاد سزكين، توفي عام 2019 م.

المعنى كانت من أهم الاعتبارات التي يجب تحققها في المترادفات فغياب اتفاق المعنى يعني غياب الترادف.

نالت قضية الترادف البحث المفصل عند العلماء المحدثين؛ حيث تم تقسيم الترادف إلى عدة أقسام منها التام والجزئي وشبه الترادف.

المحدثون من العلماء لا يشترطون اتفاق المعنى وحسب بل ضرورة استبدال اللفظ بالآخر دون حدوث تغيير في المعنى وهذا هو مقياس الترادف الحقيقي كما ذكرنا سابقا وهو ما يطلق عليه **ستيفن أولمان** و **ماكولي** بمبدأ الاستعاضة والاستبدال، و هنا يشير الكاتب إلى أن الترادف هو الضرب الأول أي التام وأما الضرب الثاني أي الجزئي فليس من الترادف في شيء"[1].

إضافة إلى الآراء السابق ذكرها للمحدثين، ثمة نفر آخرون يصنفون المعجمات في الترادف ويخلطون بين الألفاظ المترادفة والجمل والعبارات والنوادر؛ حتى إنهم لم يميزوا بين الترادف الحقيقي والتطور الصوتي للألفاظ، إضافة إلى خلطهم الترادف مع المشترك اللفظي والمجاز والكناية غير مبالين بتعريفات القدامى ولا شروط المحدثين وراحوا يخلطون خلطا عجيبا"[2].

إذن فقد تعددت الآراء ووجهات النظر حول هذه القضية قديما وحديثا.

وفي ختام هذا الفصل نقول إنّ فكرة الترادف كانت معروفة عند العلماء القدامى حيث وسموها بعدة تسميات مختلفة لكنها متقاربة قبل الاصطلاح على مصطلح الترادف ،كما واختلف مفهوم الترادف باختلاف مشارب وفلسفات دارسيه فلم يكن متطابقا عند علماء الأصول والمنطق. لقد كانت نظرة القدامى إلى الترادف تتصف بالشمولية والاتساع حيث أدخل ما ليس من الترادف فيه كالجمل والعبارات وتلك الكلمات التي مسها التطور الصوتي.

كان الخلاف حول قضية الترادف شائكا عند القدامى مما أسفر على ولادة الكثير من المؤلفات سواء في المترادفات لدعم فكرة الترادف أو في الفروق لدحض الترادف.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 81

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 82.

أما عند المحدثين فقد سلك الترادف منحا آخر اتجه فيه نحو مفهوم دقيق أكثر من ذي قبل حيث وضع المحدثون مجموعة شروط لا بد من تحققها للقول بالترادف، و هم الآخرون أيضا اختلفوا حول مسألة الترادف لكل رأي.

المبحث الثاني : تفسير حدوث الترادف:

تضَّمن هذا البحث أسباب وعوامل وقوع الترادف في اللغة، وذلك لمعرفة حقيقته،وما نجم عنه من خلاف تأرجح بين جواز وإنكار.

ولقد تباينت وجهات نظر اللغويين العرب القدامى منهم والمحدثين حول هذه المسألة، فاهتم القدامى بجمع الألفاظ المترادفة وتدوينها فقط، متناسين بذلك النظر في نشأة الترادف وأسبابه، ومصنفاتهم في هذا المجال أكبر دليل على ذكرهم القليل لأسباب هذه الظاهرة"[1]حيث "أشار **سبويه** في **الكتاب** إلى ظاهرة الترادف،كما أشار إليها **ابن جني** تحت اسم تعادي الأمثلة وتلاقي المعاني"[2] أي لم يتعمقوا في البحث عن الأسباب التي أدت إلى وقوع الترادف، ونوَّهوا بطريقة غير مباشرة إلى المعرب والدخيل، هذا وقد أرجع معظمهم من أمثال ابن جني سبب وقوع الظاهرة إلى:

1. تداخل اللغات المختلفة"[3]
2. تعدد الوضع "وهذا ما يقر به معظم أهل الأصول، أي أن يكون من الواضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى اسم أخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى،ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان أو يلتبس وضع إحداهما بوضع الأخر وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية"[4]

وكل من السببين لا يصح إلا في بضع كلمات.

في حين أسند البعض الأخر السبب إلى تكثير طرق الإخبار عما في النفس، وهذا راجع إلى التوسع في طرق الفصاحة، بينما رأى ابن حزم أن تفسير وقوع الترادف يكاد يكون غيبيا، ومنه نجد أن هذه التفسيرات المقدمة ليست أسبابا لغوية،أما المحدثون كانوا أكثر دقة وذلك بسبب تطور البحث اللغوي،هذا وقد سار البعض منهم على نهج القدامى في تفسيراتهم.

---

[1]- ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 77.

[2] - نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، جامعة الشارقة، د.ط، 2008، ص 236.

[3] - ينظر، المرجع السابق، ص 77.

[4] - إيميل بديع يعقوب، فصول في فقه اللغة العربية، المؤسسة الحديثة، د ط، د ت، ص 75.

في حين رأى آخرون أن الترادف سببه هو عبث الرواة والخلق والخطأ"[1]، ومن جانب أخر أشار البعض منهم إلى أثر تطور المعنى في حدوث الظاهرة "فمن الكلمات ما تشترك معانيها في بعض الأجزاء وتختلف في البعض الأخر،ويمكن تشبيهها بدوائر متحدة المركز ومختلفة في جزء من سطوحها أو مشتركة في جزء من السطح فقط، فإذا مر عليها زمن طويل ودعت عوامل تغير المعاني أن تنطبق الدوائر بعضها على بعض أصبحت تلك الكلمات مترادفة"[2] وعليه فتطور معنى المفردة من حالة إلى حالة يوَّلد مرادفات عديدة وفي رأي بعض الباحثين أن هذه الأسباب قاصرة مما أدى بهم إلى إنكار الظاهرة نهائيا.

ونظرا لهذا التضارب في الآراء اتجه المؤلِّف إلى دراسة المترادفات من خلال تحليل الألفاظ وتتبع استعمالاتها وتطورها الدلالي مما يؤدي إلى معرفة العوامل التي ساهمت في انتشار الترادف في اللغة.

المطلب الأول: أثر التطور الدلالي في حدوث الترادف

عُدَّت هذه المسألة حسب علماء اللغة المحدثين حقيقة لغوية بحتة، فيمكن تفسير حدوث الترادف على أساس التطور الدلالي، وبحكم هذا يجب علينا تتبع استعمالات الألفاظ في كل الأزمنة والأماكن، وبالتالي تصبح موضوعا لغويا تاريخيا.

والعديد من ألفاظ اللغة المتقاربة في المعنى التي تدل على معان خاصة أو كلية قد ترادفت بسبب التطور، وقد يصبح كلا النوعين مترادفا في حد ذاته نتيجة الاستعمال"[3]،فيذوب العام في الخاص أو ما يعرف بتضييق المعنى "فكثرة استعمال العام مثلا في بعض ما يدل عليه يزيل مع تقادم العهد عموم معناه ويقصر مدلوله على الحالة التي شاع فيها استعماله"[4] كما قد ينتقل الخاص إلى العام وهو ما يعرف بتوسيع الدلالة "فكثرة استخدام الخاص في المعاني العامة عن طريق

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 78.

[2] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 8، 1996، ص 183.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 79– 80.

[4] – علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر، ط 9، 2004، ص 319.

التوسع تزيل مع تقادم العهد خصوص معناه وتكسبه العموم"[1]، وتأسيسا على ما قيل يتضح أن للزمن الأثر الكبير في انتقال المفردة من حالة إلى حالة أخرى.

ويرى المحدثون أن المفردات التي تتشابه في بعض الأجزاء وتختلف في البعض الأخر، عمل فيها الزمن الطويل واستحالت مترادفات لتقاربها في المعنى، وقد ألَّف أصحاب اللغة الكثير في هذا الخصوص منهم **ابن جني*** في كتابه **الفصل بين الكلام الخاص والعام** وهذا دليل على تقارب المعاني، ما دفع العلماء للتفريق بينها حتى لا يكون خلط بين العام والخاص لأنها تتطور بسرعة كبيرة"[2]، ولعل من أشهر الذين حاولوا التفريق بين العام والخاص : **أبو هلال العسكري***، وفي اللغة الكثير من الأمثلة التي ترادفت على هذا النحو"[3]، اقتصرنا على بعض منها وهي:

كلمة "الوِرْد تدل في أصلها على:الماء الذي ترد عليه"[4]، وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم في قوله تعالى:« لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها وكل فيها خالدون »"[5] وقد جاءت أيضا بهذا المعنى في قوله صلى الله عليه وسلم« من فاته من ورده شيء فقرأه بين صلاة الفجر إلى الظهر فكأنما قرأه في ليلته »"[6] وفي هذه الأمثلة انتقل معنى كلمة الورد إلى إتيان كل شيء.

---

[1] – علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 320.

* أبو الفتح عثمان بن جني، عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام 322هـ، وتوفي ببغداد عام392 هـ ، له ما يفوق الخمسين كتابا وأشهرها الخصائص الذي يتحدث فيه عن بنية اللغة وفقهها، وكتاب سر صناعة الإعراب ، ووصل ابن جني إلى مرتبة علمية لم يصل إليها إلا القليل.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 81 – 82.

* أبو هلال العسكري هو الحسن بن عبد الله العسكري، ولد عام 920 م، وكان شاعرا وأديبا، له مؤلفات كثيرة من أشهرها: ديوان المعاني، الفروق في اللغة، جمهرة الأمثال، وتوفي عام 1005م.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 82.

[4] – ابن منظور لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 1، د. ت، مج 15، ص 191.

[5] – الأنبياء، الآية 99.

[6] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص83.

أصل كلمة القرب هو:طلب الماء حيث "قال الخطابي نقرب أي نطلب، والأصل فيه طلب الماء ولما كثر استعماله أي اتسع فيه، فقيل: فلان يقرب حاجته أي يطلبها"[1]ومنه صار يقال لكل طلب قرب.

لفظة العقيرة أصلها "الساق المقطوعة، وقال **الأزهري*** :وقيل فيه هو رجل أصيب عضو من أعضائه، وله ابل اعتادت حُداءه، فانتشرت عليه إبله فرفع صوته بالأنين لما أصابه من العقر في بدنه، فتسمعت إبله فحسبنه يحدو بها فاجتمعت إليه، فقيل لكل من رفع صوته بالغناء قد رفع عقيرته"[2] إذن فالانتقال في المعنى هنا لم يأت عبثا بل كان لسبب ما.

اقتصرت كلمة الأَلْبُ في القديم على الحوم حول الماء"[3] "فيقال ألَب الرجل: أي حام حول الماء ولم يقدر أن يصل إليه"[4] ثم توسع المعنى على سبيل المجاز المرسل ليدل فيما بعد على: العطش،ويظهر هنا دور المجاز وكيف يعمل في تغيير المعنى، ومن خلال هذه الأمثلة بسَط لنا العلماء وجوه التطور الدلالي مع حصره في حقبة زمنية معينة"[5].

وللتوضيح أكثر عدَّد لنا المؤلف أمثلة أخرى سنقوم بعرض البعض منها نحو:

– اختصت كلمة البأس قديما بالحرب"[6] أو "الشدة في الحرب، ثم تطور معناها فقيل: البأْس: الحرب ثم كثر حتى قيل: لا بأْس عليك ولا بأْس أي لا خوف"[7] أي لا خوف فصارت هذه الكلمة تطلق على كل شدة، واتسع مجالها أكثر فمسَّت بذلك أغلب الحالات الشديدة.

---

[1] – بتصرف، ابن منظور، لسان العرب، مج 12، ص 55.

* – الأزهري: هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي اللغوي الشافعي، لغوي ولد عام 895 م، لقب بالأزهري نسبة إلى جده الأزهر، من أعماله البارزة: تهذيب اللغة، توفي عام 981 م.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مج 10، ص 224.

[3] – ينظر حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 83.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، مج 1، ص 131.

[5] – ينظر، المرجع السابق، ص 84-85.

[6] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 85.

[7] – ابن منظور، لسان العرب، مج 2، ص 8.

وأرجع **عبد العزيز مطر** هذا التطور إلى تعميم الدلالة، ويمكننا إدراجه في مجال المجاز المرسل، وعلى هذا النحو وردت لفظة جلأ قديما على أنها الضرب بالسوط والسيف خاصة ثم عممت"[1] "فقيل جلأً بالرجل يجلأ به جلأً وجلاءةً:صرعه"[2] أي ضربه.

عدَّت الدراسات اللغوية الحديثة كل هذه الأمثلة تطورا دلاليا، في حين رأى بعض القدامى أنه ضرب من الخطإ في الاستعمال، وعلى الرغم من اعتراضهم هذا إلا أن هذه الألفاظ منتشرة بكثرة"[3]، ومثال ذلك "ما نلحظه عند الأطفال، فالطفل يطلق كلمة دجاجة على كل طائر يراه، يراه، وكلمة بابا على كل رجل تقريبا، وكلمة أمي على كل امرأة تشابهت في ملبسها أو في حركاتها أمه"[4]

واستنادا على كل الأمثلة السالف ذكرها، نستنتج أن تعميم الدلالة هو إحدى أوجه التطور الدلالي الذي مسّ اللغة منذ القدم إلى يومنا هذا، وساهم في نموها واستمراريتها، وقد قدَّم **حاكم مالك لعيبي** هذه الأمثلة راداً بذلك على كل من اعترض على فاعلية هذا النوع من التطور في حدوث الترادف، بحكم تحفظهم على الدلالة القديمة للفظة."[5]

وتدعيما من المؤلِّف لرأيه حاول تقديم أمثلة أخرى تمس جانب تخصيص الدلالة، اقتصرنا على ذكر بعض منها فقط:

- ✓ لفظة اليقطين "تدل على كل شجر لا يقوم على ساق نحو الدُباء والقرع والبطيخ والحنظل"[6] لكن العرب كثيرا ما استعملوا هذه اللفظة على أنها مرادفة للقرع، الأمر الذي الذي جعل بعض الباحثين ينفون ذلك ويتحفظون بمفردة اليقطين لكل ما ينبت ثم يموت عامة، وفضَّلوا التشبث باللفظ العام دون التخصيص،لكن حسب اعتقاد المؤلف فمن

---

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 85.

(2) – ابن منظور، لسان العرب، مج 3، ص 167.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، ص 87-88.

(4) – نور الهدى لوشن، علم الدلالة "دراسة وتطبيق"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د ط، 2006، ص 57.

(5) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، ص 88- 89 - 90.

(6) – ابن منظور، لسان العرب، مج 15، ص 146.

الأجدر أن لا نبقى محصورين في استعمال الدلالة القديمة لأنها ذهبت مع التاريخ، ونتماشى مع الاستعمال الرائج"[1].

- ✓ وردت لفظة السَّغب في القرآن الكريم في قوله تعالى:«أو إطعام في يوم ذي مسغبة »"[2] وقيل في معناها: "سَغِب الرجل يسْغَب سغْبًا وسغابةً وسغُوباً ومسغبة :جاع ،والسَّغبة:الجوع ، وقيل هو الجوع مع التعب"[3]

وانطلاقا من هذا الشرح يتبين لنا أنهما مترادفتان لكن **الجاحظ*** وبعض أهل اللغة نفوا هذا، فقد رأى الجاحظ أنَّ لفظة الجوع وردت في القرآن الكريم في موضع العقاب والفقر المدقع على خلاف السغب، وعليه استعمالهما مترادفتين يعد استخفافا بالألفاظ، وهذه النظرة إنما جاءت بدافع الدقة في الاستعمال والحفاظ على أصالة اللغة العربية."[4]

أما أهل اللغة فقد خلصوا إلى أن معنى السغب أشد من الجوع، لكن لولا الاستعمال العشوائي للألفاظ وزوال الفروق بينها لما نتجت العديد من المؤلفات في مجال الدقة في المعاني، ومن الذين برزوا في هذا المجال **ابن قتيبة** في **أدب الكاتب**، هذا المؤلف الذي بسَط لنا فيه العديد من الفروق اللغوية وخطَّأ الكثير من المرادفات"[5] ونذكر منها على سبيل المثال:

1. كلمة الطَرب "قيل هي خفة تعتري عند شدة الفرح أو الحزن والهم"[6]بيد أنَّ الناس خصوه خصوه بالفرح دون الجزع، فنتج هذا التخصيص جراء الاستعمال دون تدقيق في المعاني.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 92-93.

[2] – البلد، الآية 14.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، مج 7، ص 193.

* الجاحظ: وهو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي بالولاء ولد في البصرة سنة 159هـ، توفي في محرم سنة خمس وخمسين ومائتين بالبصرة. سمي بالجاحظ لجحوظ عينيه. من أبرز مؤلفاته: الحيوان، البيان والتبيان، كتاب التاج في أخلاق الملوك، البخلاء ورسائل الجاحظ.

[4] – ينظر حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 94 .

[5] – ينظر، المرجع نفسه، ص 95.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، مج 9، ص 98.

2. تدل لفظة الحشمة عموما على الاستحياء"[1]،مع ذلك فقد حكى بعض فصحاء العرب "أن الحشمة: الغضب، وحشمه يحشمه حشما وأحشمهُ: أي أغضبه"[2] ويرى **الجواليقي*** أن لها كلا المعنيين إلا أن الاستعمال اختار واحدة دون الأخرى،وعليه فحتى الألفاظ التي تؤدي معنى واحد تدخل في صراع لتضمن البقاء والاستعمال هو الطريقة المثلى لبقائها وتغلبها على نظيراتها.[3]

3. لطالما أخذت لفظة الحمد نفس معنى الشكر، لكن الحمد أعم من الشكر "فقد نقل صاحب اللسان عن الأزهري أنه قال: الشكر لا يكون إلا ثناء ليد أَوليتها، والحمد قد يكون شكرا للصنيعة وابتداء للثناء على الرجل، فحمد الله الثناء عليه، ويكون شكرا لنعمه التي شملت الكل، والحمد أعم من الشكر"[4] ومنه هناك فرق لغوي بينهما عمل فيه الاستعمال ليرادفهما، وحاول كل من **أبو هلال العسكري** و**ابن قتيبة** التفريق بين مجموعة من الألفاظ تفريقا لغويا، وكلاميا، وتبعا للفقه، ومن جهة البلاغة، وسعى **ابن قتيبة** إلى التمسك قدر الإمكان بالدلالة القديمة وجعلها معيارا لصحة وسلامة اللغة،وهذه الدراسات، وإن كانت تنحاز إلى التمسك بالقديم إلا أنها شكَّلت إضافة نوعية في اللغة،وتشددهم هذا سمح لنا بالتعرف على التطور الدلالي الذي طرأ على المفردات، وحسب بعض الباحثين أمثال **ابن السيد البطليوسي*** و**الأصمعي** وكذا **الجواليقي** فقد

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 96.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مج 4، ص 132.

* الجواليقي: وهو أبو منصور بن الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي الحنبلي .اشتهر بالجواليقي نسبة إلى عمل الجواليق (أوعية تصنع من الصوف أو الشعر) وبيعها. ولد في ذي الحجة سنة 466هـ وتوفي 540 هـ. من مؤلفاته: شرح أدب الكاتب، وأدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري البغدادي، المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 97.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، مج 8، ص 216.

* ابن السيد البطليوسي: هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي ولد في عام 444 هـ وتوفي في 521 هـ. من مؤلفاته: كتاب شرح الموطأ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة، كتاب الحدائق في أصول الدين.

وقع **ابن قتيبة** في الخطإ في مواضع، أما **يوهان فك*** فعدَّ هذه الدراسة تدخل حيز تنقية اللغة.

المطلب الثاني: المجاز

إن الولوج لدوامة المجاز يتطلب في نهاية المطاف التطرق إلى التطورات الدلالية التي تعرفها الألفاظ، وبالتمعن في الألفاظ غالبا ما تنتقل تدريجيا ومع مرور الزمن من معنى إلى آخر، وهنا يخطف المجاز الألفاظ الحقيقة لتأخذ ثوبا جديد[1]، فالمجاز هو "استعمال اللفظ في غير ما وُضع له في الأصل لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي"[2] أي أن نورد لفظا ما في غير معناه الأصلي لصلة بينهما.

ويظهر المجاز بعدة أساليب وطرق، تتجسد في الاستعارة وهي مجاز بعلاقة المشابهة ،أما المجاز المرسل فعلاقاته عديدة ومنها المحلية، السببية، الزمانية، المكانية، اعتبار ما كان، واعتبار ما سيكون وكلها يقوم على غير المشابهة ضف إلى ذلك الكناية.

وانطلاقا من المجاز يمكن الزحف إلى الترادف،إذ يعد أحد أهم أسباب حدوث الترادف ،ولهذا سنفصِّل أكثر في الحديث عنه وتبيين الفرق بينه وبين الحقيقة[3]، وفي خضم حديث **ابن جني** عن المجاز فرَّق بينهما قائلا "الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضده"[4] ومن خلال قوله نستنتج أن الحقيقة والمجاز متضادان.

---

* يوهان فك: هو مستشرق ألماني، ولد في عام 1894 وتوفي سنة 1974 بألمانيا. من مؤلفاته: العربية: دراسة في اللغة واللهجات والأساليب.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 98- 99- 100.

(2) – محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة " مفهومه، موضوعاته، قضاياه"، دار ابن خزيمة، الرياض، ط 1، 2005، ص 282.

(3) – ينظر، المرجع السابق، ص 100.

(4) – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 100، نقلا عن الخصائص.

بينما يرى **محمد بن إبراهيم الحمد*** : "أنَّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع"[1] وبكشفه عن معنى الحقيقة يمكن أن نستنتج أنَّ كل تأويل للحقيقة حتما سيؤدي بنا إلى المجاز.ومعظم هذه المفاهيم تجعل الأمر صعبا نوعا ما، لأننا بطبيعة الحال لا يمكننا معرفة كل الاستعمالات الأصلية والأولى ومنه وجب أن نغوص في أعمق نقطة في التاريخ اللغوي وهذا ليس بالأمر الهيِّن.

وجد علماء اللغة تأرجحا في مسألة التفريق بين الحقيقة والمجاز، بحكم تبادلهما الأدوار حسب تغيُّر العرف اللغوي، حيث يرى **ابن جني** أن كثرة استعمال المجاز ستؤدي به إلى الحقيقة[2]، ويرى **علي عبد الواحد وافي** "أن كثرة استخدام الكلمة في معنى مجازي تؤدي غالبا إلى انقراض معناها الحقيقي وحلول هذا المعنى المجازي محله"[3] وبالنظر إلى هذه الآراء نجدها متكاملة ،فينتج لنا أنَّ الكلمة عندما تدخل حيز المجاز في بداياتها تكون غير مألوفة، لكن مع مرور الوقت وكثرة استعمالها تزول الغرابة وتبدأ بالاقتراب من الحقيقة، ودعَّم **السيوطي** هذا باعتقاده أنَّ الحقيقة إذا قلَّ استعمالها صارت مجازا، والمجاز إذا كثُر صار حقيقة.

واتجه علم اللغة الحديث اتجاها معاكسا، مدعِّما هذا بفكرة فحواها أنَّنا لا يمكننا معرفة الوضع الأصلي للكلمات[4]، وبهذا لا يمكن معرفة أصلها هل كانت مجازية أم حقيقية فالكلام يعرِف تغيرات، "فقد تثبت معاني الكلمة أو تتطور وتتغير كما قد تحدث فيها انحرافات أو انزياحات صغيرة أو كبيرة، وقد تفلت بها في أقصى حالاتها من الحقيقة إلى المجاز"[5] إذن فالكلمات تعرف العديد من التغييرات مع اختلاف الأزمنة،وهذا ما يدخلنا دوامة محاولة معرفة الأصل الحقيقي

---

* محمد بن إبراهيم الحمد: دكتور في قسم العقيدة، ولد في منطقة الرياض سنة 1385 هـ وتوفي في 1404هـ. من مؤلفاته: التوبة وظيفة العمر، الطريق إلى الإسلام، توحيد الألوهية.

(1) – محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة" مفهومه، موضوعاته، قضاياه، ص 81.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 101.

(3) – علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر، ط 9، 2004، ص 321.

(4) – ينظر، المرجع السابق، ص 101 – 102.

(5) – المنصف عاشور، المعنى وتشكله، منشورات كلية الآداب،ج 2، 2003، ص 579.

للفظة بعد مرور آلاف السنين، بل قد نتعدى ذلك إلى البحث في اللغات السامية[1]، لكن **فندريس** يرى أنه ما من داعي إلى الدراسة التاريخية فيقول: "فأية كلمة في اللغة الجارية ليس لها إلا معنى واحد في الوقت الواحد"[2] أي أنَّ الكلمات كان لها معنى في ذلك الوقت وأصبح لها معنى آخر، لذا يجب النظر إلى استعمال الكلمة كما هي اليوم والابتعاد عن الدراسة التاريخية، ومن المحدثين **محمد أسعد النادري** الذي يرى "أنَّ المجازات المنسية التي يطول العهد على استعمالها استعمالا حقيقيا فتصبح حقيقة" [3]ومنه فهو يساند **ابن جني** في رأيه السابق، وقد وافقهم **إبراهيم أنيس** و**محمد المبارك**[*] في هذا الرأي أيضا.

وتأسيسا على ما قيل لا يمكن الفصل بين الحقيقة والمجاز نظرا لكثرة الخلط بينهما حتى في المعاجم، ويرجع ذلك إلى عدم تتبع هذه الألفاظ تاريخيا، باستثناء **الزمخشري**[*] في معجمه **أساس البلاغة** فرَّق فيه بين المعاني الحقيقية والمجازية للكلمات"[4]، وأرجع الاختلاف في استعمالهما إلى المقصدية.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 102.

[2] – جوزيف فندريس، اللغة ، تر عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص 229.

[3] – محمد أسعد النادري، فقه اللغة " مناهله ومسائله"، شركة أبناء شريف الأنصاري، بيروت، د ط، 2009، ص 305.

[*] محمد المبارك: عالم أديب وصوفي زاهد، ولد في بيروت عام 1912 من أهم مؤلفاته: فقه اللغة وخصائص العربية، من منهل الأدب الخالد، فن القصص في كتاب البخلاء للجاحظ، العقيدة في القرآن. توفي سنة 1981 بالمدينة المنورة.

[*] الزمخشري: علامة فارسي، من أئمة المعتزلة. هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي ولد في عام 467هـ وتوفي سنة 538هجرياً. من مؤلفاته: **كتاب الكشاف، كتاب أساس البلاغة، كتاب ربيع الأبرار ونصوص الأخبار**.

[4] –ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 103.

وحقّق **إبراهيم السمرائي*** عدة استعمالات لغوية مركزا على تطورها من المعنى الحقيق إلى المجازي "فهو الأخر يبدو له أنَّ قسما من التعبيرات تحتمل أن يراد بها الحقيقة والمجاز فتحتمل الدلالة على أكثر من معنى"[1] وبناء على اعتقاده فكل تعبير يخضع لاحتمال الحقيقة والمجاز.

وتقصي الألفاظ تاريخيا يحيلنا إلى أمر واحد وهو أنَّ الألفاظ كانت حقيقة وصارت مجازا فترادفت ومنه فالمجاز سبب من أسباب حدوث الترادف.

تختلف العادات والتقاليد والاعتبارات النفسية كالحب والتفاؤل والتشاؤم والخوف"[2]وتعد أسبابا لإطلاق مسميات مجازية على الأسماء "وتكثر مثل هذه الألفاظ المترادفة بسبب تعدد المتكلمين وتنوعهم الثقافي"[3] فتؤثر هذه الاعتبارات بطريقة فعالة في تكاثر المفردات.

وللخرافة نصيب في إطلاق التسميات المجازية، فحسب اعتقادهم قديما أنَّ ذكر أي لفظة سيئة باسمها الحقيقي قد يؤدي إلى ظهورها فيلجأون إلى اسم مجازي خوفا منها ،وما يعرف عند المحدثين بتحريم المفردات"[4]، وعدَّه **ستيفن أولمان** من ضروب حسن التعبير إذ يقول: "تعمد اللغة إلى استعمال هذه الوسيلة مع كل شيء مقدس أو ذي خطر أو مثير للرعب والخوف كما تطبقه على الأشياء الشائبة أو غير المقبولة لدى النفس"[5] أي خوفهم من هذه الأشياء يجعلهم ينسبون لها ألفاظا مجازيا تفاديا لذكرها.

* إبراهيم السمرائي، هو أديب شاعر، من أهل العراق، ولد عام 1923م، من مؤلفاته: لغة الشعر بين جيلين، التطور اللغوي، معجم الجاحظ، توفي عام 2001.

(1) – فاضل صالح السمرائي ، الجملة العربية والمعنى،دار الفكر، عمان، ط 2، 2009، ص 18.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 104- 105.

(3) – حسام البهنساوي، علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 1، 2009، ص 167.

(4) – ينظر، المرجع السابق، ص 106.

(5) – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر:كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، د ط، د ت، ص 177.

وإن تعددت الأسباب وراء تحول الحقيقة إلى مجاز، إلا انه سرعان ما يفقد رونقه مع كثرة الاستعمال "وقد تذهب أهميته ويؤول إلى الانحطاط فإذا ما كثر استعماله تعرض لفقدان خاصية الرقة واللطف فيه"[1] ثم يصير اللفظ معروفا ومتداولا فيفقد بريقه.

وبالتالي يصبح لدينا العديد من المفردات لاسم واحد، إذن فالمجاز ليس سببا لحدوث الترادف بل انتقال المجاز إلى حقيقة هو السبب في ذلك، أما المستعمل فتعنيه الدلالة الحالية أكثر من الأصلية والتفريق يعطي قيمة مبتذلة للمجاز"[2]، ويرى **فندريس*** أنَّ المعنى الجديد للكلمة قد يبعدنا عن المعنى الأصلي القديم لذا "فاللغة في حاجة إلى تحديد ووضوح،و أكثر ما يجب تجنبه عند الكلام إنما هو اللبس"[3] أي أنَّ اللغة تحتاج إلى الدقة في الاستعمال حتى لا تأخذ الكلمات المجازية مكان الكلمات الأصلية.

ومن ناحية أخرى فقد اشترط علماء اللغة أن لا تكون المفردة مجازية، أي "الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما"[4] ومنه لا يجوز أن تختلفا في المعنى ولو قليلا، وردَّ المؤلف على هذا بأن المجاز إذا صار حقيقة واختفى الطابع المجازي فيه كليا هنا يصبح سببا للترادف[5] "فإذا اشتهر هذا هذا المجاز على الألسنة لصق المجاز باللفظ حتى صار كالحقيقة فيه فإذا دلَّ لفظ آخر بالحقيقة على هذا المعنى عُدَّ اللفظان مترادفان"[6] وعليه نستنتج وجوب تحول المجاز إلى حقيقة حتى يحدث الترادف.

---

(1) – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 178.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 107.

* جوزيف فندريس: لغوي فرنسي، ولد عام 1875 بباريس، كان رئيسا للأدب واللغات الكلتية في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وعمل كذلك في مجالات أخرى، له عدة مؤلفات من بينها: history choix d'études linguistiques et celtiques، توفي عام 1960 م.

(3) – ج. فندريس، اللغة، ص 229.

(4) – إبراهيم أنيس،في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 8، 1996، ص 178.

(5) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 107

(6) – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، دار العلم والثقافة،تح محمد إبراهيم سليم، القاهرة، د ط، د ت، ص 18 – 19.

وعلى هذا الأساس نشأت عدة مترادفات مثل الحرب والوغى، فالوغى هي اختلاط الأصوات في الحرب ثم كثر استعمالها فأصبحت مرادفة لها."[1]

والأجدر هو أنَّ المجاز المرسل إحدى ركائز التطور الدلالي وسبب في حدوث الترادف.

المطلب الثالث: نموذج في مرادفات الداهية « دراسة »

تحوي اللغة العربية مخزونا هائلا من المترادفات منها ما ترادف عن طريق المجاز، وارتأى **حاكم مالك لعيبي** أن يختار لفظة الداهية ويعدِّد مرادفاتها كدراسة لتبيان أثر المجاز، وقد وقع اختيارنا على بعض من هذه الألفاظ لنعرضها لكم فيما يلي ونفصل فيها.

حملت لفظة الداهية عدة معاني استُعير أغلبها على سبيل المجاز، ولما مرَّ بها الزمن أصبحت تدل على المعنى الحقيقي ومن هذه الألفاظ

– النَّيرَب[2]: "أصله النميمة، ثم صار كالداهية"[3] وهنا العلاقة بينهما قائمة على المجاز المرسل ذو العلاقة السببية، وهذا لأن النميمة سبب الداهية.

– لفظة أم حَبَوْكَر[4] "فيقال وقع في أم حَبَوْكَر وأصله الرملة التي يُضل فيها ثم صرفت إلى الدواهي"[5] وهنا علاقة المجاز المرسل القائم على السببية تظهر في أنَّ الرملة التي يضل فيها الإنسان تؤدي به إلى الدواهي.

– لفظة الدَّهيم كان أصلها اسم ناقة لقوم خرجوا للغزو، فقُتل سبعة منهم وحملوا على هذه الناقة فأصبحت لفظة الدَّهيم تدل على الداهية[6] وقيل أصلها "اسم ناقة **عمرو بن الريان**

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 108 -109.

[2] – ينظر،المرجع نفسه، ص 109- 110.

[3] – عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر، ج 1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط 3، د ت، ص 432.

[4] – ينظر،حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 110.

[5] – أبو زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، تح الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت،د ط، 1895، ص 432.

[6] – ينظر، المرجع السابق، ص 111.

الذُهلي قُتل هو وإخوته، وحُملت رؤوسهم عليها فقيل: أثقل من حمل الدَّهيم"[1] ومنه ارتبطت هذه اللفظة بحادثة ما فأدت إلى تحولها إلى مجاز.

– ومن أسمائها أيضا "الفاقِرة : الداهية : يقال فَقَرته الفاقرة أي كسرت فقَار ظهره وفَقَرت أنف البعير إذا حززْتَه بحديدة ثم جعلت على موضع الحزِّ الجرير وعليه وتَرٌ ملوي، تُذلِّله بذلك وتروِّضه"[2]

وهنا نلحظ انتقال اللفظة من المجال المادي إلى المعنوي فتصبح مجازا.

–كلمة سَلَا جَمَل[3] "وجاء في اللسان: وقع القوم في سلَى جمل، ووقع في سلى جمَل أي في أمر لا مخرج له لان الجمل لا سلى له وإنما يكون للناقة"[4]وهذه التسمية عرفت اختلافا في الآراء بين أهل اللغة

– لفظة أُم ادْرَاص[5] وهي "الدواهي وأصله جحرة الفأر"[6] وللشرح أكثر فإن جحرة الفأر لا لا يمكن الخروج منها فإذا أصاب الإنسان داهية فكأنما دخل في جحرة الفأر ولم يستطع الخروج منها.

– لفظة "إحدى بنات طبق ويضرب مثلا للداهية ويرون أنَّ أصلها الحية، أراد استدارة الحية شبهها بالطبق"[7] ومنه فمن يقع في داهية كان تدور حية بطبق.

---

(1) – أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح،تح محمد محمد تامر، دار الحديث، د ط، 2009، ص 390.

(2) – الجوهري، الصحاح، ص 895.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي،الترادف في اللغة، ص 112.

(4) – ابن منظور، لسان العرب، ص 296.

(5) – ينظر، المرجع السابق، ص 113- 114.

(6) – أبو زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، ص 432.

(7) – التبريزي، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، ص 435

– ومن أسمائها أيضا الصمام[1]"ويضرب لرجل يحي بداهية فيقال صَمي يا صَمَام أي اخرسي يا صمام"[2]وأصلها الحية ومنه تصم الحية فلا تستجيب للراقي

– من أسمائها العناق[3]"ويقال: العنقاء الداهية، يقال علقت به عنقاء مغرب، وطارت به العنقاء، وأصل العنقاء طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم"[4]وقيل طائر لا خير فيه يأكل الطير ومنه ارتبط بالداهية.

– لفظة أُغويَّة"[5]ويقال: "وقع في أُغوية ولقيت منه الأزابي"[6] ويقال هي حفرة توضع ليقع فيها الذئب، إذن فمن تصيبه داهية فكأنما وقع في حفرة.

– ومن أسمائها الزبير"[7]ويقال: "أسد مزبرائي أي ضخم الزُبرة"[8]وهو الشعر الموجود في ظهر الأسد، وهنا العلاقة غير واضحة بينها وبين الداهية ولا يمكن سوى ربطها بقوة الأسد

– مفردة ثالثة الأثافي"[9] "وهي الحيدُ النادر من الجبل يُجمع إليه صخرتان ثم تنصب عليهما القِدْر، ويقال رماه الله بثالثة الأثافي"[10] وهذا يقال لمن أصيب بداهية، أي أصابته القطعة الثالثة من الجبل فقد بلغ النهاية.

وهناك عدة مسميات أخرى للفظة الداهية لم نذكرها واقتصرنا على البعض منها لإبراز دور المجاز في حدوث الترادف.

---

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 115.

(2) – التبريزي، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، ص 435.

(3) – ينظر، المرجع السابق، ص 116.

(4) – الجوهري، الصحاح، ص 819.

(5) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 117.

(6) – التبريزي، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، ص 432.

(7) – ينظر، المرجع السابق، ص 118.

(8) – الجوهري، الصحاح، ص 484.

(9) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 119- 120.

(10) – المرجع السابق، ص 150.

ومن خلال هذه الدراسة اتضح للمؤلِّف أنَّ هناك بعض المرادفات التي لم يتتبعها البحث اللغوي تاريخيا صعَّبت عليه معرفة أصولها ومنه يصعب الربط بين الكلمة الأصلية والمجازية، حتى إنَّ اللغويين حاليا يكتفون بذكرها دون الإشارة إلى السبب الذي يجعل منها مرادفة للداهية وأغلب هذه الكلمات كانت ذات معنى مادي، وتحولت إلى المعنوي بفضل المجاز، فقد جمع الأصفهاني لها أربعمائة اسم ورأى أنَّ كثرة أسماء الدواهي من الدواهي، وهناك من فسَّر كثرتها بأن لها وقع في النفوس والبعض الأخر ربطها ببيئة العرب."[1]

وقد تحدَّث **ستيفن أولمان** عن ارتباط تعدد المرادفات للموضوع الواحد بأهميته قائلا : "فمن المعروف أن نلجأ دائما إلى العبارات الرقيقة والتلميحات اللطيفة والتحويم حول المقصود عندما نضطر إلى إلقاء الأخبار السيئة وبخاصة أخبار المرض والموت"[2]واستنادا على هذه القول فإن تعظيم الأمر يدفع بالمتكلم إلى أن يعطيه لفظا غير لفظه الأصلي.

وقد ظهر الترادف المجازي في الجنس عند العرب"[3]واختاروا له أفضل التعابير "فاللغة العربية بعد بعد الإسلام تتلمس أحسن الحيل وأدناها إلى الحشمة والأدب في التعبير عن هذه الشؤون، فتلجأ إلى المجاز في اللفظ وتستبدل الكناية بصريح القول"[4] فبعد أن ظهر الإسلام تأدبت الأقوال خلافا لما كانت عليه، ألا ترى أن القران الكريم عدل عن التصريح بالأسماء المعروفة إلى الكناية ، ويظهر في قوله تعالى :« أو جاء أحد منكم من الغائط »"[5] واصله المكان المطئِن من الأرض، وقد ذكرت هذه الألفاظ كناية"[6].

كما ورد في اللغة اللاتينية عدة مسميات كما هي "فاللغة اللاتينية لا تستحي أن تعبر عن العورات والأمور المستهجنة والأعمال الواجب سترها بعبارات مكشوفة ولا أن تسميها بأسمائها

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 121- 122.

[2] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، د ط، د ت، ص 177.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 124- 125.

[4] – علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، نهضة مصر، ط 9، 2004، ص 263.

[5] – النساء، الآية 43.

[6] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة،ص 126 .

الصريحة"[1] على خلاف العرب يصرح الغرب بالألفاظ المستقبحة ولا يسعون إلى تغطيتها أو سترها وهذا يدخل تحت العرف ويرجع إلى أسباب اجتماعية.

وقد أيَّد بعض المحدثين العرب فكرة أنَّ المجاز احد أسباب الترادف، لكن لم يربطوه بالتطور الدلالي ولم يوضحوا وقع العوامل الاجتماعية والنفسية، في حين أغفله البعض الأخر كلياً.

وذكر **ستيفن أولمان** عدة مترادفات نشأت بسبب المجاز والكناية والاستعارة وهذا التطور الدلالي تاريخيا ليس ترادفا حقيقيا أما من الجانب الوصفي فهو حقيقي، لذا يرى المؤلِّف أننا يجب أن ندرس ظاهرة الترادف بناء على المنهج الوصفي بعيدا عن أي أصول تاريخية."[2]

المطلب الرابع:الصفات الغالبة

يرجع تعدد المسميات للّفظ الواحد غالبا إلى أهميته البالغة، فكلما ازدادت أهمية اللفظ في الحياة سار نحو التكاثر وتوليد ألفاظ جديدة."[3]

واهتمت العرب قديما بتعداد كم هائل من الألفاظ فقد ورد في **الصاحبي** أنَّ "**ابن فارس***[*] قال: حدَّثني **أحمد بن محمد بن بندار** قال : سمعت **أبا عبد الله بن خالويه الهمذاني***[*] يقول : جمعت للأسد خمس مائة اسم وللحية مائتين"[4] وهذا القول دليل واضح على فصاحة العرب انطلاقا من كثرة حفظهم للألفاظ وبالخصوص المحيطة ببيئتهم.

---

[1] – علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 263.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 127- 128- 129.

[3] – المرجع نفسه، ص 130.

[*] أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، لغوي وإمام في اللغة والأدب، ولد عام 329 هـ، له العديد من المؤلفات منها: معجم مقاييس اللغة، الصاحبي في فقه اللغة، توفي عام 395 هـ.

[*] ابن خالويه: هو أبو عبد الله الحسين بن احمد بن حمدان الهمذاني، إمام مبدع في اللغة، ولد في عام 899 م، من مؤلفاته: الألفات، كتاب ليس في كلام العرب، رسالة في أسماء الريح، توفي في عام 980 م.

[4] – أبو حسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطَّباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1، 1993، ص 47.

وقد سرت العرب قديما على هذا النحو في عدة ألفاظ كالصحراء والناقة والجمل[1] "بيد أننا في الوقت الحاضر لا نعدو أن نستخدم كلمة واحدة للدلالة على الجَمَل وهي جمل بصرف النظر عن اللون أو العمر أو سمات أخرى، وهذا تغيير اقتضته معطيات البيئة التي لم تعد تحفل بدور الجَمَل في الحياة مثلما كان الأمر لدى العرب قديما"[2] أي استعمال الإنسان للفظ ما، مرتبط ارتباطا وثيقا بأهمية المسمى في بيئته.

ويمكن أن يكون هذا سببا من أسباب حدوث الترادف التي أهملها الدارسون في المجال، حيث اقتصروا على الجانب اللغوي متناسين بذلك الحياة العربية.

وتتبعنا لبعض المترادفات لغويا تاريخيا، يوضح لنا أسبقية الصفة في اللفظة ثم مع مرور الوقت وطغيانها عليها غدت أسماء لها[3] "أي أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد ثم يوصف بصفات مختلفة باختلاف ذلك الشيء وإذا بتلك الصفات تستخدم في يوم ما استخدام الشيء وينسى ما فيها من الوصف أو يتناساه المتحدث باللغة"[4]ومنه فالزمن والاستعمال يعمل عمله في صفة شيء ما، حتى تصبح اسما له وترادف اسمه الأول.

وعرفت هذه النقطة خلافا كبيرا، فهناك من رآها أسماء وآخرون عدّوها صفات، إلا أنَّ المتأخرين ادخلوها حيز المتكافئة مثل أسماء الله والرسول صلى الله عليه وسلم وكان دليلهم في الخلاف أن الاسم يطلق على سبيل التجريد [5]"وإنما جعل الاسم تنويها ودلالة على المعنى"[6] أي أي جيء به ليدل على الذات، أما الصفة فتدل على الشيء وتشير إلى معنى خاص فيه مثل السيف والصارم فالسيف هو اسم للذات أي تلك الآلة أما الصارم فسمي بذلك لصفة الحدة، ومنه فليستا مترادفتين بل متباينتين[7] "وقد خالف في ذلك قوم زعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 130.

[2] – وليد العناتي، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، دار جرير، الأردن، ط 1، 2009، ص 250.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، الترادف في اللغة، ص 131.

[4] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، مصر، ط 6، 1999،ص 318– 319.

[5] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 131.

[6] – ابن فارس، الصاحبي، ص 89.

[7] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 132.

فإنها ترجع إلى معنى واحد"[1]وانطلاقا من هذا القول تظهر صحة توجههم هذا لأنهم بنوه على الاستعمال

وبعد طول النظر في تعدد مرادفات السيف نجد أنه راجع إلى اختلاف أنواعه وتعدد استعمالاته[2] فمنها "الصارم والباتر والقاضب والصقيل وغير ذلك"[3] وكل من هذه الأسماء له استعمال خاص به.

وكل هذه الألفاظ تقع على السيف لخاصية معينة أما لفظة السيف فتقع عليها كلها، ويمكن إطلاقها عليها جميعا، ومنه أطلق العرب هذه المفردات على السيف، لأنها صفات له وهي تسمية غير حقيقية نتجت بعد كثرة الاستعمال[4] "والحق يقال أنَّ بعض اللغويين قدامى ومعاصرين تنبهوا تنبهوا إلى أنَّ كل لغة لا تحتمل في نشأتها إلا اسما واحدا لكل مسمى، ولكن الناطقين بها يضعون للأسماء صفات تحمل فروقا دقيقة بينها، هي في الحقيقة صفات ذات دلالات متنوعة"[5] ومنه نخلص إلى أنَّ المستعمل هو من يضع هذه الصفات موضع الأسماء، لكنها تبقى صفات في نظر اللغويين.

وقد كان البدوي قديما يدرك بالسليقة متى وأين يصلح أن يطلق اسما ما على مسمى لكن مع مرور الزمن وفي العصر العباسي أصبح العربي يعممها ولا تعنيه باقي الاعتبارات ولا التباين."[6]

---

(1) – ابن فارس، الصاحبي، ص 98.

(2) – ينظر، المرجع السابق، ص 132.

(3) – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 319.

(4) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 132- 133.

(5) – محمد الديداوي، الترجمة والتعريب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 2002، ص 42.

(6) – ينظر، المرجع السابق، ص 133.

ومن الأمثلة على ذلك **ديوان أبو فراس الحمداني*** و**ديوان أبو الطيب المتنبي***، وقد قام **حاكم مالك لعيبي** بإحصاء استعمال الكلمات فيهما.

ونتج عن هذا الإحصاء في ديوان المتنبي أنه استعمل كلمة السيف اسما أصليا أربعة ومائة مرة، واستخدم ست وعشرين صفة من صفاته في تسع وثلاثين ومائة مرة ومنها: الحسام استعملها ثمانية عشرة مرة، والصارم سبعة عشر مرة، والهندية أو المهند والهندواني ثلاثة عشر مرة وغيرها من الألفاظ ومن الأمثلة على ذلك البيت الآتي:

"وأورد نفسي والمهند في يدي موارد لا يصدرن من لا يجالد"[1]

وقد وردت لفظة المهند في هذا البيت وقيل: "المهند: السيف المشحوذ"[2]

وقال أيضا:

فخرا لعضب أروح مشتعله وسهري أروح معتقله

وهنا كلمة العضب شرحت على أنها السيف

وانطلاقا من هذا يظهر جليا أن الأسماء التي اكتسبت قديما صفة السيف أصبحت اسما حقيقيا له[3]

* أبو فراس الحمداني هو شاعر وقائد عسكري حمداني، ولد عام 932 م، من أشهر أعماله: أراك عصي الدمع، توفي عام 968 م.

* أبو الطيب المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطيب الكندي الكوفي المولد،شاعر العصر العباسي، ولد عام 915 م، اشتهر بقصائده ، وتوفي عام 965 م.

[1] – أبو البقاء العكبري، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تح إبراهيم الأبياري وآخرون، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت، ص 271.

[2] – المصدر نفسه، ص 271.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 135- 136.

أما ديوان **أبو فراس الحمداني** فبعد استقرائه نتج أنَّ الشاعر أورد السيف اسما أصليا اثنين وستين مرة، في حين استعمل الأسماء الأخرى الدالة على صفاته كما هي في أصلها أربعا وسبعين مرة

ومنه فالصفات أكثر استعمالا من الاسم الأصلي[1]

ومن الأمثلة على ذلك قوله:

"وويلك من أردى أخاك بمرعش وجلل ضربا وجه والدك العضبا"[2]

وهنا أورد الشاعر الألفاظ الدالة على السيف على أنها مرادفة لها.

إذن، فكل من الشاعرين استخدما السيف اسما وصفة وبهذا تشابها في الاستعمال إلا قليلا، ورغم كل هذا إلا أنَّ العربي لا يزال يشعر ببعض التباين والاختلاف في المعاني.

وأسماء الصفات الغالبة منها ما انتقل من المعنى الوصفي إلى الدلالي الأصلي[3]، وهذا ما أشار إليه **محمد أسعد النادري** في قوله: "تستخدم صفات الشيء استخدام الشيء نفسه ويتناسى ما فيها من الوصف مع مرور الزمن"[4]ومنه فتحل صفة الشيء محل الاسم وبمجرد ذكرها يتبادر إلى الذهن الاسم الأصلي.

إذن، فالانتقال من الوصفية إلى الاسمية جائز من الناحية اللغوية وليس غريبا نظرا للشبه والتقارب الشديد بين الاسم والصفة[5]، وقد أشار إلى ذلك الأقدمون ومنهم الأصمعي في قوله:"سيف خشيب، وهو عند الناس الصقيل وإنما أصله بُرد قبل أن يُلَيَّن"[6] أي انتقلت تسمية الخشيب إلى الصقيل.

---

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 136.

(2) – ديوان أبو فراس الحمداني، دار الهدى، الجزائر، د ط، 2006، ص 31.

(3) – ينظر، المرجع السابق، ص 137- 138.

(4) – محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله ومسائله، ص 306.

(5) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 138.

(6) – ابن منظور، لسان العرب، مج 5، ص 69.

وقوله أيضا "في **القساسي** وهو من أسماء السيف: ولا أدري إلى أي شيء النسب الأصلي لكلمة **القساسي**" [1]، وباعتبار أن **الأصمعي** من القدامى لاحظ توسع الدلالة في بعض المسميات لكنه لم يعرف لماذا أطلقت هذه المسميات على بعض الأسماء، فكيف سيعرف ويفرّق العرب في العصور المتأخرة بين هذه الأسماء.

ولقد أكَّد **الزبيدي** على هذا الرأي، ذلك أنَّ أهل الأندلس يقولون للسيف صمامة وصمام دون التفريق بينها، وهذه الشهادة منه دليل واضح على إزالة الفروق بين الاسم وصفته.

وكثُرت الصفات الغالبة لتدل على شيوع الألفاظ وتداولها، ومنه ما جاء في اللسان حول الحسنة والسيئة ويرى أنها من الصفات الغالبة، هذا وقد ذكرت أمثلة كثيرة على هذا النحو، منها تسمية الحبات التي فيها سواد وبياض بالأرقم والجمع أراقم فإذا أردنا به النعت قلنا أرقش أما الاسم فهو أرقم[2] "حيث ذكر **ابن سكيت** أنَّ **الأصمعي** قال: شعوب اسم للمنية وهي معرفة لا تدخلها الألف واللام"[3]

أي إذا دخلتها الألف واللام اختلف معناها، فتعرية الشعوب من الألف واللام يجعلها تصبح اسما صريحا وفيه صفة في نفس الوقت.

فيتضح جليا لنا عدم الأخذ بعين الاعتبار المعنى الوصفي ولا حتى السبب الذي جعل لفظة تطلق على مسمى بل المهم فقط إطلاقها عليها[4]

كما قد تفنن العرب في إطلاق صفات على أعلام وأدخله أغلب اللغويين في باب المسمون بالصفات ومنها: "النجاشي :هو الناجش والنجش استثارة الشيء ومنه قيل للزائد في ثمن السلعة:

---

[1] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 139، نقلا عن الغريب المصنف.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 140.

[3] – ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح أحمد محمد شاكر وأخر، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ص 335.

[4] – ينظر، المرجع السابق، ص 141- 142.

ناجش ونجَّاش" [1]وجاء على هذا النحو "الطِّرِمَّاح: الطويل، يقال: طَرْمح البناء إذا أطاله"[2] ومنه فهذه الصفات مست أيضا الناس وأطلقت عليهم حتى التصقت بهم فأصبحت أسماءً

وانتقال الصفة إلى فصيلة الأسماء، أكَّد عليها البحث اللغوي من خلال العديد من الأسماء التي انتقلت إلى صفات ويقر **فندريس** بأن الاسم والصفة يمكن جمعهما في فصيلة واحدة نظرا لتشابههما في كل اللغات[3] ويؤكد هذا قائلا: "فالاسم والصفة يتبادلان الدور في كل اللغات، ولذلك لم يكن بينهما حدّ فاصل من الوجهة النحوية، فيمكن الجمع بينهما في فصيلة واحدة هي فصيلة الاسم"[4] أي أنهما يؤديان المعنى نفسه.

كما يرى أيضا أنَّ الصفة يمكن أن تكون اسما، كما يمكن للصفة أن تأخذ مكان الاسم، ويمكن التفريق بينهما شريطة إضافة عبارة: في نظر المتكلم أي حسب الاستعمال

وقد سار **أولمان** كذلك على هذا النحو فالصفة، حسب رأيه يمكن أن تقوم الصفة مقام الاسم إذا كانت غالبة أو إذا كانت مضافة، فيحذف الاسم وتبقى الصفة[5]، وتحدَّث عن هذا العنصر الأخير **الثعالبي*** إذ "أفرد فصلا في إضافة الشيء إلى صفته قائلا إضافة الشيء إلى صفته قائلا فيه: هي من سنن العرب إذ نقول: صلاة الأولى ومسجد الجامع وكتاب الكامل وحمَّاد عَجْرد وعنقاء مغرب ويوم الجمعة."[6]

---

[1] – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ص 1988، ص 61.

[2] – المرجع نفسه، ص 61.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 143.

[4] – ج. فندريس، اللغة، ص 158.

[5] – ينظر، المرجع السابق، ص 143.

* الثعالبي: هو عبد بن محمد بن إسماعيل، المعروف بأبي منصور الثعالبي،أديب عربي فصيح، ولد عام 350 هـ من بين كتبه: أجناس التجنيس، كتاب الورد، مكارم الأخلاق، وتوفي عام 429 هـ.

[6] – الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، تح يحي مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1، 2009، ص 239.

وفي القرآن « ولدار الآخرة خير »[1]، وانطلاقا من هذه الأمثلة يظهر جليا إمكانية الاستغناء عن الاسم والاكتفاء بالصفة، فكما هو متداول اليوم قولنا للمسجد، الجامع بيد أنه صفة من صفاته

وقد أسفر عن هذا البحث التاريخي، أن الصفة بهذا المعنى سبب من أسباب وقوع الترادف.

وهو ما تحدث عنه **محمد المبارك** فمن وجهة نظره يمكن تعداد كم هائل من الألفاظ استنادا على صفاتها، واستساغ المؤلِّف هذه الفكرة لكنه اشترط أن تكون هذه الصفات غالبة وتنوسي فيها معنى الصفة وأصبحت اسما إذا أخذنا اعتبار تطور الألفاظ، لكن حسب اعتبارات القدامى الذين اشترطوا الوضع والأصالة فلا يمكن عدُّ هذه الأسماء مرادفات، بل أطلقوا عليها اسم: الصفات الغالبة، وبقيت هذه التسمية تحت مجهر الدراسة والبحث، ومنه تضاربت الآراء حولها.[2]

فوقعت تارة تحت باب الأسماء وتارة أخرى تحت باب الصفات، ومن مظاهر الخلاف حول الألفاظ –الأسماء والصفات– "المناظرة اللغوية التي جرت بين **أبي علي الفارسي**[*]، **وابن خالويه**، حيث رُوي أنَّ أبو علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم **ابن خالويه** فقال **ابن خالويه**: أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم **أبو علي** وقال: ما أحفظ إلا اسما واحدا وهو السيف، قال **ابن خالويه** فأين المهند والصارم وكذا وكذا، فقال أبو علي: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة"[3]

وانطلاقا من هذه المناظرة نجد أنَّ **ابن خالويه** استخدم هذه الأسماء معتمدا على الاستعمال الطاغي آنذاك، أما **أبو علي الفارسي** توجه نحو الجانب التاريخي فوجد أنها صفات في أصلها

---

[1] – يوسف، الآية 109.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 144-145.

[*] هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن إبان الفارسي النحوي، نحوي وعالم باللغة العربية، ولد في عام 900 م، من تصانيفه كتاب التذكرة، كتاب المقصور والممدود، كتاب الحجة.توفي عام 987 م.

[3] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 311.

ووجهة نظر كلا منهما ليست خاطئة بقدر ما هي دليل لغوي قاطع يوحي بمدى تحكم حس المتكلم في عدِّ اللفظ صفة أو اسما، لذا فمن الأصح أن نرجع ترادفهما أنها تعبر عن ذات الشيء وصفته في نفس الوقت إذن فهي متباينة[1].

وهناك العديد من الأمثلة التي جاءت على منوال السيف سنعرض البعض منها:

-ألفاظ الخمر التي ترادفت منها: الصهباء وسميت بذلك للونها، وسميت الشمول فقيل لأنها تشمل بريحها الناس، وسميت أيضا بالعقار والقرقف وأيضا القهوة نسبة إلى أنَّ صاحبها يقهي ولا يشتهي الأكل [2]أما الخمر "فسميت خمرا لأنها تركت فاختمرت واختمارها تغير ريحها ويقال سميت بذلك لمخامرتها العقل"[3] إذن فأطلقت عليها هذه الصفات لتقاطعها مع معناها الحقيقي وأصبحت متداولة.

وعلى هذا النحو وردت العديد من مترادفات الأسد كالليث والسبع وأسامة وقسورة.....ويبين لنا البحث اللغوي المقارن سبب إطلاق هذه الأسماء على الأسد وهناك من يقول أنَّ الليث أقدمها وسميت به لأنها من صفاته.[4]

وهذا السبب نفسه جعل أسماء الذئب ومرادفاتها تكثر والتي ذكرها **السيوطي** في كتابه "**التهذيب في أسماء الذيب**"، كما نجده في لغات أوروبا الذين زال عندهم اسم الدب الأصلي، ما عدا السنسكريتية واليونانية، في حين احتفظ البعض الأخر بصفات تحولت إلى أسماء[5].

---

[1] - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 146- 147.

[2] - المرجع نفسه، ص 146.

[3] - الجوهري، الصحاح، ص 343.

[4] - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 148- 149.

[5] - المرجع نفسه، ص 151- 152.

المطلب الخامس: اختلاف اللغات

يسير بنا الاختلاف الحاصل بين اللغات بلا شك نحو دوامة البحث عن أصل لغة العرب منذ القدم وهو موضوع أسهب فيه أهل اللغة وبسَطوه لنا فقد تحدثوا عن نشأة اللغة وأسباب اشتراكها التي من أهمها تعدد البيئات، والمهم هنا كون اللغة العربية المشتركة تمثل بيئة لغوية واحدة وهي لغة القرآن والشعر والآثار.

ضف إلى ذلك انزياح القدامى للغة قريش بحكم أنها أفصح اللغات، بدليل أنهم كانوا ينتقون الألفاظ من الحجاج الذين يأتون إليها كل عام حتى صارت أفصح وأجود العرب، ومنه فلغات العرب القديمة تمازجت وتلاقحت لتولد لنا لغة مشتركة فصيحة وهي لغة قريش حسب رأي القدامى[1].

وعلى خلافهم يرى المحدثون أنَّ اللغة المشتركة ليست لغة قريش "فقول القدماء بأن قريشا كانت أفصح القبائل، وأن القرآن الكريم نزل بلغتها فهو ناتج عن تعاطف هؤلاء مع قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم "[2]وهذا دليلهم الذي دحضوا به رأي القدامى.

واللغة المشتركة ما هي إلا عصارة لغات العرب وليست خاصة بقبيلة بعينها ويظهر هذا من خلال الفروق المتعددة بين لغة قريش واللغة الفصحى.

ويوجد العديد من الأدلة الأخرى في القرآن الكريم على هذا، وبحكم تكون اللغة المشتركة من لغات قبائل عديدة، جعل منها تكتسب خصائص صفات لغوية متعددة، وتعدد الأسامي حسب كل قبيلة نتج عنه تكاثر في المترادفات"[3]، ويرى **صالح بلعيد*** "أنَّ الرصيد اللغوي لكل

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 152- 153.

[2] – محمد الحماس، محاضرات في فقه اللغة، دار غبريني، د ب، ط 1، 2006، ص 60.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 154.

* صالح بلعيد: باحث في اللسانيات وقضية الهوية، من مواليد 1951، يشغل الآن منصب رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، كتب في العديد من المواضيع منها: كتاب التراكيب النحوية عند عبد القاهر الجرجاني، فقه اللغة العربية.

اللَّهجات التي كانت سائدة في عصر التدوين تعد سببا للترادف"[1]. ومنه فتعدد واختلاف اللهجات من إحدى أهم أسباب وقوع الترادف.

وكثيرا ما حوت النصوص العديد من الشواهد على اختلاف التسميات للشيء الواحد حتى وصلت حد التفاخر، ومما ذكره **ابن فارس** أن ولد **إسماعيل عليه السلام** يعيرون ولد **قحطان** أنهم ليسوا عربا محتجين على ذلك بعدة مفردات وردت في القران الكريم وهم لا يستعملونها إذن فلغتهم الحميرية"[2]، لكن ابن فارس ردَّ على هذا قائلا "ونحن وإن كنا نعلم أنَّ القرآن الكريم نزل بأفصح اللغات، فلسنا ننكر أن يكون لكل قوم لغة"[3]، ومنه فابن فارس ينبهنا إلى أنَّ الاختلاف أمر وارد في شتى اللغات مع العلم بلغة القرآن، ولا يجب أن ننزل من مستوى لغة ما مهما اختلفت عن لغة القرآن، لأنها في الأخير تبقى لهجة قوم يتبعونها ويستعملونها.

وقد افتخر **محمد بن المناذر** هو الأخر، بأن لغة البصرة مطابقة للقرآن الكريم، وذكر عدة أمثلة على ذلك من بينها: قولهم قدرا وقد ورد في القرآن الكريم «وجفان كالجواب وقدور راسيات»[4]. وكانوا يقولون أيضا: عن البيت إذا كان فوقه بيت غرفة وهو مطابق لقوله تعالى« غرف من فوقها غرف مبنية»[5]، على خلاف أهل مكة يطلقون عليها مسمى العلية. وكل هذه الألفاظ تظهر لنا مدى موافقة لغة أهل البصرة للاستعمال القرآني."[6]

ضف إلى هذه الألفاظ المعروف أصلها، يوجد أيضا مفردات ذكرت في المعاجم من غير نسبة وهذا راجع إلى التداخل الحاصل بين اللغات، وقد عد ابن فارس اللغة المشتركة المستفيد الأكبر من هذه الألفاظ ، وهذا ما يعد سببا في حدوث الترادف.

---

(1) – صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، دار هومه، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 128.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 155-156.

(3) – ابن فارس، الصاحبي، ص 59.

(4) – سبأ، الآية 13.

(5) – الزمر، الآية 20.

(6) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 156.

وإذا كانت اللغة المشتركة سببا في حدوث الترادف فلا يمكننا أن نهمل اختلاف اللغات وما له من أثر في الترادف، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في السيف ومسمياته عند كل قبيلة. وقد تحدَّث عن هذا النوع من الترادف **الأصمعي** في كتابه: **ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه**. وذكر عدة أمثلة في ذلك[1]. وقد تفنن **أبو هلال العسكري*** في ذلك ومنها قوله "في الفرق بين البعث والإرسال: يجوز أن يبعث الرجل إلى الأخر لحاجة تخصه دونك ودون المبعوث إليه كالصبي تبعثه إلى المكتب فتقول: بعثته ولا تقول أرسلته، لأن الإرسال لا يكون إلا برسالة وما يجري مجراها"[2] إذن فالبعث يكون مختصا بشخص ما أما الإرسال فيقتصر على الرسالة.

ولا يفوتنا الحديث عن الألفاظ التي طرأ عليها إبدال أو قلب مثل: صاعقة وصاقعة وجذب وجبذ، وتمتى وتمطى، فقد عدّها **حاكم مالك** مجرد تغيرات صوتية لا علاقة لها بالترادف على خلاف القدامى والمحدثين.

وقد ركز الكثير من اللغويين القدامى على اختلاف اللغات، واعتبروه السبب الرئيسي لحدوث الترادف[3]، ومن بينهم **ابن جني** الذي علَّل اختلاف اللغات بكثرة الألفاظ على المعنى الواحد في لسان العربي الواحد فقال "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا"[4] أي أن كثرة اللغات يعطي لنا في الأخير لغة واحدة لإنسان واحد تجتمع في ذاكرته عدة مرادفات، بينما جعله المنكرون أمرا لا علاقة له بالترادف على مذهبهم لاشتراطهم أن يكون في لغة واحدة [5]فقد قال **ابن درستويه***

---

[1] – ينظر، المرجع نفسه، ص 157- 158.

*أبو هلال العسكري وهو الحسن بن عبد الله العسكري، ولد عام 920 م، وكان شاعرا وأديبا، من مؤلفاته: جمهرة الأمثال، ديوان المعاني، الفروق اللغوية، توفي عام1005 م.

[2] – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، 268.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 159- 160.

[4] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ص 79.

[5] – ينظر، المرجع السابق، ص 161.

* ابن درستويه: هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان،عالم في اللغة، ولد في عام 871، له تصانيف كثيرة منها: تصحيح الفصيح، وكتاب "الكتاب"، توفي في عام 958 م.

"وليس يجيء شيء من هذا الباب الأعلى لغتين متباينتين"[1]، ومنه فالمنكرون يضعون شرطا للترادف ألا وهو أن يكون في لغة واحدة، فإذا كان في لغتين فهذا ليس ترادف لأنهما متباينتين.

وقد عزى مؤيدي الترادف حدوثه إلى تعدد الوضع لكن المؤلِّف رأى أن هذا الأمر لا يمكن التسليم به لأن معظم المسميات التي وضعوها لم يذكر القدامى أصولها الحقيقية. ولم يشيروا في إشارة تعزو الألفاظ المترادفة إلى أصولها في اللغات. وعلى الرغم من ذلك إلا أنهم عولوا على السبب. وحتى المنكرين من أمثال **أبي هلال العسكري** أقر بوجود نوع المترادفات وهي من لغات مختلفة ولا يمكن التفريق بينها. وقد وافق المحدثون في هذا الجانب منهم **رمضان عبد التواب*** و**علي عبد الواحد وافي***، إذ رأوا أنَّ هذا السبب أحد أهم أسباب وقوع الترادف، بيد أن **حاكم مالك اللعيبي** وقف معارضا بدليل أنه حسب دراسته للمترادفات وجد أقلها نتج عن اختلاف اللغات بينما أغلبها كان نتيجة التطور الدلالي[2].

المطلب السادس:المعرب والدخيل

التقطت اللغة العربية على مر العصور العديد من المفردات عن اللغات الأخرى وأخضعتها لقوالبها، وعُرفت هذه الظاهرة عند القدامى بالمعرب والدخيل، أما المحدثون فعدوه قرضا أو استعارة لغوية."[3]

---

[1] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم، ص 79.

* علي عبد الواحد وافي كاتب ورائد من رواد علم الاجتماع العربي، مصري الجنسية، ولد عام 1901 م، تقلد مناصب أكاديمية عديدة منها عميد كلية التربية بالأزهر، من مؤلفاته: علم اللغة، فقه اللغة، اللغة والمجتمع، توفي عام 1991 م.

* رمضان عبد التواب، عالم لغوي، من مواليد مصر عام 1930 م، تنوعت كتبه بين تأليف وترجمة منها: مشكلة الهمزة العربية، فصول في فقه اللغة.

* علي عبد الواحد وافي: كاتب ورائد من رواد علم الاجتماع العربي، مصري الجنسية، ولد عام 1901 م، تقلد مناصب أكاديمية عديدة منها عميد كلية التربية بالأزهر، من مؤلفاته: علم اللغة، فقه اللغة، اللغة والمجتمع، توفي عام 1991م.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 162- 163.

[3] – المرجع نفسه، ص 163.

وقد عرفت هذه التسميات شروحا عدة "فالتعريب هو إدخال لفظ أعجمي إلى العربية بعد إخضاعه للوزن الذي تقبله اللغة العربية"[1] أي أنَّ هذا اللفظ يجب أن يخضع لمعايير العربية.

في حين عرف الدخيل تعريفا أخر وهو "اللفظ الأعجمي الذي أدخل كلام العرب من غير أن يُشتق منه لمخالفته الأوزان العربية"[2] ومنه فهناك فرق بين المعرب والدخيل، فهذا الأخير لا يخضع لأوزان اللغة العربية،قد عرفت هذه الظاهرة العديد من وجهات النظر.

وقد وضع القدامى شروطا لمسألة التعريب فمنهم من اشترط فيه الاستعمال أمثال **سبويه** ومنهم من رأى أنَّ التعريب هو التكلم بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها، وهناك من وضع حدا بين المعرب والدخيل، على عكس السيوطي الذي رأى أنَّ كل دخيل معرب وكل منهما يدخل تحت مظلة المولَّد أي الألفاظ التي جاء بها المولدون بعد عصور الفصاحة[3].

وترجع ظاهرة الاقتراض اللغوي في حد ذاتها إلى التبادل الحاصل بين اللغات "فاللغة العربية ليست بدعا من اللغات الإنسانية فهي جميعا تتبادل التأثر والتأثير، وهي جميعا تُقرض غيرها وتقترض منه، متى تجاوزت أو اتصل بعضها ببعض على أي وجه، وبأي سبب، ولأي غاية"[4] أي هناك أخذ وعطاء بين اللغة العربية وبقية لغات العالم ساهم في ثراء الجانب المفرداتي.

ووردت العديد من الألفاظ الدخيلة في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ما جعل من هذه الظاهرة تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في اللغة منذ القدم، فقد أشار إليها **الخليل بن أحمد الفراهيدي***، ثم تلاه أصحاب المعاجم واللغويون في النص، ثم تفرَّدت هذه الظاهرة بمصنفات خاصة، عند القدامى والمحدثين.

---

(1) – صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، ص 82- 83.

(2) – محمد آلتونجي، المعرّب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، دار المعرفة، لبنان، ط 1، 2005، ص 13.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 164.

(4) – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، د ت، 314- 315.

* الخليل بن أحمد الفراهيدي، هو أبو عبد الرحمان، ولد في البصرة عام 100 هـ، عالم عربي من الأزد، هو من قام بتغيير رسم الحركات من تشكيلات على هيئة نقاط، من مؤلفاته: معجم العين، كتاب العروض، كتاب معاني الحروف، وتوفي عام 170 هـ.

ويبدو الأمر في ظاهره بسيطا لكن هذه الظاهرة عرفت دراسات نتج عنها اختلاف في الآراء حول وجود الدخيل في القرآن الكريم[1]، فقد ورد في المزهر"أنَّ **أبو عبيد القاسم بن سلام** قال: أما لغات العجم في القرآن فإن الناس اختلفوا فيها، فرُوي عن **ابن عباس** و**مجاهد** و**ابن جير** و**عكرمة** و**عطاء** وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا في أحرف كثيرة أنها بلغات العجم منها قوله: طه واليم والطور والربانيون، ويقال: أنها بالسريانية، والصراط والقسطاس والفردوس يقال: أنها بالرومية، ومشكاة وكِفلين يقال: أنها بالحبشية، وهيت لك يقال أنها بالحورانية، قال: فهذا قول أهل العلم من الفقهاء"[2] وكانت هذه أدلة من القران الكريم على احتوائه ألفاظا دخيلة.

بينما نفى بعض أهل اللغة وجود أي ألفاظ دخيلة في القرآن تقديسا له "فزعم أهل العربية أنَّ القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء لقوله تعالى: « قرآنا عربيا»"[3] وقوله أيضا:« بلسان عربي مبين»[4] "[5] وهذه الآيات تدل على صفاء القرآن من أي لفظة دخيلة.

وهناك من وقف وسطا بين الآراء[6] فقد قال **أبو عبيد** "والصواب من ذلك عندي- والله اعلم- مذهب فيه تصديق القولين جميعا، وذلك أنَّ هذه الحروف وأصولها عجمية- كما قال الفقهاء- إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية فهو صادق"[7] أي وجود هذه الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية كان قبل قبل نزول القران، ثم نزل القران بلغة عصره ووفقا للألفاظ السائدة آنذاك، وعليه فكلا من الرأيين سليم.

---

[1] - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص165- 166.

[2] - السيوطي، المزهر، ص 268.

[3] - الزخرف، الآية 03.

[4] - الشعراء، الآية 195.

[5] - السيوطي، المزهر، ص 268.

[6] - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 167.

[7] - ابن فارس، الصاحبي، ص 62- 63.

وما ركز عليه المؤلِّف هنا أنَّ هذه الألفاظ الواردة من اللغات الأخرى لها دلالات في العربية، ما جعل المعرب والدخيل سببا من أسباب الترادف.

وإذا كان للعربية دلالات لهذا اللفظ فما الذي دفع بها إلى الاستعارة، وقد يرجع هذا إلى سهولة نطقها مقارنة مع اللفظ العربي، وهذا ما سار عليه الشعراء العرب فقد كانوا يأخذون اللفظة للقافية أو على سبيل الطرفة.

وقد أرجع **الجاحظ** الاستعارة إلى خفة اللفظ [1]وذكر العديد من الأمثلة "ويوجد العديد من المفردات التي انتقلت من الفارسية إلى العربية والتي من أشهرها:الكوز والإبريق والطشت أو الطست والخوان، وكذا من أسماء الأقمشة الابريسم والديباج والسندس والإستبرق، ومن أسماء الجواهر الياقوت والفيروز، وانتقل من اليونانية بعض الألفاظ منها القبرس والبطريق والقيطون والقسطاس والترياق...وهلم جرا" [2]وهذه الألفاظ هي أشهر ما استُعير من اللغات الأخرى.

وهناك أيضا أسباب اجتماعية وحضارية أدت إلى هذا الاقتراض

ومهما تعددت الأسباب فالأهم هنا احتواء العربية على مرادفات عربية وأخرى أعجمية دخيلة وهذا ما يفسر تعدد أسماء الخمر، من ألفاظ أعجمية منها الإسفنط، الرساطون ويقال أيضا الرصاطون، الدرياقة، وهي ألفاظ رومية الأصل، وكذلك الخندريس وهي من الأصل اليوناني ومن أسمائها أيضا الزرجون وأصلها زركون بالفارسية، ونلاحظ على هذه الألفاظ أمران هما[3]:

• أنَّ بعضها ورد باختلافات صوتية "إذ نجد لكثير من المعربات أكثر من لغة، فقالوا فرند وبرند، وقالوا فالوذ وفالوج وفالوق وغيرها من الألفاظ، ويرجع هذا الاختلاف إلى أنَّ كل من قام بالتعريب سلك مسلكا معينا في تغيير الحروف غير العربية التي تتكون منها الكلمة الأعجمية

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 167- 168.

[2] – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، ط 3، 2004، ص 158.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 169- 170.

وكذلك اختلفت أساليبهم في إخضاعها للأبنية العربية"[1] يرجع هذا إلى تباين العرب في النطق أو حتى لكثرة القبائل، وهذا النوع من الألفاظ لا يدخل في مجال الترادف.

•بعض هذه الألفاظ سُمي على سبيل المجاز أو لأنه صفة للخمرة غلبت عليها بسبب التطور الدلالي

والألفاظ المعربة أيضا يطالها التطور الذي يخص الألفاظ العربية الأصيلة، حتى أنها قد يتغير معناها الأول لتستعمل بمعنى آخر[2]، وعلى هذه الشاكلة استعمال لفظ الخندريس اسما للخمر "وسميت بذلك لقدمها ومنه قيل حنطة خندريس للعتيقة، وفي اللسان: تمر خندريس: قديم"[3] أي أنها كانت تعنى بكل ما هو قديم لكن التعريب ربطها بالخمر، وعليه فالخندريس صفة من صفات الخمر وهي الخمر العتيقة وهي كغيرها من الصفات طغت على اللفظ الأصلي حتى ترادفت معه.

وأطلق أيضا على سبيل المجاز المرسل لفظة فيهجاء وناطلا وهما أنواع من المكاييل،وهو ما أطلق عليه **الفيروزآبادي**[*]« تسمية الشيء باسم محله» كما ألَّف في مجال أسماء الخمر ومعانيها وشواهدها كتابا موسوما بـ: «**الجليس الأنيس في تحريم الخندريس**»

وقد أرجع أغلب المؤلفين في هذا المجال ألفاظ الخمر الأعجمية من الفارسية واليونانية لاشتهار الفرس والروم بالخمرة، أكثر من العرب وكان للعامل التجاري الفضل في زحف الألفاظ، وهناك أمثلة أخرى في المعرب والدخيل منها: الآسي للطبيب وهي مأخوذة عن البابلية، ومن مرادفات الصحراء: الدست وهي فارسية الأصل وأصلها دشت[4]،وقد قال في هذا الأعشى:

---

[1] – أبو منصور الجواليقي، المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط 1، 1990، ص 26.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 171.

[3] – الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ص 272.

[*] – الفيروزآبادي:هو أبو طاهر مجيد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي، لغوي وكاتب وشاعر، ولد عام 1329 م، من أشهر أعماله: القاموس المحيط، توفي عام 1415 م.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف ف اللغة، ص 172.

"قد علمت فارس وحمير وال

أعراب بالدست أيكم نزلا"[1]

وقد وردت هذه اللفظة بالسين تارة وتارة أخرى بالشين "والمسؤول عن دخول هذه الألفاظ إلى العربية واستخدامها إلى جانب الألفاظ الأصلية هم الشعراء أمثال الأعشى وغيره"[2] أي أنَّ للشعراء النصيب الأكبر في ترحيل الألفاظ وإدراجها في أشعارهم التي تلقى على العامة، وبهذا تلتصق الكلمة بألسنة الناس فتصبح متداولة.

ومن الألفاظ المعربة للمرآة: الجنجل وقيل الزجنجل وأصلها رومية[3]

وكذلك "العسل من أسمائه« دستفشار» فإنه كما قال **ابن منظور**[*]: كلمة فارسية، معناها: ما عصرته الأيدي، ومنه قول الحجاج في كتابه إلى بعض عماله بفارس: ابعث إلي بعسل خُلاَر، من النحل الأبكار، من الدستفشار، الذي لم تمسه النار"[4] وهي لفظ معرب أصبح اسما من أسماء العسل، وهي فارسية الأصل.

ومن مرادفات الأسد قسورة وهي معربة عن كشووز[5]،وقد وردت في القران الكريم في قوله تعالى: « فرت من قسورة » [6]

---

[1] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 173.

[2] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 321.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص .173

[*] ابن منظور: هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي المصري، هو أديب ومؤرخ وعالم في اللغة والفقه الإسلامي ولد في مصر في عام 1232 م، من مؤلفاته: لسان العرب، مختصر الحيوان للجاحظ، توفي في عام 1311.

[4] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 321.

[5] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 173.

[6] – المدثر، الآية 51.

لفظة اليم ذكر **الجواليقي** "أنَّ **الأزهري** قال: قلت اليمُّ البحر وهو معروف، وأصله بالسريانية فعربته العرب وأصله يما، وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم ثماني مرات وكلها في قصة موسى عليه السلام "[1] وهنا نلاحظ حذف الألف الموجودة في آخر الكلمة لأسباب ما.

لفظة القسطاس التي تعني الميزان وهي رومية الأصل.

لفظة الصراط بمعنى الطريق وهي باللاتينية: starta، وقد انتقلت من اليونانية إلى الآرامية اليهودية والسريانية [2]وقد وردت في القرآن الكريم: «اهدنا الصراط المستقيم»[3]

السكين أو المدية، فقبيلة دوس من الأزد تستعمل المدية، وهي عربية الأصل وأهل الحجاز يستعملون السكين وهي معربة عن الآرامية، وهنا يجوز الاستشهاد بها على حدوث الترادف لأننا إذا اعتبرناها عربية يمكن إدخالها مجال اختلاف اللهجات، ومنه يتولد تمازج سببين في حدوث الترادف لا يمكن التفريق بينهما إلا انطلاقا من الأصل والواقع اللغوي.

وأفرد **السيوطي** فصلا للألفاظ المعربة والدخيلة سمَّاه: « فصل في المعرب الذي له اسم في لغة العرب » قدم فيه أمثلة كثيرة منها عن الياسمين وأسمائه.

ومن هنا نستنتج أنَّ المعرب والدخيل أحد أبرز أسباب حدوث الترادف الذي أقر به حتى منكري الترادف، ومنهم أبو هلال العسكري[4] حيث يقول: "فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية، والبرمة بالمكية ومثل قولنا: الله بالعربية وآزر بالفارسية"[5] وهنا اعترف العسكري بوجود ألفاظ دخيلة ومعربة قد تترادف مع العربية.

---

[1] – أبو منصور الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، ص 645.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 174.

[3] – الفاتحة، الآية 06.

[4] – ينظر، المرجع السابق، ص 174– 175.

[5] – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 28.

ومن الباحثين المحدثين من أعزى كثرة الترادف في العربية كلها إلى المعرب والدخيل، فوقع خلط بين الأسباب الحقيقية للترادف وبين عوامل كثرته، وهي إشكالية يمكن الاستدلال عليه بما يلي:

- تحوي اللغة عددا قليلا من المرادفات المعربة، بينما يقابلها الكم الهائل من الأسماء العربية الأصيلة.

- أغلب الألفاظ المعربة والدخيلة لم تكن معروفة عند

3ذ جل العرب حتى أن بعضهم لم يكن على دراية بها إطلاقا[1]، وأكبر مثال على ذلك لفظة المدية: "فيروى أنَّ أبا هريرة لما قدم من دوس عام خيبر لقي النبي صلى الله عليه وسلم ،وقد وقعت منه السكين فقال له: ناولني السكين، فالتفت أبو هريرة يمنة ويسرة ولم يفهم ما المراد بهذه اللفظة فكرر له القول ثانية وثالثة وهو يفعل كذلك ثم قال: ألمدية تريد؟ وأشار إليها فقيل له نعم فقال: أوتسمى عندكم سكينا؟ ثم قال: والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ"[2] فهذا أبو هريرة لم يكن يعرف هذه اللفظة، وهو دليل على بعض الألفاظ الدخيلة التي كانت مجهولة عند بعض العرب.

لكن **إبراهيم أنيس** أنكر هذه الرواية بحكم أنَّ هذه اللفظة وردت في القرآن الكريم ولا يمكن أن تغيب على ذهن أي مسلم فما بالك بأبي بكر الصديق، لكن المؤلِّف يرى خلاف ذلك فمن وجهة نظره حتى الصحابة قد تغيب عليهم دلالة لفظ ما، وأكبر دليل على هذا أنَّ **ابن عباس** وهو ترجمان القرآن لا يعرف معنى الغسلين ويظن أنَّ للزقوم والغسلين المعنى نفسه، لكنها كلمة آرامية دخيلة، وعلى هذا النحو فان الألفاظ المعربة لم تعرف عند جميع العرب بأقاليمها، فكل إقليم يستعير الكلمات ممن يجاوره من اللغات الأعجمية، فيمكن أن نجد إقليما واحدا يتميز بلفظة أعجمية لوحده عن باقي الأقاليم الأخرى."[3]

---

[1] - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 175-176.

[2] - عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ص 326- 327.

[3] - ينظر، المرجع السابق، ص 177- 178.

ونظرتنا للعربية على أنها بيئة لغوية واحدة يقطعها الواقع اللغوي أحيانا، فيجعل من هذه النظرة سببا ضعيفا في حدوث الترادف، ومنه فيجب التسليم بأن الترادف يستوجب شرط الاستعمال للتأكد من وقوعه.

•بحكم التنافس القائم بين المعرب واللفظ العربي الأصيل فإنه قد يجعل إحداهما يغلب على الآخر[1] "فبعض المفردات المعربة أخذ يتغلب على مرادفه العربي شيئا فشيئا حتى قذف به في زوايا النسيان فمن ذلك مثلا ألفاظ الورد والنرجس والياسمين والمسك والتوت والباذنجان والكوسج والهون والطاجن والإبريق والديدبان والرصاص والميزاب واللوبياء والفالوذج، فقد قضت أو كادت تقضي على نظائرها العربية وهي الحواجم والعبهر والسمسق والمشموم والفرصاد والحدج والاثط والمهراس والمقلى والتامورة والعين والصرفان والمثعب والدَّجر والمبْرت والسرطراط"[2] ومنه طغى الدخيل على العربي وأخذ مكانه في الاستعمال.

وقد يضعف الدخيل أمام العربي مثل ألفاظ البوصي والجردقة والقيروان فقد ضعفت أمام الألفاظ العربية: السفينة والرغيف والجماعة، وعلى كل حال فإن الألفاظ الدخيلة ستصبح جزءا من الواقع اللغوي بفعل الاستعمال[3] إلا أن للمجمع اللغوي رأي في ذلك فهو "يجيز ان تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم"[4] أي مسألة التعريب تكون فقط عندما يقتضي الأمر ذلك.

إلا أنَّ المعرب والدخيل يعدان سببا من أسباب حدوث الترادف، ويبقى التفريق بين الألفاظ الأصيلة والدخيلة أمرا مجهولا بالنسبة لمستعملي اللغة الواحدة.

واستنادا على ما سبق نستنتج أنَّ عوامل وقوع الترادف كثيرة منها المعرب والدخيل، التطور الدلالي مصاحبا للاستعمال إضافة إلى المجاز، والصفات الغالبة، غير أنَّ بعض اللغويين قصروه في تعدد الوضع وأنَّ أكثر المرادفات نجمت عنه، وهذا ما نفاه المؤلِّف معددا باقي العوامل السالفة

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 179.

[2] – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، ط 3، 2004، ص 155.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 179.

[4] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط 3، 1966، ص 116.

الذكر مركزا على فكرة أثر التطور الدلالي واللغوي في تكوين مفردات عديدة، بعيدا عن أصول تلك الألفاظ حاذفا بذلك كل الفروق، وهذا ما تحدث عنه **الجاحظ** في فكرة فحواها أنَّ الناس يستعملون لفظة دون توخي الدقة فيها بيد أنَّ الأجدر أن يكون للأصلية السبق في الاستعمال.

ومنه فمسألة إيثار لفظ على آخر لسهولته وخفته، قامت بإقصاء التباين بين الألفاظ ولم يكترث الناس للدقة في الاستعمال ومنه نتج عندنا ما يسمى بتناسي الفروق بين الألفاظ حتى صار لها معنى واحد[1]، ويرى **أولمان** أنه "قد تختلط الكلمتان إحداهما بالأخرى اختلاطا يؤدي إلى عقد صلة زائفة بينهما وربما يؤثر ذلك في معنى إحدى الكلمتين، وهذه الحالة ليست إلا صورة من صور المماثلة بين الكلمات بطريق الربط الزائف"[2] أي أنَّ الاستعمال يكسر كل الفروق اللغوية فتصبح ذات معنى واحد.

هذا وقد يكتفي الناس بكلمة واحدة تنوب عن بقية نظيراتها ولا يهمهم سوى الرسالة.

ونحى **إبراهيم أنيس** نحو **الجاحظ** في هذا السبب وسمّاه بالموسيقية اللفظية التي شغلت الأدباء العرب عن ملاحظة الفروق بين الألفاظ، وتحدَّث عن هذا بطريقة أوسع مما ذكره الجاحظ

ووافقهم أيضا محمد المبارك مرجعا السبب في ذلك إلى العموم والغموض وانحطاط اللغة، وهذا ما يشبه ما جاء به **ابن قتيبة** بخصوص استنكاره لعدم تفريق الناس في عصره بين الألفاظ فصوَّب البعض منها، وضياع الفروق بين الألفاظ إنما هو راجع إلى التطور الدلالي، فقد يعمل إيجابا وقد يعمل سلبا لكن في الأخير ينتج مترادفات."[3]

وقد أكد اللغوي **دار مستيتر** في كتابه **حياة الألفاظ**، أنَّ الحياة في ألفاظها تنتج شكلين ومع الاستعمال تصبح مترادفتين، وقد عقب عليه **حسن ظاظا*** وأعطى أمثلة على ذلك من العربية

---

[1] – ينظر، المرجع السابق، ص 180– 181.

[2] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 171.

[3] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 172.

* حسن ظاظا: هو عالم مصري، ولد في عام1919 م، من أشهر المختصين في اللغة العربية واللغات السامية، من مؤلفاته: القدس مدينة الله أم مدينة داوود، أبحاث في الفكر اليهودي. توفي عام 1999 م.

مثل جبذ وجذب، لكنه أخطأ في هذا لأنها ليست مترادفات[1]، وأكد على هذا **إبراهيم أنيس** عندما أدرجها في مجال"اختلاف ترتيب الأصوات وقدم أمثلة منها: اللجز: اللزج، جذب: جبذ، ربص:رصب، صاعقة: صاقعة، عميق: معيق، لبكت الشيء: بلكته"[2] وهذا دليل على أنها كلمات عرفت تطورا صوتيا وليست بمترادفات، وحسب المحققين المحدثين فإنها مترادفات وهمية.

والترادف الحاصل في لغتنا لا يهم الناس كيف ولماذا حصل، هدفهم فقط هو إيصال المعنى المرغوب فيه، وقد أشار **ابن جني** إلى هذه النقطة في كتابه الخصائص."[3]

وانطلاقا من هنا يمكن تقسيم الترادف إلى قسمين هما:

الترادف الوضعي:

هو أن تختلف اللغات سواءً كانت عربية أم أعجمية في وضع تسميات للشيء الواحد، وهذا النوع من الترادف قليل جدا في اللغة، وهو من أصدقها وأوضحها، ولم ينكره المنكرون أمثال **أبي هلال العسكري** و**ابن درستويه**.

وهنا الوضع لا نعني به الوضع الأول لأننا نجهله بل نقف عند وضع دلالات قديمة أوصلها إلينا أهل اللغة وبناءا على هذا تعد كلمات أصلية، ومنه هناك ألفاظ تسمى في قبيلة بمسمى ما وقبيلة أخرى بمسمى آخر وان يكون اسم في العربية يقابله اسم آخر في لغة أخرى هذا ما يسمى بالترادف الوضعي.

الترادف غير الوضعي:

هو أن يكون لعدة ألفاظ المعنى نفسه نتيجة الاستعمال"[4]" وقد روت لنا المعاجم العربية مئات الكلمات التي اختلفت معانيها بعض الاختلاف تبعا للهجات المتباينة"[5] أي أنَّ هذا النوع

---

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 183.

(2) – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط 8، 1996، ص 192.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 184.

(4) – ينظر، المرجع نفسه، ص 184- 185.

(5) – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 157.

متواجد بكثرة في لغتنا، وهو أقل وضوحا وثباتا مقارنة مع النوع الأول، لأنه يقوم على التباين، وبعدها ترادفت ألفاظه بحكم التطور الدلالي فإذا أخذنا الألفاظ كما هي نجد أنها مترادفة، لكن محاولة البحث عن أصولها تُظهر لنا عدم ترادفها.

وقد سعى منكروا الترادف إلى نفي هذا النوع بحكم تمسكهم بالدلالة الأصلية للفظة، على الرغم من أن أغلب المترادفات في اللغة تدخل تحت مظلة هذا النوع.

ويختلف **حاكم مالك اللعيبي** مع القدامى في قضية اشتراط الوضع الأول في الترادف، ويعده سببا في فقر اللغة من الألفاظ، ضف إلى أنَّ الوضع يقوم على الأصل ونحن لا يمكننا الوصول حتى لو بحثنا في التاريخ العربي، لأنه سيحيلنا حتما إلى أزمنة مجهولة بحكم أنَّ العربية لم يصلنا منها إلا القليل."[1]

فعمل في هذه الألفاظ كل من التطور اللغوي والمجاز، وانتقلت معانيها من الحقيقة إلى المجاز وبالتالي انحرفت عن الوضع الأول، ولهذا الوضع الأول يكتنفه الكثير من الغموض ومن الأجدر أن يقصي المنكرون هذا الشرط.

وانطلاقا من هذا، فظاهرة الترادف ليست ثابتة ولا مطلقة وتتغير بتغير الزمان والمكان خصوصا في النوع الثاني، وقد يصير غير المترادف مترادفا، وما كان من المترادف قد يصبح متباينا، وحتى الألفاظ المترادفة لصفة أصلية فيها قد تصبح متباينة مع التطور الدلالي"[2] "ذلك أنَّ الحياة تشجِّع على تغير المفردات لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات"[3] فكل ظروف الحياة تتلاحم لتدفع الإنسان لتوليد الألفاظ أو استبدالها.

وكان الأجدر أن تُقيد الألفاظ بالزمان والمكان المعينين في العديد من المعاجم، لكن "لم يحاول أصحاب هذه المعاجم تنظيم الكلمات على أساس علمي يلقي الضوء على تطور المعاني بين اللهجات، وعلى الحياة الاجتماعية في القبائل، بل كان همهم هو سرد الكلمات ونسبة بعضها

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 186.

[2] – المرجع نفسه، ص187– 188.

[3] – ج. فندريس، اللغة، ص 247.

فقط إلى بيئاتها"[1] أي أنهم اكتفوا بتعداد ورصف الألفاظ وكان هدفهم جمع الكم الهائل من المفردات

ومجمل القول أنَّ الترادف ليس ثابتا، وهو مرهون بالتطور الدلالي ما يؤدي به إلى التباين والدليل على ذلك الأمثلة التي عرضها المؤلف في أول الفصل، وقد أشار إليها **يوهان فك** في مجرى حديثه عن كتاب الألفاظ ل**ابن السكيت***، وعليه فهناك ألفاظ كانت متباينة ثم نضجت بفعل التطور الدلالي."[2]

وقد تعرف اللغة عكس ذلك كأن تكون الألفاظ متباينة ثم تصبح مترادفة" وفيها: ثممت الشيء إذا جمعته أثمه ثما، وأكثر ما يستعمل في الحشيش" ومنه فاللفظة ثمّ كانت تعني الجمع ومع مرور الوقت أصبحت تعني جمع الحشيش، وكذلك" لفظ السبت، فانه في اللغة الدَّهر، ثم خُصَ في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع"[3] أي أنها أصبحت اسما لأحد أيام الأسبوع، ويوجد العديد من الأمثلة في اللغة على هذا النحو.

وقد كان العرب قديما يستعملون ألفاظا على أنها مترادفة بينما تداولها آخرون في زمان ومكان آخر على أنها متباينة، وعليه المترادفات غير متفق عليه، قد تزيد وقد تنقص وتتباين، لكن الكلمات الجديدة لا تنفي القديمة، واستنادا على هذا، الترادف التام لا يثبت طويلا بين كلمتين فخصائصها وسماتها تعمل على أن تكون مرادفة لها مع الزمن، وللتعبيرات الإيحائية حيز في مجال المترادفات."[4]

والحياة تضافر جهودها لتولد لنا ألفاظا جديدة وتتنوع بتنوع الأسباب، وتطور الألفاظ يتماشى مع تطور الحياة، وللقول بالترادف أو التباين وجب الاستناد على الزمان والمكان لفهم طبيعته،

---

[1] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 157.

* ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت، إمام في اللغة والأدب، ولد في عام 802 م، من تصانيفه: إصلاح المنطق، الألفاظ، الأضداد، توفي في عام 858 م.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 189.

[3] – السيوطي، المزهر، ص 427.

[4] – ينظر، المرجع السابق، ص 190.

ومنه نصل إلى مسألة الفروق وأسباب إنكار الترادف وهو ما تطرق إليه المؤلِّف في الفصل الآتي."[1]

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 191.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المبحث الأول: مسألة الخلاف حول الترادف.

خص الكاتب هذا المبحث بالحديث عن ظاهرة الخلاف حول الترادف و سنعرض فيما يلي لآراء القدامى و المحدثين حول هذه المسألة من تأييد و معارضة كما سنتطرق لدراسة في بعض كتب الفروق.

المطلب الأول: آراء القدامى.

مسألة الخلاف حول الترادف لم تكن مألوفة عند القدامى حيث نجدهم يوردون عدة ألفاظ للمعنى الواحد من غير ذكر فرق بينها، و قد أكدوا هذه الظاهرة ميدانيا و ذلك إبان جمعهم اللغة فقد كانوا يسجلون و يجمعون الكلمات التي تدل على المعنى الواحد في شكل رسائل أو موضوعات"[1] مثل : "أسماء الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنى و أسماء السحاب و الرياح و الأمطار لإبراهيم ابن سفيان و أسماء الدواهي عند العرب للمبرد"[2].و عليه هذه الظاهرة كانت مألوفة جدا عند القدامى حيث اعتمدوا عليها في جمع اللغة.

"يبدو من كلام **السيوطي** أن رواة اللغة و جامعيها كانوا في القرن الثاني الهجري يسلمون بقضية الترادف و لا يرونها محلا لنزاع أو جدل، حيث روى أن أبا زيد سأل أعرابيا ما المحبنطىء؟ قال: هو المتكأكىء، قال **أبو زيد**: و ما المتكأكىء؟ قال هو المتآزف قال: و ما المتآزف؟فسئم الأعرابي من مسائلته و قال له: أنت أحمق."[3]

إذن كان العرب القدامى يسلمون بوجود عدة ألفاظ للمعنى الواحد و لم يظهر أي خلاف حيال هذه الظاهرة فقد كانت أمرا طبيعيا في اللغة آنذاك.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 196.

[2] – محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، ص 17– 18.

[3] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 174.

لم تظهر فكرة الفروق إلا في أواخر القرن الثالث حيث يقول إبراهيم أنيس: بدأ بعض العلماء في أواخر القرن الثالث للهجري يلتمسون فروقا بين الكلمات التي عدها من سبقهم من المترادفات. و هذا ما جعل اللغويين ينقسمون آخذين بهذا الرأي و منتصرين له بمجموعة من الحجج و البراهين و منكر لهذا الرأي قائل بوقوع الترادف."[1]

إذن فذلك التسليم بظاهرة الترادف لم يدم طويلا حيث ظهر نفر يقول بوجود الفروق بين ما يعد من المترادفات.

راحت مسألة الخلاف حول الترادف تتوسع و قد "بلغ الجدال أشده في القرن الرابع حتى إذا ذكر الترادف انصرف الذهن إلى مسألة الجواز و الإنكار."[2] و أضحت هذه المسألة ليست مجرد آراء و أقوال مبثوثة في الكتب بل؛ راح كل فريق ينتصر لرأيه و يؤلف فيه"[3]، و هكذا "وضع المثبتون للترادف مصنفات خاصة و أبوابا من كتب جمعوا فيها الألفاظ المترادفة في موضوعات شتى ...و كذلك و ضع المنكرون مصنفات خاصة أو أجزاء من كتب في التماس الفروق اللغوية."[4]

فيما سيأتي سنعرض لآراء المنكرين حسب التدرج التاريخي ثم نتبع هذه الآراء بآراء القائلين بوقوع الترادف.

حسب المؤلف فإنه عند التفتيش و البحث في التراث اللغوي نجد أن أول من أنكر الترادف هو **ابن الأعرابي**، و ذلك فيما حكاه عنه تلميذه **ثعلب**"[5] حيث يقول:" كل حرفين أوقعتهما

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 197.

[2] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، ص 37.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 197.

[4] – المرجع السابق، ص 37.

[5] – ينظر، حاكم مالك، الترادف في اللغة، ص 197.

العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فأخبرنا به و ربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله."[1]

و قال أيضا:" الأسماء كلها لعلة خصت العرب ما خصت منها من العلل ما نعلمه و منها ما نجهله." [2]

من خلال القولين السابق ذكرهما **ابن الأعرابي** يرى أن كل كلمة تحمل معنى ليس في سواها من الكلمات,و عليه يعتبر "ابن الأعرابي هو أول من سن سنة الإنكار. "[3]

لقد أيد هذا الرأي جماعة من اللغويون و أخذوا به و راحوا يتوسعون فيه و يزيدونه تفصيلا ضاربين له الأمثلة، و ممن تابعوه هو تلميذه **ثعلب**، حيث روى قوله السابق ذكره و زعم أن كل ما يظن من المترادفات هو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما في الإنسان و البشر فإن الأول موضوع له باعتبار أنه يؤنس و الثاني باعتبار أنه بادي البشرة, على حد قول **تاج السبكي**.

إذن **ثعلب** ينظم إلى معلمه في إنكار الترادف و يرى أنه لا وجود للمترادفات بل كل كلمة أطلقت على مسمى لاعتبار معين, و أن ما يحسبه الناس ترادفا هو تباين في الصفات أي إطلاق عدة مسميات على شيء واحد و لكن كل مسمى لاعتبار مختلف عن الآخر.

كذلك ممن وافق **ابن الأعرابي** محمد ابن **قاسم الأنباري**، حيث ذكر في كتابه الأضداد قول ثعلب ثم أعقبه قائلا: و قال أبو بكر يذهب ابن الأعرابي إلى أن مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، و البصرة سميت البصرة للحجارة البيضة الرخوة بها و الكوفة سميت الكوفة لازدحام الناس بها، إذن فحسب هؤلاء فكل اسم أطلقته العرب على مسمى لعلة مخصوصة توجد فيه و لا توجد في غيره.

---

[1] – السيوطي ، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ص 399 – 400.

[2] – المصدر نفسه، ص 400.

[3] – نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، ص 37.

ممن أنكروا الترادف أيضا و عدوه من المتباينات التي تتباين بالصفات **ابن فارس** حيث يقول : و يسمى الشيء بالأسماء المختلفة، نحو السيف و المهند و الحسام و الذي نقوله في هذا أن الاسم واحد هو السيف و ما بعده من الألقاب صفات و مذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. و منه **ابن فرس** ينكر وقوع الترادف و يرى أن ما يعد من المترادفات ليس إلا صفات متعددة للشيء الواحد و هذه الصفات مختلفة المعاني فكل صفة تحمل معنى لا تحمله الأخرى و بالتالي لا يوجد ترادف.

ممن سار أيضا في طريق إنكار الترادف **ابن درستويه** و "ذهب في تفسير الترادف مذهبا آخر يقود إلى الإنكار و ذلك أن تكون المترادفات من بيئات لغوية متعددة و لا مانع بعدئذ من اتحادها في الدلالة"[1] و قال أيضا:" و ليس يجيء الشيء من هذا الباب- أي الترادف- إلا على لغتين متباينتين."[2] استنادا على ما قيل **فابن درستويه** ينكر الترادف و لكن في اللغة الواحدة.

لم ينكر **ابن درستوريه** الترادف فقط بل المشترك اللفظي و التضاد أيضا فهو يرى في جواز هذه الأمور إبطالا لحقيقة اللغة و إفساد حكمتها."[3]

"ينظم أبو **الهلال العسكري** أيضا إلى لائحة منكري الترادف"[4] حيث صرح في مقدمة كتاب الفروق اللغوية بإنكاره للترادف قائلا " ثم إني ما رأيت نوعا من العلوم و فنا من الآداب إلا و قد صنفت فيه كتب تجمع أطرافه و تنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم و المعرفة، الفطنة و الذكاء...." [5]

---

(1) - محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص 415.

(2) - المرجع نفسه، ص 415.

(3) - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 200.

(4) - محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله و مسائله، ص 301.

(5) - أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح ابراهيم سليم، دار المعارف و الثقافة، مصر، ص 21.

من خلال كلامه هذا يتضح لنا أنه ينكر الترادف و يرى أن ما يظن من المترادفات مجرد كلمات تقاربت معانيها و حسب و ثمة فروق موجودة بينها، لم ينكر هو الآخر الترادف فقط بل المشترك اللفظي أيضا حيث يقول:" فكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثير للغة بما لا فائدة فيه."[1]

إذن **العسكري** ينفي وجود الترادف و المشترك بل؛ و يرى أنهما مجرد تكثير للغة بلا فائدة.

أنكر أيضا **الأصفهاني** الترادف و صرح بهذا في مقدمته في كتاب المفردات في غريب القرآن حيث قال: و أتبع هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ونسا في الأجل بكتاب ينبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد و ما بينهما من الفروق الغامضة فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته نحو ذكره القلب مرة و الفؤاد مرة."[2]

إن كلام الأصفهاني يدل على استنكاره للترادف، فهو الآخر يرى أن بين تلك الألفاظ التي يظنها الناس مترادفة فروقا لا بد من معرفتها.

جل هذه الآراء في إنكار الترادف مصدرها واحد و هو رأي **ابن الأعرابي** إذ عولوا على رأيه كثيرا و توسعوا فيه و فصلوه."[3]

تتمثل أدلة هؤلاء المنكرين في أنه لا بد من سبب للتسمية و القول بالعلل و الاعتبارات حتى و إن كانت مجهولة أو غامضة،كما يرون أن واضع اللغة حكيم و لا يمكن أن يورد للمعنى الواحد أكثر من لفظ ضف إليه أنهم يعتبرون الترادف زيادة و حشو .

---

[1] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 314.

[2] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 201-202.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ص 202.

لقد لاحظ الكاتب عدة ملاحظات على مذهب هؤلاء المنكرين و لخص هذه الملاحظات فيما يلي:"[1]

1. ينظرون إلى دلالة الألفاظ تبعا لمعناها الأصلي كما يعتمدون على الاشتقاق كثيرا و ذلك لمعرفة سبب التسمية و قد أسرفوا فيه كثيرا، كما كانوا ينظرون إلى الألفاظ نظرة تاريخية محضة متجاهلين التطور الدلالي الذي يصيب الكلمات. "[2]

إذن فهؤلاء لا ينظرون إلى المعاني وفق ما يجري به الاستعمال بل؛ يرجعون إلى المعنى الأصلي للكلمة كما وردت في المعاجم غير مبالين بالتطور الدلالي.

2. استنكر هؤلاء الترادف من قبيل أن اللغة توقيف من الله عز و جل و لا يمكن أن يكون للمعنى الواحد لفظين أو أكثر، و لكن نظريات نشأة اللغة متعددة و لم يتم الفصل فيها حتى أن الدرس اللغوي قد ألغى البحث فيها. "[3]

و منه فأصحاب هذا الرأي يرون أن اللغة توقيف من عند الله عز و جل و بالتالي فهم يستبعدون أن يضع الله عدة ألفاظ للتعبير عن معنى واحد.

3. يرى المؤلِّف أن قولهم بأن الترادف ليس إلا تكثيرا من دون فائدة أنه مناف للعقل، نابع من نظرية التوقيف و في رأي الكاتب هذه نظرة منطقية محضة و حجة عقلية بحتة، و أن المنطق العقلي لا يصدق على الظواهر اللغوية كلها ففيه إجحاف و بعد عن طبيعة اللغة."[4]

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 202.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 203- 204- 205.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 206.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 206- 2007.

و من خلال هذا نجد أن الكاتب يفند حجة هؤلاء و يراها مجرد نظرة عقلية بحتة لا تصدق على طبيعة اللغة.

4. هؤلاء ينكرون الترادف في اللغة الواحدة و ليس في اللغتين و بالتالي فاللغة عندهم لهجة واحدة و عليه فهم تجاهلوا تداخل اللغات و تعدد اللهجات فالعربية ليست لهجة واحدة ؛ إنما مجموعة من اللهجات."[1] إذن جعل هؤلاء اللغة لهجة واحدة و تناسوا أنها مزيج من لهجات كثيرة.

و بالحديث عن وقوع الترادف في اللغتين فقد أشار الكاتب إلى إمكانية وقوعه حتى في اللهجة الواحدة.

لقد نوه المؤلف أيضا إلى أمر غريب عند أصحاب هذا الرأي و هو أن بعضا من منكري الترادف أوردوا عدة ألفاظ و ذكروا أنها بمعنى واحد و هذا مناقض لمذهبهم و يدل على عجزهم على الكشف عن الفروق"[2]، و من هؤلاء **ابن الأعرابي** إذ قال: "ماء حراق و قعاع بمعنى واحد"[3] و قال أيضا: " زلعته و سلقته و دثئته و عصرته و هروته و فأوته بمعنى واحد ."[4] كما يذكر جملة من الأسماء دون الإشارة إلى فرق بينها مثل قوله: "يقال للعمامة هي العمامة، و المشوذ، و السب، و المقطعة، و العصابة، و العصاب، و التاج، و المكسورة."[5] لقد أورد الكاتب العديد من الأمثلة لدى **ابن الأعرابي** في هذا الشأن و لكننا اقتصرنا على ماسبق ذكره فقط.

كذلك **ثعلب** أورد ألفاظا بمعنى واحد رغم إنكاره للترادف حيث يقول: "ثوب خلق و أخلاق، و سمل و أسمال، و مزق، و شبارق، و طرائق، و طرايد، و مشق، و هبب، و أهباب، و

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 207.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 208.

[3] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 209، نقلا عن اللسان، مادة حرق، ص 10- 43.

[4] – المرجع نفسه، ص 209، نقلا عن اللسان مادة زلع، 8\ 143.

[5] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ص 410.

مشبرق، و شمارق، و خبب و أخباب و خبائب، و قبائل، و رعابيل، و ذعاليب، و شماطيط، و شراذم، و ردم، و هدم، و أهدام، و أطمار بمعنى."[1]و قال أيضا: يقال: أزم فلان، و أطرق، و أسكت، و ألزم و قرسم: و بلدم، و أسبط، بمعنى أزم."[2]

ممن حذا حذو هؤلاء أيضا **ابن الأنباري** حيث يقول في كتابه الأضداد: "و الضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك البر و الحنطة و العير و الحمار و الذئب و السيد و جلس و قعد و ذهب و مضى."[3]

إن هدف الكاتب من خلال عرض هذه الأقوال ليس إنكار التباين و الفروق جملة و تفصيلا؛إنما يستنكر تعسفهم في الفروق و القول بالعلل و الأسباب كما يأخذ عليهم تجاهلهم التطور الدلالي الذي يعد سببا رئيسيا و أساسيا لحدوث الترادف، و يرى المؤلف أنه ينبغي على هؤلاء التسليم بالترادف في تلك الألفاظ التي يجهل الفرق بينها."[4]

من هنا نرى أن صحاب هذا الرأي أسرفوا في إنكار الترادف و القول بالفروق و العلل، كما اعتمدوا على النظرة التاريخية التي تحصر الكلمة في قالبها الأصلي فقط متناسين التطور الدلالي و الذي يعد من أهم نواتجه الترادف.

حاكم مالك يتفق مع وقوع الترادف في اللغة لكن كنتيجة للتطور الدلالي لا نتيجة وضع اسمين لشيء واحد و ذلك حين قال: "و خلاصة ما نراه هو تأكيد القول بوقوع الترادف نتيجة التطور اللغوي لا الوضع حيثما يمكن إطلاق مسميين أو أكثر على مسمى واحد من غير تباين بينها (دون اعتبار) لما كانت عليه في الأصل."[5]

---

[1] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 411.

[2] – المصدر نفسه، ص 411.

[3] – الأنباري، الأضداد، ص 6 – 7.

[4] – ينظر، حاكم مالك، الترادف في اللغة، ص 212.

[5] – المرجع نفسه، ص 213.

يرجع المؤلِّف السبب الرئيس لإنكار الترادف عند هؤلاء إلى نظرتهم التي يصفها بالمتطرفة، إذ كانوا ينظرون إلى أصل الوضع و ليس التطور الدلالي و في رأيه لو أنهم لم يتجاهلوا هذا التطور لما أنكروا الترادف أصلا."[1]

من خلال ما سبق الحديث عنه نلاحظ أن الكاتب يؤكد كثيرا و في مرات عديدة على التطور الدلالي و تناسيه من قبل العلماء القدامى و كيف أن غضهم الطرف عنه جعلهم ينكرون الترادف.

أما القائلون بالترادف فيرى **حاكم مالك** أنهم برهنوا على رأيهم بأدلة عقلية لا تمنع وقوع الترادف عقلا و أدلة نقلية تتمثل في تلك المفردات ذات المعنى الواحد التي وردت عن العرب، كما عجبوا من إنكار المنكرين و وصفوهم بالتكلف و التعسف."[2]

احتج أصحاب هذا الرأي أنه "لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته و ذلك أنا نقول: في(لا ريب فيه) ، (لا شك فيه)، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ فلما عبر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد."[3]

إذن فأصحاب هذا الرأي يرون أنه لو كان كل لفظ مستقل بمعناه لما أمكن لنا التعبير عن نفس المعنى بعبارات مختلفة ذلك أن كل كلمة تحمل معنى لا يوجد في غيرها و بالتالي تصبح أساليب التعبير واحدة.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 213.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 213.

[3] – عبد العال سالم مكرم، الترادف في الحقل القرآني، ص 12– 13.

احتج هؤلاء أيضا بما ورد في الشعر من كلمات مختلفة لكنها بمنى واحد حيث قالو إنما يأتي الشعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا و مبالغة."[1]

أما **الآمدي** فقد رد على من أنكر الترادف قائلا:" ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع وقوع الترادف في اللغة مصيرا منهم إلى أن الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات و اختصاص كل اسم بمسمى غير مسمى الآخر... و جوابه أن يقال لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلي فإنه لا يمتنع عقلا أن يضع أحد لفظين على مسمى واحد ثم يتفق الكل عليه أو أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين على مسمى و تضع له الأخرى اسما آخر، من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى ثم يشيع الوضعان بعد ذلك، كيف و أن ذلك جائز بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة فكان جائزا بالنظر إلى قبيلتين."[2]

مما لا شك فيه أن **الآمدي** استند إلى دليل عقلي على وقوع الترادف حيث يرى أنه يمكن أن يصطلح الناس على لفظين لذات المعنى، كما يمكن أن تسمي القبيلة شيئا باسم معين و تسميه الأخرى باسم مختلف ثم يشيع اللفظان و بالتالي دلالة أكثر من مفردة على نفس الشيء.

روى مثبتوا الترادف عدة أحاديث للبرهنة على صحة رأيهم منها: "أن أبا هريرة لقي النبي ρ قد وقعت من يده السكين فقال له ناولني السكين فالتفت أبو هريرة يمنة و يسرة و لم يفهم ما المراد بهذا اللفظ فكرر له القول ثانية و ثالثة و هو يفعل كذلك ثم قال: آلمدية تريد؟ فقيل له نعم، فقال أوتسمى عندكم سكينا؟ ثم قال و الله لم أكن سمعتها إلا يومئذ."[3]

كذلك جاؤوا بقصة أخرى لاثبات الترادف حيث يقولون: "أن رجلا من بني كلاب أو من سائر بني عامر من صعصعة خرج إلى ذي جدن من ملوك اليمن فاطلع إلى سطح و الملك عليه

---

[1] – ينظر، حاكم مالك، الترادف في اللغة، ص 214.

[2] – حاكم مالك، الترادف اللغة، ص 214، نقلا عن الأحكام في أصول الأحكام، 1/ 30- 32.

[3] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 176.

فلما رآه الملك اختبره فقال له ثب يريد أقعد، فقال الرجل ليعلم الملك أني سامع مطيع ثم وثب من السطح و دقت عنقه، فقال الملك: ماشأنه، فقالوا له: أبيت اللعن، إن الوثب في كلام نزار الطمر أي الوثوب إلى أسفل فقال الملك: ليست عربيتنا كعربيتهم، من دخل ظفار حمر أي من دخل مدينة ظفار و اليمنية فليتكلم الحميرية."[1]

إذن فمن القولين استدل هؤلاء على الترادف فالسكين و المدية لهما نفس المعنى و قعد و وثب أيضا لهما نفس المعنى و هكذا أجازوا وقوع الترادف في اللغة.

من خلال ما سبق الحديث عنه يرى الكاتب أن اللغة عند أصحاب هذا الرأي تواطىء و اصطلاح حيث فسروا الترادف بتعدد الوضع سواء كان من واضع واحد أو واضعين مختلفين، و بالتالي نظرة هؤلاء للغة تختلف عنها تماما لدى المنكرين حيث يرون أن اللغة توقيف من الله عز و جل كما سلف الذكر."[2]

نخلص من هذا كله أن القائلين بالترادف قدموا أدلة و حجج لإثبات وقوع الترادف و قرروا أن تعدد اللفظ هو ما يفضي إلى الترادف و هذا نابع من نظرتهم إلى اللغة كونها اصطلاحية.

أما عن قول المنكرين بأن الترادف تكثير بلا فائدة فقد رد عليهم مناصروا الترادف بذكر فوائده منها:" تكثر الوسائل – أي الطرق – إلى الإخبار عما في النفس فإنه ربما نسي أحد لفظين أو عسر عليه النطق به و قد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ فلم يحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء و لولا المترادفات تعينه على قصده لما قدر على ذلك."[3] " كذلك قد يكون أحد المترادفين أجلى من الآخر فيكون شرحا للآخر الخفي."[4]

---

[1] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 177.

[2] – ينظر، حاكم مالك، الترادف في اللغة، ص 215.

[3] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ص 406.

[4] – المصدر نفسه، ص 215.

إذن فالترادف ينوع أساليب و طرائق التعبير كما يساعد ذوي عيوب النطق على إيجاد مرادفات للكلمات التي عسر عليهم نطقها كما يسهل الفهم حيث فإذا تعذر فهم كلمة ما تشرح بمرادفها الأوضح منها.

كما ذكروا من فوائده أيضا:" الوفاء بحاجة البلغاء في تنوع العبارات و تلوين الأساليب و الحرية في الاختيار و الانتقاء و القدرة على التوسع في طرق الفصاحة و أساليب البيان."[1]

لقد استفاض القائلون بالترادف كثيرا في الرد على المنكرين و تفنيد أدلتهم المنطقية و العقلية و إثبات الترادف إلى الحد الذي رأى فيه بعضهم أن الترادف مسلم به و واقع في اللغة و لا داعي لإقامة البرهان عليه، و العمل على إثباته مجرد عبث."[2]

إذن كلا الفريقين انتصر لرأيه بجملة من الحجج و البراهين، حاول المنكرون التماس أدق الفروق بين الكلمات أما المثبتون فقد أسرفوا أيضا في جمع المترادفات و هكذا غلا كل فريق في رأيه.

هنا أشار **المؤلِّف** إلى أن كلا الفريقين غض الطرف عن حقيقة التطور الدلالي و حقيقة الاستعمال و التعويل عليه في مثل هذا الأمر,إن المؤلف يجزم بوقوع الترادف في اللغة تبعا للاستعمال و لا سبيل لإنكاره على هذا الوجه, فهو يرى أنه قد تكون الكلمتان متباينتان لكن التطور الدلالي محى ما بينها من فروق فتصبح مترادفة و هذا الغالب في المترادفات أو قد تكن ترادفت وضعا و هو القليل."[3]

تأسيسا على ما قيل ف**حاكم مالك** يؤكد على ضرورة الاعتماد على الاستعمال في القول بالترادف من عدمه و كذا أثر التطور الدلالي.

---

[1] – علي اليمني، أسرار الترادف في القرآن الكريم، دار ابن حنظل، د ب، د ط، 1980، ص12.

[2] – ينظر، حاكم مالك، الترادف اللغة، ص 216.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، ص 217.

نجد في اللغة كثيرا من النصوص و الشواهد عند القدامى التي تدل بوضوح على أن الحس اللغوي العام كان يسوي بين لفظتين أو أكثر دون ذكر أي فرق بينهما و من الأمثلة على هذا أن **ابن عباس** كان يشرح مفردات القرآن التي سئل عن معانيها بمفردات أخرى مثل تفسير ألفينا بوجدنا و الإياب بالمرجع و الأجداث بالقبور و يذكر في أحيان أخرى عدة ألفاظ لذات المعنى مثل: الحمأ السوداء و الشاط أيضا."[1]

و في هذا يرى المؤلف لو كانت هنالك فروق بين هذه الكلمات لما فسرها **ابن عباس** ببعضها و لكان منهجه هذا غير صائب، ضف إليه لو لم تكن بعض الكلمات تحمل معاني كلمات أخرى لما أجاز العلماء رواية الحديث بالمعنى."[2]إذن فهذه أدلة أخرى لإثبات وقوع الترادف في اللغة.

ما يعتمد عليه الكاتب للقول بالترادف هو الاستعمال و الواقع اللغوي بعيدا عن أصل الوضع و علل الوضع و ما يوجبه المنطق و العقل إذ " ليست العبرة بما تورده المعاجم اللغوية بل هي في واقع الاستعمال."[3]

وعليه ف**حاكم مالك** يثبت الترادف لكن يعزوه إلى التطور الدلالي و الاستعمال القائم بين الناس لا إلى أصل الوضع و أسباب الوضع.

لقد ذكرنا سابقا أسماء منكري الترادف و هنا رأى الكاتب أنه من المفيد أن يذكر أسماء المثبتين و القائلين بالترادف أيضا و هم: "**ابن خالويه** (ت 370 هـ)، **أبو بكر الزبيدي** (ت 379 هـ)، **الرماني** (ت 384 هـ)، **ابن جني** (ت 392 هـ)، **الباقلاني** (ت 403 هـ)،

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 218.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 219

[3] – عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و لغة القرآن، ص 57.

ابن سيده (ت 458 هـ)، **حمزة الأصفهاني** (ت 460 هـ)، **فيروز آبادي** (ت 817 هـ) و **السيوطي** (ت 911 هـ) و غيرهم."[1]

ها هنا أشار المؤلِّف إلى بعض العلماء المحدثين أمثال **إبراهيم أنيس** و **صبحي الصالح** الذين عدوا **ابن فارس** من المنكرين معولين في ذلك على حواره مع **ابن خالويه** الذي نفى فيه أن يكون الصارم و الحسام و المهند من أسماء السيف و في رأي حاكم مالك هذا وهم لأن إنكار صفات المسمى لا يعني بالضرورة إنكار الترادف"[2]، إذن فالمؤلف يفرق بين إنكار الصفات و إنكار الترادف بصفة عامة.

في الأخير يخلص المؤلِّف إلى الجزم و الإثبات بوقوع الترادف لأن أكثر اللغويين ذهبوا إلى ذلك و لأنه أمر تؤيده النصوص و الشواهد و يدعمه الاستعمال. "[3]

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 220.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 220– 221.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 221.

المطلب الثاني: دراسة في بعض كتب الفروق.

بعدما أسهب **حاكم مالك** في الحديث عن مسألة الخلاف و عرض حجج كلا الفريقين انتقل إلى جزئية أخرى و هي دراسة في بعض كتب الفروق و فيما يلي سنبسط لكتاب العسكري و بعض الأمثلة عن الفروق الغوية.

لما اختلفت معاني بعض الألفاظ و شكل التفريق بينها رأى بعض العلماء أن هذا لحن و فساد قد أصاب اللغة و لا بد من التصدي له للحفاظ على أصالة و فصاحة اللغة و ردوا هذا التغير إلى الجهل و التأخر و الانحطاط و الضعف، فكان من تصديهم لهذه الظاهرة أن ألفوا المصنفات و الكتب للتفريق بين هذه الكلمات و التعويل على المعنى الأصلي أي كما ورد المعاجم."[1]

إذن هؤلاء يزعمون أن هذا التطور الدلالي لحن أصاب اللغة و لا بد من تصحيحه و تصويبه حتى تحافظ اللغة نقاوتها.

قضية الفروق لم تأت إلا في وقت متأخر و ذلك بعد أن شاع استعمال الكلمات بمعنى واحد و إهمال ما بينها من فروق."[2]و عليه فالبحث في الفروق ليس إلا رد فعل على الاستعمال الذي لا يبالي بالفروق ما بين الألفاظ.

من الذين نبهوا لقضية الفروق **ابن قتيبة** في كتابه أدب الكاتب"[3]، حيث سمى أول باب من هذا الكتاب " باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه "[4] و أورد العديد من الأمثلة في هذا حيث يقول:" من ذلك أشفار العين يذهب الناس إلى أنها الشعر النابت على حروف العين و

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 222.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 222.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 222.

[4] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1988، ص 23.

ذلك غلط إنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر و الشعر هو الهدب."[1] إذن ابن قتيبة يصوب الاستعمالات الخاطئة الشائعة بين الناس.

من الأمثلة أيضا: قوله: " القافلة يذهب الناس إلى أنها الرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة، و ليس كذلك ، إنما القافلة الراجعة من السفر يقال: قفلت فهي قافلة و قفل الجند من مبعثهم أي رجعوا و لا يقال لمن خرج من مكة من العراق قافلة حتى يصدروا."[2]

إذن القافلة تطلق في الأصل على الرفقة في السفر عند رجوعها و ليس ذهابها.

لقد وظف **ابن قتيبة** العديد من الأمثلة عن تلك المفردات التي سوى الاستعمال بينها بينما هي في الحقيقة ليست كذلك، مثل: " المأتم و المصيبة، الحمام و الدواجن، الآل و السراب، و الدلج و الخروج."[3]

يعد **العسكري** أيضا ممن ألفوا في الفروق لنفس السبب،"[4] "فهو أشهر من كتب في التفريق بين المعاني و إليه ينصرف إليه الذهن إذا ذكر الوجه المقابل لتساوي الدلالة."[5] و عليه فالعسكري هو من المشهورين بالفروق و الكتابة فيها فقد سبق و أن ذكرنا أنه من منكري الترادف.

من أشهر الكتب التي خطتها أنامل **العسكري** في هذا الشأن كتاب الفروق اللغوية و هو كتاب معروف جدا و له قيمته في التراث العربي حيث نهل منه و استند عليه العديد من الدارسين و الباحثين. "[6]

---

(1) – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 23.

(2) – المصدر نفسه، ص 26.

(3) – المصدر السابق، ص 26– 30.

(4) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 224.

(5) – علي كاظم المشري، الفروق اللغوية في العربية، دار الصادق، العراق، ط 1، 2011، ص 58.

(6) – ينظر، المرجع السابق، ص 224.

تعرض المؤلّف لفروق العسكري بالشرح و التحليل و خلص بعد إمعان للنظر فيه إلى جملة من الأمور توضح الغاية من تأليفه و المنهج الذي مشى عليه و طبيعة الفروق و تتلخص هذه الأمور فيما يلي: "[1]

1. لقد كان الدافع للتأليف في الفروق عند **العسكري** هو نفسه عند **ابن قتيبة** حيث أعرب في مقدمته – العسكري – عن هذا السبب"[2]، حيث قال:" ثم إني ما رأيت نوعا من العلوم و فنا من الآداب إلا و قد صنف فيه كتب تجمع أطرافه، و تنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم و المعرفة، و الفطنة و الذكاء، و الإرادة و المشيئة، و الغضب و السخط، و الخطأ و الغلط، و الكمال و التمام، و الحين و الجمال... ."[3]

و عليه ما دفع العسكري للتأليف هو بيان الحدود و الفوارق بين الكلمات التي تقارب معناها و ظن الناس أنها تحمل نفس الدلالة.

2. اعتمد **العسكري** على هذه الاعتبارات في التفريق بين الألفاظ مثل: صفات المعنيين, أو اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، إضافة إلى اعتبارات أخرى كاعتبار النقيض و الاشتقاق و أصل الوضع و اعتبارات صرفية و نحوية... ."[4]

إذن من خلال هذه الاعتبارات يظهر لنا أن **العسكري** قد عول على الدلالة الأصلية و أصل الوضع و لم يكتف بهذا فقط؛ بل اعتمد أيضا على اعتبارات صوتية و نحوية و منطقية و عقلية.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 224.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 224.

[3] – أبي هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح محمد إبراهيم سالم، ص21.

[4] – ينظر، المرجع السابق، ص 224.

3. يضم الكتاب ثلاثين بابا، اندرج في كل باب مجموعة من الكلمات المتقاربة المعنى في موضوع معين، فقام العسكري بالتفريق بين هته الألفاظ انطلاقا من دلالتها الأصلية."[1]

كان يشير **المؤلِّف** في العديد من المواضع إلى التوسع الذي مس بعض الكلمات، كما أورد أكثر من خمسين و مائة كلمة ذات المعاني المتقاربة و التي طمس الفرق بينها بفعل الزمن."[2] مثل الإعادة و التكرار حيث يقول:" الفرق بين الإعادة و التكرار أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة و على إعادته مرات و الإعادة للمرة الواحدة، ألا ترى أن قول القائل أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة، و إذا قال كرر كذا كان كلامه مبهما لم يدر إعادته مرتين أو مرات."[3]

و عليه فكلمة إعادة تفيد تكرار الشيء لمرة واحد أما التكرار فيفيد الإعادة عدة مرات.

كذلك فرق بين الجحد و الإنكار حيث يقول:" الفرق بين الإنكار و الجحد أن الجحد أخص من الإنكار و ذلك أن الجحد إنكار الشيء الظاهر و الشاهد في قوله تعالى بآياتنا يجحدون فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات و لا يكون ذلك إلا ظاهرا و قال تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فجعل الإنكار في النعمة لأن النعمة قد تكون خافية."[4]

و منه فالجحد يكون في الأمور الظاهرة أما الإنكار فيكون في الأمور الخفية .

هنا يصف **المؤلف** نظرة **العسكري** لهذا التطور الدلالي بالمعتدلة ذلك أنه لم يجعله لحنا؛ بل كان يشير في كثير من المواضع للتوسع الذي طال بعض الكلمات دون وصفه لحنا أو خطأ. "[5]

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 225.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 225.

[3] – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص 39.

[4] – المصدر نفسه، ص 46.

[5] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 227.

إذن فنظرة العسكري تختلف عنها لدى **ابن قتيبة** فهذا الأخير جعل هذا التطور خطأ أما **العسكري** فلم يجعله كذلك بل عده توسعا لمعاني الكلمات و حسب.

4. كان العسكري أثناء ذكره الفروق بين الكلمات لا يكتف بفرق واحد بل يورد عدة فروق و ربما ينفي بعضها و يتضعف البعض الآخر و يثبت بعضها و قد يذكر عدة فروق و يرجح فرقا على آخر و يرى المؤلف أن هذا النفي و الترجيح و التضعيف يشير إلى أنه حتى المفرقين أنفسهم ليسوا متفقين "[1]

و عليه فقد كان **العسكري** يستشهد بعدة فروق و يرجح البعض على الآخر.

5. لقد اهتم **العسكري** كثيرا بذكر الفروق بين ألفاظ المتكلمين و مصطلحات المناطقة و الفقهاء و قد أشار إلى هذا في مقدمته و ما يدل على هذا هو طبيعة الألفاظ التي فرق بينها مثل: الاسم و الحد,و الحد و الحقيقة و الحد و الرسم و الحقيقة و الذات و المتكلم و الكلماتي و المحال و الممتنع... إضافة إلى أنه كان يتمثل بأقوال و آراء المتكلمين و الفلاسفة في مواضع عدة و يرى **حاكم مالك** أن هذا غير مناسب لإدخاله في الفروق اللغوية."[2]

مما سبق ذكره يتبين لنا أن **العسكري** أقحم مصطلحات الفلاسفة و المناطقة في الفروق اللغوية و هذا ما يراه الكاتب غير لائق هنا.

6. كانت شواهد و أدلة **العسكري** تفتقر إلى الكثرة فبعض الفروق كانت خالية من الشواهد علاوة على أنه كان لا ينسب تلك الشواهد إلى أهلها، عكس **ابن قتيبة** الذي عزز فروقه بكثرة الأدلة ناسبا كل شاهد إلى صاحبه كما ذكر من قال بالفروق من الأقدمين."[3]

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 227.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 228.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 228.

و منه فمنهج **العسكري** كان ينقصه الاستدلال و الاستشهاد و كذا نسبة الأقوال إلى أصحابها.

7. لقد لف بعضا من فروق **العسكري** النزعة الكلامية و المحاكمة العقلية و هذا ما نتج عنه غموض في فهم و إدراك بعض الفروق مثل الكل و الجمع و السنة والعام."[1]

إذن فقد طغت النزعة الكلامية على فروق **العسكري** و هذا ما أحدث لبسا و إشكالا في فهم هته الفروق.

8. مما لاحظه المؤلِّف أيضا على منهج **العسكري** هو تفريقه بين بعض الكلمات التي لا تحتاج إلى تفريق أصلا و لم تختلط دلالتها. "[2]

و عليه فقد أخذ العسكري في التفريق بين بعض المفردات التي لم يخلط الاستعمال بينها و بقيت متباينة.

9. لقد أقصى التفريق بين الألفاظ التي من لغتين سواء كانت لغات قبائل عربية (لهجات) أم عربية و أعجمية، مثل القدر بالبصرة و البرمة بالمكية. و هنا ينوه الكاتب إلى أن عدم تفريق العسكري للألفاظ من لغتين مختلفتين يعني أنه لا ينكر وقوع الترادف إذا وقع من لغات مختلفة." [3]

تأسيسا على ما قيل **فالعسكري** ينكر الترادف في اللغة الواحدة و يجيزه في اللغتين.

10. من جملة الأمور الملاحظة على منهج **العسكري** تعسفه و تكلفه في القول بالفروق حتى و إن كان الفرق ضعيفا و ضئيلا و يظهر تشدده هذا في التفريق بين ثلة من الألفاظ دون ذكر

---

[1] – ينظر، حاكم مالك، الترادف في اللغة، ص 228.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 228.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 228.

أي شاهد في حين نجد هذه الكلمات في المعاجم تحمل نفس المعنى."[1] فمثلا كلمتا الإرادة و المشيئة نجد العسكري يفرق بينهما بينما يقول **ابن منظور** في اللسان:" شيأ: المشيئة: الإرادة."[2] كذلك ورد في اللسان: "النأي: البعد."[3] بينما **العسكري** يفرق بينهما, كذلك النبأ والخبر جعل بينهما فروقا في حين يقول ابن منظور في مادة نبأ:" النبأ: الخبر و الجمع أنباء."[4]

إذن أورد **العسكري** عدة كلمات و فرق بينها في حين نجدها في الكثير من المعاجم على معنى واحد.

مجمل القول أن **العسكري** تناول الفروق بنظرة تاريخية حيث اعتمد على الدلالة الأصلية للكلمات رافضا ذلك التغير الجديد في الدلالات الذي نتج عن التطور في الاستعمال حتى و إن كان قد تكلم عن هذا التوسع, إضافة إلى تأثره بالمنهج المنطقي و الطابع العقلي،كما تعسف و تكلف أيضا في إيجاد الفروق و قلة شواهده و عدم نسبتها كلها إلى أهلها.علاوة على أن الفروق التي ذكرها ليست كلها متفق عليها.

في ضوء الحديث عن هذه الفروق اللغوية تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين التصنيف في الفروق و ما ألّف في كتب لحن العامة و ذلك من حيث الدافع و المنهج، فالفروق اللغوية في الحقيقة ما هي إلا باب من أبواب اللحن في الدلالة فكتب لحن العامة قد تضمنت أبوابا كان هدفها التفرقة بين تلك الألفاظ التي أصبح الناس يستعملونها بمعنى واحد و هي ليست كذلك و هو نفسه ما

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 228.

[2] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان ط1، د ت، مج 8، ص 169.

[3] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط1، د ت، مج 14، ص 168.

[4] – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط1، د ت، مج 14.

نجده في كتب الفروق و بهذا كان حريا بكل من درسوا لحن العامة أن يتناولوا كتب الفروق لأنها ضرب من كتب اللحن."[1]

المطلب الثالث: آراء المحدثين.

لقد حاول الكاتب في هذا المطلب أن يبسط لآراء المحدثين حول ظاهرة الترادف سواء عرب أو أجانب.

يرى الكاتب أن الدارسين المحدثين كلهم تقريبا أجمعوا على وقوع الترادف في اللغة,و قالوا عن إنكار الترادف بشكل تام أمر لا تؤيده النصوص و لا الشواهد. "[2] إذن جل المحدثين اتفقوا على جواز الترادف في اللغة.

أشار الكاتب إلى أن معظم اللغويين حاكوا القدامى في نظرتهم إلى الترادف تبعا للوضع في اللغة و تناسوا أثر التطور الدلالي، كما ذكر أن تصنيف هؤلاء للترادف مشابه لتصنيف القدامى و هذا ما نتج عنه الإسراف و الخلط."[3] و عليه فحتى المحدثون من العلماء غلوا في الترادف و غضوا الطرف عن حقيقة التطور الدلالي و أثره.

تعرض الأجانب أيضا للترادف في العربية لم ينكروه لكن اختلفت آرائهم حول الكثرة، و قد ذكر الكاتب منهم المستشرق **الروسي بيلكين** و **المستشرق الفرنسي بلاشير و اونو كلينيراغ**.و قد كان أيضا من المحدثين من أنكر الترادف بمعناه التام سواء مستشرقين أو عرب و صنفوا في الفروق"[4] و في هذا الشأن أورد الكاتب قولا **لحفني ناصف** مفاده أن "الناظر إذا أمعن نظره تبين له أن لا ترادف في الحقيقة لأن العرب شعوب و قبائل، و لكل شعب ألفاظ محصورة وضعها

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 230 – 231.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 259.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 259.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 260.

واضعهم ليتقاضوا بها أغراضهم، و لا ضرورة في تقاضي الأغراض إلى وضع أزيد من لفظ واحد لكل معنى. فالذين يسمون السبع أسدا لا يسمونه ليثا، و الذين يقولون مدية لا يقولون سكينا و إذ لا تمس الحاجة إلى ذلك فالحق أن الترادف في اللغات ليس طبيعيا و لا وجود له متى وجهنا النظر إلى كل قبيلة على حدا و إنما هو أمر يحدث عند النظر إلى كافة القبائل و عموم الشعوب."[1] من خلال هذا القول نجد أن حفني ناصف ينفي وجود الترادف بل؛ و يراه أمرا غير طبيعي ففي رأيه أن كل قبيلة خصت مفردات محدودة للتعبير عن أغراضها و وضع أكثر من لفظ أمر لا ضرورة و لا حاجة له.

ممن أنكر الترادف أيضا محمد مبارك حيث يقول سالم مكرم في كتابه: "الناظر لكتاب فقه اللغة و خصائص العربية للأستاذ محمد مبارك يرى أنه من هؤلاء الذين ينكرون الترادف؛ لأنه من وجهة نظره أن الترادف آفة اللغة العربية لأن الألفاظ لها معانيها الخاصة."[2] إذن فمحمد مبارك ينظم إلى منكري الترادف و يراه مجرد آفة في اللغة.

أما عن فهمي حجازي فيرى أن الدلالات يمكن أن تتقارب و حسب و لا يمكن أن تتفق اتفاقا تاما و بهذا تكون عده الألفاظ المترادفة هي الألفاظ متقاربة المعنى."[3]

اتفق معظم الأدباء و النقاد مع هذه الفكرة لأنهم يرون أن لكل كلمة دلالة و إيحاء معين لا يوجد في غيرها فهم يركزون على الجانب الوجداني و الانفعالي للكلمات و بالتالي ينفون وجود الترادف التام. لكن الكاتب يرى أن هذه النظرة تخرج بالألفاظ عن حقيقتها اللغوية الاجتماعية العامة."[4]

---

[1] – حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 260 –261.

[2] – عبد العال سالم مكرم، الترادف في الحقل القرآني، ص 23.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 261.

[4] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 261 –262.

تناول المؤلف بشكل موجز مواقف الباحثين الأجانب إزاء وقوع الترادف في اللغة لمعرفة آرائهم و استكمالا لصورة الخلاف في هذه المسألة فتحدث عن **ستيفن أولمان** الذي خصص فصلا لهذه الظاهرة و عرض فيه لآراء مجموعة من العلماء و مناقشتها فذكر عدة أقوال ينفي فيها قائلوها حدوث الترادف التام أمثال **ماكولي**, و **بلوم فيلد**. "[1]

و بعد أن أورد **ستيفن** هذه الأقوال خلص إلى أنه من الخطإ إنكار إمكانية حدوث الترادف التام و برهن على صحة ذلك بالمصطلحات العلمية حيث يمكن استبدال الكلمة بالأخرى و لكنه إعترف في الوقت نفسه بقلة ورود الترادف التام."[2] و عليه **فستيفن أولمان** لا ينفي حدوث الترادف التام لكنه يرى أنه قليل.

تعرض الكثير من الباحثين لظاهرة الترادف كل حسب توجهه و منهجه منهم **وليم الستن** و الذي يرى أنه يمكن القول بترادف كلمتين متى استطعنا استبدال واحدة بالأخرى دون حدوث أي تغير أو خلل في المعنى كما برجع سبب صعوبة إيجاد المترادفات إلى طبيعة الكلمة نفسها فهوى يعتقد أن للكلمة أكثر من معنى من حيث الناحية العملية في الاستعمال فعنده لا توجد لفظتان لهما معنى واحد في سياق واحد." [3] إذن فحسب **ويليم** كل سياق له كلمة تناسبه دون أخرى, و الترادف لا يكون ترادفا إلا إذا استطعنا استبدال الكلمة بالأخرى دون إحداث أي خلل في المعنى.

يرد **ويليم** هذه الاختلافات إلى ثلاثة نقاط هي:

1. المحيط الاجتماعي: و هو أن تكون كلمة معينة متفق عليها لأداء غرض معين أي أن تلك الكلمة معبرة بصورة بالغة أفضل من غيرها.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 262.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 263.

[3] – ينظر، المرجع السابق، ص 263.

2. تداعي المعاني: و هو ما تستدعيه الكلمة عند استحضارها أي كل كلمة تجلب معاني معينة للذهن أثناء ذكرها.
3. الدافع الانفعالي التأثيري: هنا يقصد الجانب الانفعالي و التأثيري للكلمات فهناك كلمتان مترادفتان لكن قد تحمل الواحة قيما أقوى من الأخرى. "[1]

أما عن البروفيسور **كولنسن** فقد أحصى تسع حالات يمكن أن تتفاوت بها المترادفات على بعضها البعض و قدم أمثلة على ذلك و هذه الحالات هي :

1. "أن تكون الكلمة أكثر شمولا من الأخرى نحو refuse – reject
2. أن تكون الكلمة أكثر قوة من الأخرى نحو repudiate – refuse
3. أن تكون الكلمة أكثر إثارة للانفعال و العواطف من الأخرى نحو: reject – decline
4. ربما تشير الكلمة إلى استحسان خلقي أو استهجان, في حين تخلوا الأخرى من هذه الاعتبارات نحو: thrifty – economical
5. أن تكون الكلمة أكثر استخداما من سواها نحو: decease – death
6. أن تكون الكلمة أفضل من مرادفتها و أرق أسلوبا من حيث التعبير الأدبي نحو: passing – death
7. أن تكون الكلمة أكثر عامية من الأخرى نحو: turn down – refuse
8. أن تكون الكلمة أكثر محلية من الأخرى نحو: flesher – butcher
9. أن تكون إحدى الكلمات المترادفة ذات صلة بلغة الطفل : dady father"[2]

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 265 -266.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص 267 – 269.

إذن فهذه مجموعة من الاختلافات التي تجعل المترادفات تتفاوت فيما بينها و لا شك أن النقاط التي ذكرها ويليم الستن تتقاع مع بعض هذه الاختلافات السابق ذكرها.

و خلاصة القول أن أغلب الباحثين الأجانب رفضوا حدوث الترادف في اللغة في حين قال آخرون بوقوع الترادف لكن ليس بكثرة و يرى الكاتب أن اختلاف آرائهم هذه راجع إلى اختلاف نظرتهم إلى فكرة المعنى. "[1]

و عليه فقد رفض الكثير من العلماء الأجانب الترادف التام لعدة اعتبارات كشيوع الكلمة و مناسبتها في السياق و كذا الجانب الوجداني و العاطفي.

في الأخير نخلص من هذا المبحث إلى مسألة الخلاف حول الترادف لم تظهر إلا في القرن الثالث و ذلك عندما بدأ بعض العلماء بالتماس الفروق بين الكلمات ثم توسعت المسألة حتى كبر الخلاف، و راح كل فريق ينتصر لرأيه بالكتابة سواء في الفروق أو جمع المترادفات.كان ابن الاعرابي هو من أنكر الترادف ثم وافقه رأيه نفر آخر أمثال ابن الأنباري و ثعلب و ابن درستويه و ابن فارس و العسكري و غيرهم.

لقد كانت نظرة هؤلاء تعتمد على المعنى الأصلي للكلمة كما يرون أن اللغة توقيف من الله عز و جل و ما الترادف إلا تكثير من دون فائدة.

أما مثبتوا الترادف أمثال **ابن خلويه، أبو بكر الزبيدي، الرماني، ابن جني، الباقلاني،** و **ابن سيده** و غيرهم فقد كانت نظرتهم إلى اللغة مختلفة فهم يرونها اصطلاح و قد برهنوا على موقفهم بعدة أدلة كما ذكروا فوائد الترادف.

تعرضنا أيضا في هذا المبحث إلى كتاب الفروق اللغوية للعسكري حيث ذكر الكاتب عدة ملاحظات كمنهج العسكري في التأليف و سبب كتابته لهذا الكتاب.

---

[1] – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 270.

كان ختام هذا المبحث عن آراء المحدثين حيث ذكر الكاتب أن معظمهم اتفقوا على وقوعه و ما كان اختلافهم إلا عن كثرته لكن كان هنالك نفر أنكره بمعناه التام.

المبحث الثاني : كثرة الترادف في العربية :

مما لا شك فيه أن جل لغات الإنسانية قديمة كانت أم حديثة، شهدت في حياتها ظاهرة الترادف، وهذا بناءً على ما تناقله الدارسون.

وأكبر دليل على ذلك بحوث الفلاسفة اليونان في اللغة السنسكريتية القديمة، منهم **أرسطو** [*] الذي أشار إلى ظاهرة الترادف في كتابه **فن الشعر** وكذا في كتابه **الخطابة** الذي تحدث فيه عن دور المترادفات وأهميتها في اللغة، كما اهتم **بروديكوس** [*] من فلاسفة الإغريق بمسألة الترادف ويرى أن الترادف التام لا يعد ترادفا، وكان لعلماء الهنود دراسات في الترادف والاشتراك اللفظي في اللغة السنسكريتية، حيث كانت لهم مؤلفات في هذا المجال من بينها ما جاء به المؤلف البوذي **أمارا سينها** [*] في معجمه في **المترادفات** وأورد فيه ثلاثة أبواب للمترادفات وفصل واحد عن المشترك اللفظي"[1] "وربما كانت أقدم الأعمال المعجمية عند الهنود تلك القوائم من الكلمات الصعبة المأخوذة من النصوص المقدسة vedics texts والتي عرفت باسم الnighantu "[2] وهذا أكبر دليل على اهتمامهم بالجانب المفرداتي، وقد شرحها **ياسكا** [*] وتناولت ألفاظ الترادف والمشترك

---

[*] – أرسطو: أو أرسطوطاليس، فيلسوف يوناني وتلميذ أفلاطون، ولد عام384 قبل الميلاد، من أشهر أعماله: السياسة، فن الشعر،ميتافيزيقا أرسطو، توفي عام322 قبل الميلاد.

[*] – بروديكوس:هو فيلسوف إغريقي، ولد عام 465 قبل الميلاد، تكلمت فلسفاته عن تأثير المناهج الدراسية، كما كان له تفاسير عن علاقة الدين بالطبيعة، توفي عام 395 قبل الميلاد.

[*] – أمارا سينها: هو كاتب بوذي اختلف في زمنه، لكن من المؤكد أنه كان يعيش قبل القرن السادس الميلادي، كتب معجما للمترادفات في ثلاثة أبواب وألحق به فصلا عن المشترك اللفظي، وأخر عن الكلمات غير المتصرفة والكلمات المذكرة أو المؤنثة أو المحايدة، وقد طبع هذا المعجم أكثر من طبعة.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص275 – 276.

(2) – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، 1972، ص 93.

[*] – ياسكا: هو مؤسس علم الاشتقاق عند الهنود، وضع في ذلك كتابا عرف باسم nirukta، وهو يعتبر أقدم ما وصلنا في هذا الخصوص.

اللفظي، وألفاظ تتعلق بالآلهة، وصرَّح عن وجه أخر للترادف ألا وهو ترادف الأفعال، كما رأى Patanjali أن للكلمة أكثر من معنى ويمكن أن يحمل المعنى الواحد أكثر من كلمة."[1]

وكل هذه الدراسات ترمي إلى نقطة واحدة وهي أنَّ الترادف كان معروفا في القديم، لكن مع تطور البحث أخذت نصيبا أكبر عند المحدثين في جميع اللغات بما فيها الانجليزية التي تتميز بكثرة مفرداتها، وكذا الفرنسية، لكن العربية بحكم كثرة مفرداتها وتجددها، فقد اهتم اللغويون العرب القدامى بدراسة ظاهرة الترادف في العربية منذ وقت مبكر معتمدين على منهج الاستقراء والملاحظة للواقع اللغوي، كل هذا جعل من ظاهرة الترادف سمة وخاصية من خصائص اللغة العربية دون غيرها من اللغات.

وكثرة الترادف في العربية إنما ترجع إلى كثرة الأسماء التي تفنن اللغويون في تعدادها، كما سبق وأن ذكرها المؤلِّف من أسماء السيف والداهية، ولم يكتفوا بذلك بل أفردوا لها مؤلفات من بينها: **كتاب الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف** و**ترقيق الأسل لتصفيق العسل** وهي كتب ل**لفيروزآبادي**، كما ألَّف **ابن الأنباري** كتابا اسماه **قبسة الأديب في أسماء الذيب** ثم تتبعه **السيوطي** حتى بلغت عنده الأسماء ثلاثين ومائة اسم، قام بجمعها في مؤلَّف واحد اسماه **التهذيب في أسماء الذيب**، وكذلك **أرجوزة التبري من معرة المعري للسيوطي**، ولعل كتاب **المخصص لابن سيده** من أضخم الكتب في المترادفات."[2]

وقد " ذكر **ابن فارس** أن أحمد بن بندار قال: حدثنا أبو بكر بن دريد قال: حدثنا (ابن أخي الأصمعي) عن عمه أن (الرشيد) سأله عن شعر(لابن حزام العكلي) ففسره، فقال: يا أصمعي،

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 276 – 277.

(2) – ينظر، المرجع نفسه، ص 277 – 278.

إن الغريب عندك لغير غريب، فقال: يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسما ؟"[1] كل هذه الأسماء عكف على حفظها الأصمعي، وهي لشيء واحد فقط.

وحاول المحدثون تقديم إضافات في هذا المجال، لكنهم اعتمدوا في أغلب مؤلفاتهم على ما ذكره القدامى، ومن هذه الكتب: **غرائب اللغة العربية للأب رفائيل نخلة اليسوعي**[*]، ومعجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض ل**نجيب اسكندر**"[2] واقتصرت أغلب مؤلفاتهم على الجمع "كما جمع الأستاذ **دوهامر** المفردات العربية الخاصة بالجمل وشؤونه، فوصلت إلى أكثر من خمسة آلاف وستمائة وأربع وأربعين"[3] أي انه اكتفى بجمع ما ذكره القدامى فقط.

وهذه الوفرة في الأسماء العربية دون غيرها من اللغات جعلها محط أنظار الكثير من الباحثين، وقد عرفت هذه الظاهرة اختلافا في الآراء، فقد عدَّ **ابن جني** و**الباقلاني**[*] وآخرون هذه الكثرة مصدر مفخرة واعتزاز للعربية وخاصية من خصائصها التي تميزها عن غيرها من اللغات، في حين رأى آخرون أنها إسراف في المفردات، من بينهم **المسيو مرسيه**، الذي قدم تقريرا وصف به العربية بالمائعة[4]، وكذلك **أرنست فيشر** الذي عدَّ الظاهرة دليلا على بدائية اللغة ووافقه في ذلك **هيردر**[*] في قوله: " اللغة البدائية غنية لأنها فقيرة... لم يكن لدى مبتكريها خطة لذا لم يكن بوسعهم

---

(1) – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 47.

[*] – الأب رفائيل نخلة بن يوسف اليسوعي، كاتب وشاعر، ولد عام 1308 م، من آثاره: مقالات نقدية على أدبنا المعاصر، وغرائب اللغة العربية، وديوان شعر، توفي عام 1890 م.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 279.

(3) – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 131.

[*] – الباقلاني:هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم القاضي أبو بكر الباقلاني البصري، الملقب بشيخ السنة، ولد عام 338 هـ، من أعماله: التقريب والإرشاد، وإعجاز القرآن، توفي عام 403 هـ.

(4) – ينظر، حاكم مالك اللعيبي، الترادف في اللغة، ص 280.

[*] – هيردر: كاتب وفيلسوف وشاعر وناقد ألماني، ولد عام 1744 م ، واضع أسس فقه اللغة المقارنة ضمن التيارات الجديدة للتوقعات السياسية، كانت أغلب اهتماماته تصب في فلسفة العقل واللغة والسياسة، توفي عام 1803 م.

الاقتصاد"[1] وهنا يقصد بالبدائية اللغة العربية وعجز واضعيها عن التحكم في الزخم المفرداتي ، في حين "أشار **طه حسين*** إلى أن هذا غير طبيعي أو أنه على الأقل إسراف"[2] وعليه تبنى موقف الشاك المرتاب فرأى أن كثرة الترادف اصطناع لا فائدة منه.

حتى وصل الحد بالبعض منهم إلى اقتراح استبعاد بعض المفردات والاكتفاء بما نحتاجه فقط وهو ما نادى به **أحمد أمين***.

ويرى **حاكم مالك اللعيبي** أنَّ القائلين بالترادف أسرفوا كثيرا في تعداد المترادفات، أما من جعل المترادفات عيبا من عيوب العربية فقد حكم عليها دون البحث عن طبيعتها وأسباب كثرتها، إذن فهل تعدد هذه المسميات للفظ الواحد حقيقة؟ وهل تدخل في حيز المترادفات؟ هذا ما حاول المؤلف الإجابة عنه عبر تتبعه جملة من النقاط ألا وهي:"[3]

المطلب الأول : التطور الصوتي:

ذكر القدامى العديد من الألفاظ للمسمى الواحد على أنها مترادفات ومن بينها:

أسماء العسل: نحو: "الضّرب والضربة والضريب ، والشَّوب والذوب، والحميت، والتحموت والجلس، والورس، والأرْى..."[4] وغيرها من الأسماء حيث ورد ثمانون اسما للعسل في كتاب ترقيق الأسل لتصفيق العسل.

---

(1) – إرنست فيشر، ضرورة الفن، تر أسعد حليم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، د.ت، ص 39.

* – طه حسين: أديب وناقد مصري، ولد في تاريخ 15 نوفمبر 1889، لقب بعميد الأدب العربي، يعتبر من أبرز الشخصيات في الحركة العربية الأدبية على الرغم من أنه كان أعمى، من أشهر أعماله: في الشعر الجاهلي، فصول في الأدب والنقد، المعذبون في الأرض، توفي يوم 28 أكتوبر 1973 م.

(2) – زكي مبارك، النثر الفني في القرن الرابع، مؤسسة هنداوي، مصر، د ط، 2012، ص 399.

* – أحمد أمين: يعد من رواد التنوير الإسلامي ومن أبرز الشخصيات الأدبية في المجال الأكاديمي، ولد عام 1889 م، من مؤلفاته: كتاب يوم الإسلام، كتاب فيض الخاطر، قصة الأدب في العالم، توفي عام 1954 م.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 280 – 281.

(4) – السيوطي، المزهر، ج 1، ص 407.

وكانت العرب تذكر الأسماء الكثيرة للشيء والواحد على الرغم من تشابهها في الرسم كثيرا "ويقال: فعلت ذلك من أجْلك، وإجْلِك، وأجْلكَ، وإجلالك، وجَلالِك، وجللك"[1]والكثير من الألفاظ التي وردت على هذه الشاكلة واعتبرها القدامى مترادفات، وأن أي اختلاف طفيف يطرأ على اللفظة سواء في البنية أو الصيغة هو ضرب من الترادف، وللمؤلِّف رأي مخالف في هذا فقد اعتبر كل هذه التغيرات تطورات صوتية نتجت عن الإبدال والقلب الذي عرفه العرب قديما"[2]، ويؤكد هذا **إبراهيم أنيس** في قوله :"وحين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها إبدال حينا، أو من تباين اللهجات حينا أخر لا نشك للحظة أنها نتجت عن التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أنَّ إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها"[3] واستنادا على هذا فالإبدال هو تطور صوتي أدى إلى كثرة الألفاظ التي اعتبرها الناس فيما بعد مترادفات.

ومما يدل على ذلك ما جاء على لسان بعض اللغويين منهم **الأزهري** ذكر الموائد والمآود وهي من المقلوب، وقول **الأصمعي** في الخمرة أنَّ أصلها رومية وتلاعب فيها العرب بالتصرف، كما أكد بعض المحدثين منهم **إبراهيم السمرائي** الذي عدَّ الاستعمالات غير المألوفة وتعدد الصور اللفظية تطورا صوتيا، وقد وافقه في هذا **إبراهيم أنيس** ففسر كل إبدال وأي اختلاف بين صورتين لا يجاوز حرفا واحدا على أنه فرع تطور عن الأصل."[4]

---

(1) – السيوطي، المزهر، ص 411.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 281 – 282.

(3) – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 59.

(4) – ينظر، المرجع السابق، ص 283.

ورأى المستشرق **برجستراسر** * أنَّ العربية تتمسك بالصورة الأصلية إضافة إلى الصورة التي عرفت تقديما وتأخيرا فكلمتا مزراب ومرزاب بالرجوع إلى أصلهما نجد الفعل زرب أي كلمة مزراب هي الأصل ومرزاب هي مقلوب"[1] " وكذلك: جدث، جدف، فلا نعرف نصا للنطق جدف ولكنا نعرف قوله تعالى:« فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون»"[2]، ولا نتردد لذلك في أن نقول أن الجدث هي الأصل"[3] أي أنها نتجت عن تطور صوتي.

ويمكن عرض العديد من الكلمات على هذا المنوال في لغات سامية أخرى، ومن الأمثلة كذلك في العربي لفظة شمأل وشأمل أي الشمال، وفي العبرية شمال هي الأصل بينما شأمل مقلوب عنه، وعدَّ **برجستراسر** كل التغيرات التي طرأت على اللفظ العربي تدخل تحت ما سماه العرب أصولا مطردة، أما هو فيسميها قوانين صوتية وعليه فهي كلمات غير مترادفة وإنما ذات أصل واحد عبثت بها التغيرات لتولد لنا لفظا جديدا ظاهريا.

وكان المحققون المحدثون قد وضعوا شرطا في الترادف أن لا يكون أحد اللفظين نتج عن تطور صوتي واعتبروا هذه المترادفات وهمية، واجتهد **إبراهيم أنيس** في هذا المجال فجمع العديد من الكلمات وبيَّن كيف تطورت صوتيا."[4]

ومن جهة أخرى يوجد ألفاظ حدث فيها الإبدال لكن لم يعرف العلاقة الصوتية بينها، وقد عدها بعض الباحثين المحدثين ألفاظ مستقلة ومترادفات بحكم أنهم اشترطوا في الإبدال وجود

---

* – برجستراسر: جوتهلف برجستريسر مستشرق ألماني، ولد عام 1886، برز في نحو العبرية واللغات السامية عامة، وعني بدراسة اللهجات العربية، حاضر في جامعة القاهرة وقد جمع الدكتور محمد حمدي البكري محاضراته في كتاب أسماه أصول نقد النصوص ونشر الكتب، توفي عام 1933 م.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 284.

(2) – يس، الآية 51.

(3) – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 63.

(4) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 284 – 285.

علاقة صوتية، وقام **عز الدين التنوخي*** بالحكم على بعض المبدلات بالترادف بسبب انعدام ترابط صوتي وهذا أثناء دراسته لكتاب الإبدال **لأبي الطيب المتنبي*** اللغوي، ووافقه في هذا **إبراهيم أنيس** في حديثه عن أغلب الكلمات التي أبدلت حروفها ورواها **ابن السكيت** ويمكن إيجاد علاقتها الصوتية"[1]،" أما الذي يصعب تفسيره يجدر بنا ألا نربط بين الصورتين، بل يجب أن نعد كلا منهما صورة أصلية مستقلة تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى"[2] أي ما لم تظهر الصلة الصوتية بين حروفه فهي كلمات مستقلة ومترادفة، لكن يجب إخراج كل المبدلات من الترادف نظرا لوجود خلاف في هذه الظاهرة، وهنا لا يمكننا أن ننكر أنَّ اغلب هذه المبدلات علاقتها الصوتية واضحة، لكن لا يمكن عدها مترادفات بحكم مسالة قياسية مطردة عند النحويين على خلاف اللغويين.

ومن الممكن أن يتولد الإبدال من التصحيف والتحريف نحو: أعللت الإبل وأغللتها، أو نتيجة الخطأ في السمع نحو: عميق التي تبدل غميق وهو غامق، وقد ينتج من عيوب النطق نحو: الذعاق والزعاق"[3]، وقال الجوهري: "جنث: الجنث: الأصل، يقال فلان من جنثك وجنسك، أي: من أصلك، لغة أو لثغة"[4] وبسبب هذا الخلط لا يمكن حصر الإبدال وتفسيره بالعلاقة الصوتية فقط.

* – عز الدين التنوخي: عز الدين بن أمين شيخ السروجية، أديب، لغوي، صحفي، قومي، باحث، شاعر، رحالة، وثوري سوري، ولد عام 1889 م، من أعماله: كتاب الرحلة التنوخية، دروس في صناعة الإنشاء، إحياء العروض، توفي عام 1966 م.

* – أبي الطيب المتنبي: هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطيب الكندي، ولد عام 915 م، يعد المتنبي من أشهر الشعراء العرب، كان متمكنا من اللغة العربية، ومن أشهر قصائده: واحر قلباه، كفى بك داء، بأي عيد، مات مقتولا عام 965 م.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 285.

(2) – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 59.

(3) – ينظر، المرجع السابق، ص 286.

(4) – الجوهري، الصحاح، ص 204.

وعليه، فلا يمكن عد كل الكم الهائل من الألفاظ التي أصابتها تغييرات في البنية أو الحركة، مترادفات دقيقة، لكن بسبب تمسك القدامى برأيهم وعدها مترادفات، جعل من اللغة العربية لغة مترادفات."[1]

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 287.

المطلب الثاني : الفخر والاعتزاز

لطالما وضع اللغويون جمع الأسماء للشيء الواحد نصب أعينهم، محاولين بذلك الاعتزاز والفخر بما يمتلكون من رصيد لغوي.

وكان هدفهم الأول التنافس في المباهاة بجمع المئات بل الآلاف من الأسماء بحكم أنه دليل على تميزهم ذلك أنَّ العربية تتصف بميزة كثرة الأسماء، هذا ما جعلهم يعكفون على جمعها بكل أشكالها فمنها ما تقاربت معانيها ومنها ما اختلفت صورها اختلافا دقيقا وكذا المشترك اللفظي، أو مما هو من صفات الشيء وأنواعه، أو ما كان مهجورا، أو من الألفاظ المهجورة الغريبة والنادرة والتي ليست بثبت ولم ترد عن العرب وقد أكثروا من هذه الأخيرة لغرض الشهرة.

وقد تفنن العرب في الافتخار وكانت لهم مناظرات في عدة أسماء، وجعلوا كثرة الأسماء للشيء الواحد موضع فخر رغم إنكار البعض منهم للترادف التام"[1]، وورد في مجرى حديث ابن فارس: "مما لا يمكن نقله البتة أوصاف السيف والأسد والرمح وغير ذلك من الأسماء المترادفة. ومعلوم أنَّ العجم لا تعرف للأسد غير اسم واحد، فأما نحن فنخرج له خمسين ومائة"[2] وهو في هذا الموضع يتفاخر بما للعربية من ألفاظ مقارنة مع اللغات الأخرى.

وعليه كان للفخر دور فعال في جمع الأسماء، لكن هذا الجمع سبب خلطا في طائفة من الأسماء ومنه نجد من الأسماء ما اشترك بين العسل والخمر ومنها الصرخدي والماذية والشراب والغرب...، وكذلك ما اشترك بين التمر والعسل منها: الحميت والطن، وكثرت الأسماء التي وقع فيها الخلط، ومن أغربها قولهم أنَّ الطيثار اسم للأسد بينما رأى البعض الأخر أنها اسم للبعوض.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 287 – 288.

(2) – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 47.

ونظرا لهذا الخلط الذي أدى إلى كثرة الأسماء، نخلص إلى أنها ليست مترادفات بل يمكن أن تدخل مجال المشترك اللفظي أو تحت سقف الخلط والوهم."[1]

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 289 – 290.

المطلب الثالث: النظرة التاريخية

نهج القدامى في جمعهم للمترادفات منهجا تاريخيا واهتموا بجمع الألفاظ وعدها مترادفات غير مراعين في ذلك الزمان والمكان ولا حتى البيئة، وهذا الخطأ الذي وقعوا فيه جعلهم يعتبرون كل تلك الأسماء مترادفات.

ولو أنهم استخدموا المنهج الوصفي لاختلف الوضع فكان من الأجدر أن يربطوا كل كلمة بزمانها ومكانها وبيئتها المعينة، وعليه يتضح أنَّ القليل من هذه الأسماء مستعمل أما الباقي فقد هجر"[1]، والسبب في ذلك " أن جامعي المعجمات، لشدة حرصهم على تسجيل كل شيء، دوّنوا كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال"[2] ومنه لا يمكن أن تترادف كل تلك الأسماء، لأنها لم تستعمل في الزمان والمكان نفسه.

وكثيرا ما عرفت العديد من الأسماء عند البعض، ولم يكن البعض الأخر على دراية بها، بيد أنهما في زمان واحد، والدليل على ذلك ما سبق وأن ذكره المؤلِّف عن **أبو بكر الصديق*** وعدم معرفته أنَّ لفظ السكين والمدية هما اسمان لشيء واحد، وهذا دليل على أنهما ليستا مترادفتان ولم يوجهه **الرسول صلى الله عليه وسلم** لم يكن ليعرف أنَّ السكين هي المدية، وهذا يعني أنَّ أغلب تلك المترادفات لم تعرف عند الجميع بل تناقلها الرواة وقام اللغويون بجمعها حتى وصلت إلينا بين دفات الكتب، ومنه وجب مراعاة الاستعمال وربطه بالزمان والمكان ومن الأمثلة على ذلك كذلك أيام الأسبوع والشهور التي اكتسبت قديما مسميات لكن سرعان ما استبدلت وأميتت لتحل محلها

---

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 290.

(2) – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 134.

* – أبو بكر الصديق: هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، كان يلقب في الجاهلية بالصديق،ولد في السنة الثالثة من ولادة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد كان من وجهاء قريش وأحد أشرافهم، كانت له بصمة كبيرة في الدفاع عن الدعوة الإسلامية، توفي ليلة الثلاثاء الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة للهجرة.

مسميات أخرى، إذن لا يمكن الجزم أنها مترادفة، وهذه الألفاظ المهملة ترصدها الرواة وقاموا بجمعها دون تقييدها بزمن، بهدف المبالغة فقط."[1]

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 291 – 292.

المطلب الرابع : الوضع والوهم والخطأ:

ولَّد حب المنافسة والشهرة لدى الرواة نوعا من الخلق في المعاني، حتى وصل بهم الأمر إلى وضع ألفاظ كاذبة لأسماء معينة وتكذيب بعضهم البعض بهدف إظهار معرفتهم اللغوية، ومن هؤلاء الرواة **حماد الراوية*** و**خلف الأحمر***."[1] ونتيجة لهذا التفكير تكاثرت الأسماء للشيء الواحد واشتهرت كما تحدث عنها أهل اللغة منها ما أورده **ابن جني** في باب سماه: في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا **ابن أحمر الباهلي*** ، وكذلك **السيوطي** في باب له سماه: معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت."[2]

ومما وصلنا ما أورده **أبو أحمد العسكري*** في كتابه قائلا: " أخبرني محمد بن يحي، حدثني جبلة بن محمد بن محمد، حدثني محمد بن إبراهيم السَّكوتي: قال نظر حماد في المصحف

* – حماد الراوية: هو أبو القاسم حماد بن أبي ليلى بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، المعروف بالراوية، شاعر أموي وعباسي شهير، ولد عام 95هـ، اتهم بنحل الشعر الجاهلي، وكانت وفاته عام 155 هـ

* – خلف الأحمر: هو خلف بن حيان ويكنى بأبي محرز، كان مولى ثم أعتق لذا لم يعرف عام ولادته من تلامذته أبو نواس، وينسب إليه كتاب مقدمة في النحو، وله ديوان حمله عنه أبو نواس، ويذهب بعض العلماء إلى أنه كان يقول الشعر وينحله المتقدمين، توفي في حدود سنة 180 هـ.

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 292.

* – ابن أحمر الباهلي: هو عمرو بن أحمد الباهلي، المعروف بابن الأحمر، عاش طفولته وشطرا من شبابه قبل الإسلام، وهو من الشعراء العرب، وتناولت المعاجم العديد من أشعاره، حيث يمكن العثور على 351 بيتا، وثلاثين شطرا في معجم لسان العرب لابن منظور.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 292.

* – أبو أحمد العسكري: هو الحسن بن عبد الله بن سعيد بن زيد بن حكيم، أبو أحمد العسكري، العلامة اللغوي ولد عام 293 هـ، اشتهر بالأدب والشعر، من مؤلفاته: كتاب المختلف والمؤتلف مما يدخل فيه الوهم على المحدثين، كتاب راحة الأرواح، وكتاب ما لحن فيه الخواص، وافته المنية عام 382 هـ.

فقرأ:«حتى يعطوا الخربة عن يدٍ وهم صاغرون»[1]، فقيل: الجزية، فقال: إنما أعني السرقة، فكان احتجاجه للخطإ، أعجب من خطئه"[2]، وعليه فقد كان حماد الراوية يخطأ كثيرا ولا يعترف بالخطإ.

ومن أمثلة المصطنع اللغوي والخطأ خبر القبعض روي أنَّ أناسا قطَّعوا بيتا شعريا، ومن بين التفعيلات التي نتجت كلمة "ق بعضنا" فسألوا المبرد ما القبعض فقال لهم القطن، وقد رويت العديد من القصص في الخطإ وهي دليل على تواجده في اللغة، وقد علَّق على هذه الظاهرة **السمرائي** بقوله وإن دلَّ هذا فإنما يدل على أنَّ الرواة وضعوا أسماءً في اللغة بالخطأ لكنها دخلت حيز اللغة حتى أصبحت من باب التولد والاختراع فأثَّرت بذلك فيها وساعدت على كثرة الترادف، وكما رأى **طه حسين** أنه أمر غير طبيعي راجع إلى محاولة الرواة جمع أكبر قدر ممكن من الكلمات من البادية وهدفهم التعجيز."[3]

المطلب الخامس : التقارب في المعاني

أدى اتساع مفهوم الترادف وعدم تقييده بشروط إلى اعتبار أي تقارب في المعنى ترادف، بل حتى وصل الأمر عند القائلين بالترادف إلى أن تساهلوا، متجاهلين التطابق الكلي في المعنى.

وقد نتج عن هذا التساهل تعدد الأسماء للشيء الواحد"[4]، وقد وردت الكثير من الأمثلة في هذه المسألة "وهذا كالحنطة والبر والقمح، وكالمسكن والمنزل والدار والبيت، وكذهب ومضى

---

(1) – التوبة، الآية 29.

(2) – أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تح عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 1، 1963،ص 142.

(3) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 293 – 294.

(4) – ينظر، المرجع نفسه، ص 295.

وانطلق، وكالعير والحمار، وكالذئب والسيِّد، وكجلس وقعد"[1]، وغيرها من الأشياء التي تعددت أسمائها.

كما جمع اللغويون العديد من الأسماء للشيء الواحد،منهم **الفيروزآبادي** الذي تساهل كثيرا مثلا في دلالة الخمرة فأورد منها على سبيل المثال: الشيخ، العجوز، الحانوت، المفتاح، العروس، وعين الديك، وهذا ليس ترادف تام وإنما جاءت على سبيل الكناية والاستعارة، ولكنه وقع في الخلط إذ أنه أورد نفس الأسماء للعسل، ونوه المرحوم **علي الجارم*** إلى أنَّ أكثرها ليس مترادفا ورأى أنَّ **الفيروزآبادي** تساهل كثيرا،كما عرفت أيضا أسماء الذئب والكلب لدى السيوطي ولكنها لم تكن مترادفة ترادفا تاما."[2]

وشهدت هذه الظاهرة رواجا في اللغات الأخرى، " فالفرنسية تستعمل عددا كبيرا من الكلمات للدلالة على النقود"[3]وقد يتغير استعمال الألفاظ وفقا للطبقات الاجتماعية، وتتعدد أسماء الثلج لدى الاسكيمو وهذا للحاجة إليها كي يميزوا بين أنواع الثلج، وأسماء الحصان لتنوع أجناسه، كما تحوي اللغة الانجليزية سبع وثلاثين كلمة للِّص، وكل هذه التسميات دليل على أهمية هذه الأشياء عند شعب من الشعوب، وهي في نهاية الأمر ليست من قبيل الترادف التام، بحكم أنَّ هذه الأسماء كانت صفات أو أجناس أو أحوال للمفردة الأولى، وهو ينطبق على ما جاء في العربية من أسماء الجمل والناقة والخيل."[4]

---

(1) – أبو حسن علي بن عيسى الرماني، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تح فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء، مصر، ط 1، 1987، ص 7.

* – علي الجارم: علي بن صالح بن عبد الفتاح الجارم، أديب وشاعر وكاتب، ولد عام 1881 م، من مؤلفاته: النحو الواضح مع مصطفى أمين ، وشارك في إصدار كتب أخرى منها: المجمل من الأدب العربي، المفصل، توفي عام 1949 م.

(2) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 296.

(3) – ج. فندريس، اللغة، تر عبد الحميد الدواخلي وأخر، ص 286.

(4) – ينظر، المرجع السابق، ص297 – 298.

المطلب السادس : التصحيف والتحريف

مما لا شك فيه أن الألفاظ العربية القديمة كانت تكتب دون تنقيط، وسرعان ما تم عجمها، لكن هذا جعل اللغة تتعرض للتصحيف والتحريف وهي ظاهرة طرأت عليها بعد أن اخترع التنقيط."[1]

وإطلاق مصطلح التصحيف كان سببه" أنَّ أهل المعاني زعموا أنَّ قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صحفوا فيه، أي روَوْه عن الصحف"[2] أي أنهم أخذوا الكلمات من الصحف مباشرة دون استشارة العلماء.

أما التحريف أن يحرف الاسم ويؤدي ذلك إلى قراءات أخرى وتعدد للأسماء.

هذا ما جعل علماء اللغة يحاولون الحد من هذه الظاهرة فألَّفوا كتبا في هذا المجال مثل: كتاب التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن حسن الأصفهاني المتوفى عام 961 م، وكذا كتاب أبو أحمد العسكري المعنون ب: التصحيف والتحريف"[3]، و"كتاب التصحيف والتحريف لأبي الفتح عثمان بن عيسى البلطي المتوفى سنة 600هـ، كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف في اللغة لأبي الصفا خليل بن أيك الصفدي المتوفى سنة 764هـ"[4] وغيرها من المؤلفات.

وقد لمست هذه الظاهرة جانبا مهمًا في اللغات وساهمت في كثرته ألا وهو الترادف، إذ يكون للشيء مسمى واحد ثم يحرَّف فتنتج مفردة جديدة وبعدها تدخل في اللغة على أنها مرادفة لهذا المسمى لكن في الأصل هي نفس اللفظة تغيرت أو أخذت صورة جديدة، ولقد تجاوزت هذه

---

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 298

(2) – حمزة بن الحسن الأصفهاني، التنبيه على حدوث الترادف، تح محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت، ط 2، 1992، ص 03.

(3) – ينظر، المرجع السابق، ص 299.

(4) – حمزة بن الحسن الأصفهاني، التنبيه على حدوث الترادف، ص 6.

المسألة الحدود حتى أصبح لا يمكن التفريق بين الألفاظ وإلى أي اسم تنسب"[1]، ومن الأدلة على هذا:

"قول امرؤ القيس:

نمُشُّ بأعراف الجياد أكفنا

إذا نحن قمنا عن شواء مضهب

صحّف فيه المفضل، فقال نمسُّ، وإنما هو نمُشُّ مضمومة، والشين معجمة، والمش: مسح اليد بشيء خشن يقشر الدسم والمشوش: المنديل"[2] وقراءة المفضل هذه قد تؤدي إلى لفظ جديد

ومما جاء متقاربا في صوره اللفظية لكن عدت مترادفات يمكن استبعادها لأنها في الأصل كانت لفظة واحدة ثم اختلفت نتيجة التطور الصوتي أو التصحيف والتحريف أو الوهم وقد ذكر المؤلف العديد منها نقتصر على البعض منها:

- من أسماء القمر الجادي وهو تصحيف للحاذي، وهنا يظهر أثر التصحيف في كثرة الترادف
- من أسماء الموت: الهميع وتم تصحيفها فولَّدت: الهميغ
- عرفت لفظة العلَّس الكثير من الأسماء بسبب التصحيف ومنها العملس"[3]

وعليه نشأت صورة جديدة للأسماء لتصبح مترادفة وتسري على ألسنة الناس حتى أنَّ الناس استعملوها حيث كان هناك خلط بين التصحيف والإبدال لكن هذا الأخير نتج عن التصحيف وإن يكن فهذه العوامل أدت إلى كثرة الترادف .

(1) - ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، ص 300.

(2) - أبو أحمد العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص 233 – 234.

(3) - ينظر، المرجع السابق، ص 301.

والخطأ الذي وقع فيه علماء اللغة القدامى منهم والمحدثين أنهم ألَّفوا المعاجم دون أن ينسبوا اللفظة للعوامل التي نتجت عنها ولم يضعوا للترادف تعريفا دقيقا مما أدى إلى كثرة المترادفات، واهتموا بالجمع والرصف فقط، وقد أشار إلى هذا من المحدثين **رفائيل نخلة اليسوعي** ونوَّه إلى الخلط الذي وقع عند القدامى وقدم أمثلة نحو: خزام وخزامى، أصبع وأصبوع، عمر وعمرة وعمرى، جبذ وجذب، حمد ومدح، كما قدم **نجيب اسكندر** في كتابه **معجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض** عدة أمثلة منها: اتفاق واتفاقية."[1]

وبعد كل هذه الأمثلة رأى المؤلف أن الألفاظ المتعددة المتقاربة في المعنى كثيرة لذا لا يمكن نسبها إلى الترادف الحقيقي إطلاقا، بل تدخل في حيز الخلط والوهم وهذا راجع إلى عدم التقيد بوضع مفهوم دقيق للترادف، فراح الرواة يرصفون الألفاظ، ما جعلها تصبح باطلة بعد البحث في الأصول، لذا كان من الأحرى وضع شروط للترادف والتقيد بها."[2]

(1) – ينظر، حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة، 301– 302.

(2) – المرجع نفسه، ص 303.

نقد وتقويم

1 – مدى تطابق العنوان مع المتن:

وُسم الكتاب بعنوان " الترادف في اللغة" و بعد القراءة المتمعنة و المتفحصة للكتاب اتضح لنا أن الكاتب كان موفقا غلى حد ما في وضع العنوان ذلك أن الكتاب حوى قضايا متعددة ذات صلة وطيدة بالترادف, فالمتصفح لهذا الكتاب يجد تقريبا كل ما يتعلق بهذه المسألة من تعاريف و آراء للعلماء و غيرها من الأمور.

2 – الحكم على الكتاب في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه مع ذكر الآليات المنهجية المستعملة فيه (المادة المعرفية – الشواهد– البيليوغرافيا – الهوامش و قيمتها.):

ينتمي الكتاب إلى حقل الدراسات اللغوية ذلك أنه عالج قضية تخص اللغة, لقد اتبع الكاتب منهجية علمية منظمة لعرض مادته حيث قسم كتابه إلى مجموعة من الفصول إندرج تحتها عناوين, أما عن الشواهد فقد كان هذا الكتاب غنيا بالأمثلة و الأقوال المنسوبة إلى أصحابها, استند الكاتب في دراسته على مجموعة كبيرة من المصادر و المراجع العربية و الأجنبية و هذا ما ساهم في اثراء و تدعيم المتاب.

3 – الجديد الذي جاء به الكاتب:

القارىء لهذا الكتاب من الوهلة الأولى يظن أنه لا جديد فيه لأن القضية قديمة و ما المعلومات الموجودة في هذا الكتاب إلا أقوال مجموعة تجدها في معظم الكتب لكن بعد القراءة المتمعنة نجد أن رؤية المؤلف جديدة و غير مبتذلة حيث تركز على التطور الدلالي.

لقد اقترح حاكم مالك منهجا جديد لجمع المترادفات حيث يرى انه لابد من إضافة الزمان و المكان التي قيلت فيه هاته المترادفات و هكذا حتى لا تهمل المعاني التي اكتستها الكلمة عبر الزمن فلطالما عاب على القدامى اهمالهم للتطور الدلالي و تمسكهم بالدلالة الأصلية للكلمة .

خاتمة

خاتمة:

وبعد دراستنا هاته، التي حاولنا فيها رفع الستار عن ما ورد في الكتاب خلصنا إلى صفوة فحواها ما يلي:

– الترادف لغة هو التتابع، أما اصطلاحا هو تلك الألفاظ الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، هذا وتتعدد التعريفات نظرا لاختلاف الخلفيات وفلسفات دارسيه.

– كان العلماء القدامى على دراية بظاهرة الترادف كما أطلقوا عليها عدة تسميات، لكن لم يظهر مصطلح الترادف إلا بعد القرن الثالث، ويرى حاكم مالك أن أول من استخدمه هو ثعلب

– تميزت نظرة القدامى للترادف بالشمولية و الاتساع، مهملين بذلك التطور الدلالي للألفاظ فنتج عن هذا التفكير دخول ما ليس منه فيه كالجمل و العبارات، هذا ما دفع بالمحدثين إلى محاولة وضع مفهوم أكثر دقة للترادف ووضعوا شروطا للقول به ما تمخض عنه خروج التوكيد والتابع والجمل والعبارات من حلقة الترادف.

– أرجع القدامى الترادف إلى أسباب عديدة منها تداخل اللغات، تعدد الوضع، الخلق والخطأ، لكنهم لم يتعمقوا كثيرا في البحث عن الأسباب الحقيقة لحدوث الترادف لأن المحدثين اعتبروها أسباب غير لغوية هذا ما جعل البعض منهم ينكرون الترادف كليا.

– يؤدي التطور الدلالي إلى حدوث الترادف وذلك عن طريق التعميم والتخصيص، من أبرز الذين حاولوا التفريق بين العام والخاص هو أبو هلال العسكري.

– تحوي اللغة العديد من الألفاظ التي تطورت دلاليا وأصبحت مترادفات وهذا ما أقر به المحدثون في حين عدّه القدامى ضرب من الخطإ.

-انتقال الألفاظ من الحقيقة إلى المجاز يساعد على توليد الألفاظ، إلا أنّ انتقال ذلك المجاز إلى حقيقة يبقى أحد أسباب حدوث الترادف.

-عرفت لفظة الداهية عدة مترادفات نتيجة المجاز منها: الصمام، الزبير، ومن هذه الألفاظ ما لم يتم التعرف على السبب في ترادفها.

-عكف العرب قديما على وضع مفردات للأشياء تبعا لأهميتها فمثلا لفظة السيف تعددت مسمياتها لتنوع استعمالاتها، وهذه الأسماء قد تكون صفات غالبة حلت محل الاسم وترادفت معه.

-أكد حاكم مالك على ضرورة اتباع المنهج الوصفي في تدوين الألفاظ والابتعاد عن التاريخي.

-عرفت مسألة تعدد لغات العرب اختلافا وتضاربا في الآراء واعتبرها مؤيدوا الترادف سببا لحدوثه، ومن جهة أخرى رأى المنكرون عكس ذلك بحكم أنهم اشترطوا في الترادف أن يكون في لغة واحدة.

-لطالما استعارت اللغة العربية الألفاظ الأعجمية فإما أن تخضعها لأوزانها وهذا ما يسمى بالتعريب، أو أن لا يطرأ عليها أي تغيير، وقد تترادف هذه الألفاظ مع مرور الزمن مع العربية وبالتالي تترادف، وعليه فالمعرب والدخيل يساعدان على ترادف الألفاظ.

-ينقسم الترادف إلى قسمين، الترادف الوضعي وهو اختلاف اللغات في الوضع، أما الترادف غير الوضعي هو أن يساعد الاستعمال في توليد عدة ألفاظ.

-مسألة القول بالترادف ليست ثابتة وهي مرتبطة بالزمان والمكان المحددين، وهذا ما أغفله القدامى واكتفوا بجمع الألفاظ فقط.

-إنَّ نشأة الخلافات حول الترادف، حال إلى ظهور فريق مناصر منهم ابن جني، ابن خلويه، الباقلاني، الذين حاولوا الانتصار لرأيهم عن طريق التأليف بجمع المترادفات

وأوردوا عدة أدلة و براهين لدعم رأيهم كما ذكروا فوائد الترادف، أما المنكرون أمثال ابن الأنباري وابن درستويه وثعلب فقد رأوا أن اللغة توقيف من الله، وركزوا على الدلالة الأصلية للكلمات كما وردت في المعاجم.

– ألَّف أبو هلال العسكري كتابه الفروق اللغوية لأجل تصحيح استعمال الناس لبعض الكلمات في غير موضعها، وركز فيه على الدلالة الأصلية، كما تكلف في وضع بعض الفروق إضافة إلى تأثره بالمنهج المنطقي.

– اتفق جل المحدثين على وقوع الترادف في اللغة و اختلف بعضهم حول كثرته.

– هناك عدة نقاط تجعل المترادفات تتفاوت فيما بينها.

– كان الترادف عند جل اللغات منهم اليونان والإغريق، ومع تطور البحث عرف منعرجا أخر مع المحدثين.

– كثرة الترادف في العربية قيام أدى إلى قيام جدل، فاعتبره البعض سمة من سمات العربية وفخر لها بينما رأى البعض الأخر أنه دلالة على ضعف اللغة واقترحوا الاحتفاظ بالقليل من المترادفات والاستغناء عن البقية.

– يلعب كل من التطور الصوتي، الفخر والاعتزاز، الوضع والوهم والخطأ، التقارب في المعاني، التصحيف والتحريف، دورا هاما في كثرة المترادفات في العربية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

حاكم مالك لعيبي، الترادف في اللغة،

القرآن الكريم

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، الطبعة الأولى, دون تاريخ.

أبو الحسن ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 2008، الجزء الأول.

الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الثاني.

ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وأخر، دار المعارف، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان،دون طبعة، سنة 1987.

أبو حسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطَّباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1993.

أبو الهلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم و الثقافة، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تحقيق محمد محمد تامر، دار الحديث، دون طبعة، سنة 2009.

أبو حسن علي بن عيسى الرماني، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1987.

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1988.

أبو زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي، كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، لبنان، دون طبعة، سنة 1895.

أبو البقاء العبكري، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرون، دار المعرفة، لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.

أبو منصور الجواليقي، المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنة 1990.

أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1963.

أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق يحي مراد، مؤسسة المختار، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2009.

حمزة بن الحسن الأصفهاني، التنبيه على حدوث الترادف، تحقيق محمد أسعد طلس، دار صادر، لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1992 .

سبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، سنة 1988، الجزء الأول.

عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر، مج 1، منشورات المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

المراجع:

أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، لبنان، سنة 1972.

أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، الطبعة الرابعة، سنة 1993.

المراجع:

إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الثامنة، سنة 1996.

إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، مصر، الطبعة الثالثة، سنة 1966.

إيميل بديع يعقوب، فصول في فقه اللغة العربية، المؤسسة الحديثة، دون طبعة، دون تاريخ.

المنصف عاشور، المعنى وتشكله، منشورات كلية الآداب، الجزء الثاني، سنة 2003.

وليد العناتي، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009.

زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، المكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الخامسة، 1973.

زكي مبارك، النثر الفني في القرن الرابع، مؤسسة هنداوي، مصر، دون طبعة، سنة2012.

حسام البهنساوي، علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2009.

محمد أسعد النادري، فقه اللغة " مناهله ومسائله"، شركة أبناء شريف الأنصاري، لبنان، دون طبعة، سنة 2009.

محمد آلتونجي، المعرّب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2005.

محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الحياة، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1980.

محمد الحماس، محاضرات في فقه اللغة، دار غبريني، دون بلد، الطبعة الأولى، سنة 2006.

محمد الديداوي، الترجمة والتعريب، المركز الثقافي العربي،المغرب، الطبعة الأولى، سنة 2002.

محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة " مفهومه، موضوعاته، قضاياه"، دار ابن خزيمة، السعودية، الطبعة الأولى، سنة 2005.

محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، سنة 1997.

نور الهدى لوشن، علم الدلالة "دراسة وتطبيق"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، دون طبعة، سنة 2006.

نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، جامعة الشارقة، دون طبعة, سنة 2008.

نادية رمضان النجار، اللغة و أنظمتها بين القدامى و المحدثين، دار الوفاء، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

نواري السعودي أبو زيد، محاضرات في علم الدلالة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2011.

عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

عبد العال سالم مكرم، الترادف في الحقل القرآني، عالم الكتب، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2009.

علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر، الطبعة التاسعة، سنة 2004.

علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، الطبعة الثالثة، سنة 2004.

عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و لغة القرآن الكريم، مكتبة المنار الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1995.

فاضل صالح السمرائي ، الجملة العربية والمعنى،دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، سنة 2009.

صالح بلعيد، فقه اللغة العربية، دار هومه، الجزائر، دون طبعة، دون تاريخ.

صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، لبنان، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة السادسة، سنة 1999.

راجي الأسمر، علوم البلاغة، دار الجيل، لبنان، دون طبعة، 2011.

ديوان أبو فراس الحمداني، دار الهدى، الجزائر، د ط، 2006.

المراجع المترجمة:

إرنست فيشر، ضرورة الفن، ترجمة أسعد حليم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون طبعة، دون تاريخ.

ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة:كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، دون طبعة، دون تاريخ.

جوزيف فندريس، اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، مصر، سنة 2014.

الفهرس

الفهـــــــــــــرس:

الموضوع	الصفحة
شكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
مدخل	05
تمهيد في التطور الدلالي	12
الفصل الأول: فكرة الترادف و تفسير حدوثها	25
المبحث الأول: فكرة الترادف.	26
المطلب الأول: فكرة الترادف.	26
المطلب الثاني: الترادف في الدراسات اللغوية.	28
المطلب الثالث: مفهوم الترادف تطوره و تحديده.	37
المطلب الرابع: الترادف عند الأصوليين و المناطقة.	39
المطلب الخامس: الترادف عند المحدثين.	45
المبحث الثاني: تفسير حدوث الترادف.	51
المطلب الأول: أثر التطور الدلالي في حدوث الترادف.	52
المطلب الثاني: المجاز.	58
المطلب الثالث: نموذج في مرادفات الداهية.	63
المطلب الرابع : الصفات الغالبة.	67
المطلب الخامس: اختلاف اللغات.	76
المطلب السادس: المعرب و الدخيل.	79
الفصل الثاني: الخلاف حول الترادف و كثرته في العربية.	93
المبحث الأول: مسألة الخلاف حول الترادف.	94
المطلب الأول: آراء القدامى.	94

المطلب الثاني: دراسة في بعض كتب الفروق اللغوية.	**108**
المطلب الثالث: آراء المحدثين.	**115**
المبحث الثاني:كثرة الترادف في العربية .	**121**
المطلب الأول: التطور الصوتي.	**124**
المطلب الثاني: الفخر و الاعتزاز.	**129**
المطلب الثالث: النظرة التاريخية.	**131**
المطلب الرابع: الوضع و الوهم و الخطأ.	**133**
المطلب الخامس: التقارب في المعاني.	**134**
المطلب السادس: التصحيف و التحريف.	**136**
نقد وتقويم	**140**
خاتمة.	**142**
قائمة المصادر و المراجع.	**146**
فهرس.	**152**